

صور تأليف الكلام

عند ابن هشام

دكتور
محمود أحمد نحلة

صور تأليف الكلام

عند ابن هشام

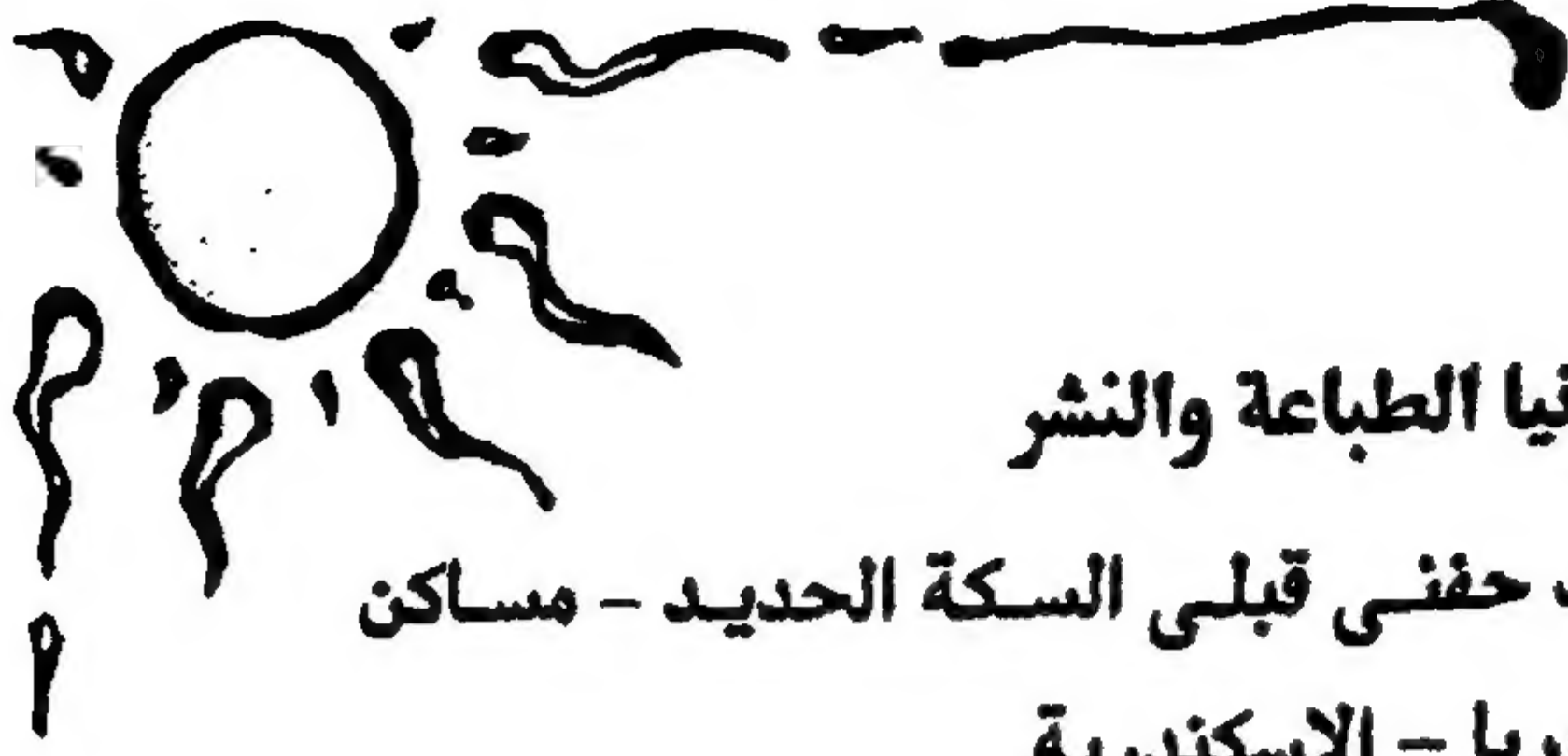
محمود أحمد نحلة

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية



صور تأليف الكلام

عند ابن هشام



الناشر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

العنوان: بلوك ٣ ش ملك حفنى قبلى السكة الحديد - مساكن
درباله - فيكتوريا - الإسكندرية.

تليفاكس: ٥٢٧٤٤٣٨ / ٠٠٢٠٣ (٢ خط) - موبايل / ٠١٠١٢٩٣٢٣٣

الرقم البريدى: ٢١٤١١ - الإسكندرية - جمهورية مصر العربية.

E- mail

dwdpress@yahoo.com

dwdpress@biznas.com

Website

[http:// www.dwdpress.com](http://www.dwdpress.com)

عنوان الكتاب : صور تأليف الكلام عند ابن هشام

المؤلف : د. محمود أحمد نحلة

رقم الإيداع : ١٣٦٨٩ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولى : 4 - 560 - 327 - 977



صور تأليف الكلام

عند ابن هشام

دكتور

محمود أحمد نخلة

أستاذ العلوم اللغوية

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

الطبعة الأولى

٢٠٠٦ م

الناشر

درا الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس : ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه وبعد، فهذا بحث يقوم على نص فريد لابن هشام ، لم يسبق إلى مثله نحوى من قبله ، ولم يعن به العناية الواجبة له نحوى من بعده ، حاول فيه ابن هشام حصر النماذج التركيبية الأساسية في اللغة العربية ، وقدم وصفا لهذه النماذج يعد أكمل وصف لها في تاريخ الدرس النحوى العربى وأوفاه ، وأخصره ، وأقربه إلى الدقة وأسبغه إلى اكتشاف هذه الظاهرة التى تعد قاسما مشتركا في أغلب النظريات اللغوية المعاصرة وتجاوز ذلك إلى وضع مصطلح لها لم يكتب له الذئوع ، على ماله من أهمية بالغة .

وعلى الرغم من أن الرجل استطاع أن يصل إلى أغلب التراكيب الأساسية في اللغة العربية لم يحفل بإيضاح جوانب كل صورة وبيان خصائصها وتحديد العلاقات بين عناصرها ، بل اكتفى بذكر مثال لكل صورة ثم مضى لا يلوى على شئ وكذلك فعل بعض من جاء بعده فلم يجعلها ابن هشام ، ولا واحد من النحاة من بعده ، أساس التأليف النحوى وإن كانت أحق به وأجدر بل مضى ومضوا في عنايتهم القصوى بالأثر الذى يجلبه العامل في عناصر التركيب ، وانتهى الأمر ببعض النحاة وابن هشام منهم ، إلى أن يضموا المرفوعات في باب . والمنصوبات في باب آخر والمجرورات في باب ثالث.. وفى هذا ما فيه من تقطيع لأوصال الجملة وإغراق في جزئيات قليلة الغناء في تكوين السليقة اللغوية.

إن لما قدمه ابن هشام من صور تأليف الكلام لقيمة بالغة في الدرس النحوى ، وفى تعليم اللغة لأبنائها ولغير أبنائها على سواء فهذه الصور ليست قوالب صماء جامدة بل هى وسيلة " إنتاج " لغوى يمكن بها إنتاج مالا يحصى من الجمل الصحيحة نحويا التى تتماثل تركيبا وتختلف دلالة وهى تعد نواة كل الجمل الصحيحة في اللغة العربية ، منها تبدأ ، وإليها تعود ، ومنها تمتد ومنها تتفرع وتتركب .

وقد حرصت في هذا البحث على بيان ما لهذه النماذج التركيبية من قيمة في
الدرس النحوى العربى بخاصة ، ومكانة في الدرس اللغوى بعامة ، فقدمت عرضا
تاريخيا تتبعته فيه عناية اللغويين المحدثين بهذه الظاهرة في الإنجليزية والألمانية
والفرنسية ثم التعمست لما جاء به ابن هشام أصلا في الدرس النحوى قبله وبينت كيف
تلقى النحاة نص ابن هشام من بعده، ثم عدت إلى مصطلح ابن هشام فجعلت جوانبه
الثلاثة : الكلام والتأليف والصور وبينت المنهج الذى انتهجه ابن هشام في وصفه
للصور وما آخذه عليه ، وتداركت ما في حصره للصور من نقص وما في وصفه لبعضها
من قصور وأصلحت ما في عرضه من خلل منهجى وصولا إلى صياغة محكمة لهذه
الصور تكون أساسا للتحليل الشامل لها ، فاستبحت لنفسى أن أعيد عرض هذه
الصور على نحو أراه يمثل الصور الأساسية لتأليف الكلام في اللغة العربية تمثيلا لا
يشوبه نقص أو اضطراب ونوعت في إيراد الأمثلة لكل صورة بحيث تستوفى
الإمكانات التعبيرية المختلفة لها ، ثم قدمت تحليلا شاملا لكل صورة على حدة
يستمد من التراث النحوى في كل عصوره عنيت فيه برصد العلاقات الأفقية والرأسية
بين عناصر كل صورة ومجالاتها الدلالية وما فيها من ظواهر تركيبية .

وبعد

فأرجو أن يكون ما قدمته في هذا البحث قد حقق الهدف الذى إليه قصدت
وهو الالتفات إلى ما في التراث النحوى من كنوز لا تزال في حاجة إلى الكشف عنها
والإفادة منها ووضعها في مكانها اللائق بها في تاريخ الدرس اللغوى بعامة .
فما كان فيما أوردته من صواب وسداد فبفضل الله وإرشاده وما كان فيه من
نقص أو قصور فذلك ما لا يعرى منه صاحب قلم.

والله الموفق والمستعان وهو حسبي ونعم النصير،

محمود نحلة

(١)

في التراث النحوى العربى نصوص بالغة القيمة تقع عليها كما تقع على الدر النثير وسط ركام كثير وبعض هذه النصوص لم ينل ما يستحق من عناية به واحتفال له ولو قد أتيح له من فرغ له من النحاة وقام على ضبطه وتطويره لتغير وجه الدرس النحوى ، ولظهرت اتجاهات جديدة ونظريات.

ومن هذه النصوص نص فريد لابن هشام (ت ٧٦١هـ) لم يسبق إلى مثله نحوى قبله بل إن النص لم يرد له ذكر على النحو المفصل إلا في كتاب واحد من كتب ابن هشام هو " شرح قطر الندى وبل الصدى " ولم يعن بإعادة ذكره كاملا أو الإشارة إليه في كتاب آخر من كتبه على نحو ما فعل في كثير من قواعد النحو وشواهد، وكل ما نجده إشارة موجزة في بعض كتبه إلى " أقل ما يتألف منه الكلام (١) "

وسوف أورد الآن هذا النص ، ثم اتبعه ببيان مكانته في الدرس النحوى بعامة وأحاول أن ألتمس له أصلا في التراث النحوى من قبله، وأثرا في التراث النحوى من بعده وأبين ما فيه من سمات منهجية وما قد يؤخذ عليه أو يستدرك في ضوء ما تركه النحاة من قبل ومن بعد من تراث نحوى، وفى ضوء ما انتهت إليه الدراسات اللغوية الحديثة في هذا المجال ، وصولا إلى صياغة مضبوطة نجعلها أساسا للتحليل النحوى من بعد ، ونرفع بها قواعد اتجاه آخر في دراسة النحو العربى وتدرسه.

يقول ابن هشام :

" صور تأليف الكلام ست : وذلك لأنه يتألف إما من اسمين أو من فعل واسم أو من جملةتين أو من فعل واسمين أو من فعل وثلاثة أسماء ، أو من فعل وأربعة أسماء .

" أما اثتلافه من اسمين فله أربع صور، إحداها: أن يكون مبتدأ وخبرا نحو: زيد قائم"، والثانية: أن يكونا مبتدأ وفاعلا سد مسد الخبر ، نحو:

(١) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد (بيروت

١٩٨٠) ١١/١، والجامع الصغير في النحو. تحقيق احمد محمود الهرميل (القاهرة ١٩٨٠) ص ١٠.

"أقائم الزيدان؟" وإنما جاز ذلك لأنه في قوة قولك: "أيقوم الزيدان؟" وذلك كلام تام، لا حاجة له إلى شيء، فكذلك هذا. الثالثة: أن يكون مبتدأ ونائباً عن فاعل سد مسد الخبر، نحو: أمضروب الزيدان؟ الرابعة: أن يكون اسم فعل وفاعله، نحو: هيهات العقيق، فهيهات: اسم فعل، وهو بمعنى بعد، والعقيق فاعل به.

"وأما ائتلافه من فعل واسم فله صورتان، إحداهما: أن يكون الاسم فاعلاً نحو: قام زيد، والثانية: أن يكون الاسم نائباً عن الفاعل، نحو: ضرب زيد.

"وأما ائتلافه من الجملتين فله صورتان أيضاً. إحداهما: جملة الشرط والجزاء، نحو: إن قام زيد قمت، والثانية: جملتا القسم وجوابه نحو: أحلف بالله لزيد قائم.

"وأما ائتلافه من فعل واسمين فنحو: كان زيد قائماً

"وأما ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء فنحو: علمت زيدا فاضلاً

"وأما ائتلافه من فعل وأربعة أسماء فنحو: أعلمت زيدا عمراً فاضلاً

"فهذه صور التأليف. وأقل ائتلافه من اسمين، أو فعل واسم كما ذكرت. وما صرحت به - من أن ذلك هو أقل ما يتألف منه الكلام - هو مراد النحويين، وعبرة بعضهم توهم أنه لا يكون إلا من اسمين، أو من فعل واسم." (١) اهـ.

هذا النص علامة مضيئة في تاريخ الدرس النحوي العربي؛ ذلك بأن ابن هشام حاول فيه حصر النماذج التركيبية الأساسية في اللغة العربية وبيان خطة بنائها، وذلك أمر لم يظهر الاهتمام الحق به في الإنجليزية إلا في سنة ١٩٤٥ حين وضع تشارلز كاربنتر فريز C.C. Fries (١٨٨٧-١٩٦٧م) كتاباً في "تعليم الإنجليزية لغة أجنبية وتعلمها" (٢)، دعا فيه إلى ما سمي منهج الأنماط Pattern Method (٣). وهو يقوم عنده على نماذج تجريدية مفرغة من محتواها الدلالي الذي تحمله الكلمات، بها نتمكن من إنشاء ما نشاء من الجمل الواقعة التي تتماثل

(١) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (بيروت ١٩٨٤) ص ٤٤-

(٢) C.C. Fries, Teaching and Learning English as a Foreign Language. Ann Arbor 1945.

(٣) G. Helbig, Geschichte der neueren Sprachwissenschaft (Oplanden 1981) S.255

تركيباً، وتختلف دلالة^(١) وفي هذا دليل على أن الرجل لم يكن يلتزم التزاماً صارماً بمبادئ البنائية الأمريكية التي كان أحد أعلامها؛ إذ لم يعرف لها اهتمام بقضايا "الإنتاج اللغوي".

وليس من وكند هذا المنهج عنده سرد القواعد النحوية وشرحها. بل نماذج الجمل التي يمكن بتكرار التدريب عليها، ومحاكاة نظامها الصوتي، وطرائق التركيب فيها تكوين عادات لغوية ثابتة أشبه ما تكون بالعادات اللغوية التي يكتسب بها الطفل لغة أهله^(٢).

وقد أورد الرجل في كتاب آخر له عنوانه: "تركيب الإنجليزية" صدر سنة ١٩٥٢ يحوى خلاصة فكره النظري عشرة نماذج تمثل التراكيب الأساسية للجملة الإنجليزية محاولاً أن يصل من خلالها إلى ما أسماه: المعنى التركيبي (Structural meaning)، وكان وصفه لهذه النماذج التركيبية الأساسية بـ "البساطة والدقة"^(٣).

وقد خطا فريز خطوة عملية أخرى فأصدر مع لادو Lado فيما بين ٦٣-١٩٦٤م كتاباً في تعليم الإنجليزية عنوانه **An Intensive Course in English** يقوم على التصورين النظري والتطبيقي عند فريز. وقد جاء الكتاب في أربعة أجزاء خصص اثنان منها لأنماط الجمل الإنجليزية والتدريب عليها^(٤).
على أن ما جاء به فريز من أفكار ترك آثاره واضحة فيمن بعده على نحو ما نجد ذلك واضحاً عند S.S Hornby في كتابه الذي صدر سنة ١٩٥٤ وعنوانه : **Guide to Patterns and Usage in English**، لكنه على كثرة ما أورد من أمثله ونماذج تركيبية لم يقصد إلى دراسة التراكيب الأساسية، أو التمييز بينها وبين

(١) Ebenda, S. 255.

(٢) Ebenda, S. 256.

(٣) C.C. Fries: *The Structure of English*. New York 1952, p. 191 ff.

(٤) Eries/ Lado: *An Intensive Course in English*

-English Sentence Patterns. Ann Arbor 1963.

-English Pronunciation Ann Arbor 1963.

-Lessons in Vocabulary Ann Arbor 1963.

- English pattern Practices Ann Arbor 1964.

التركيب غير الأساسية. ولعل أهم ما جاء به Hornby أنه اشترك مع آخرين في وضع معجم أنجليزى صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٤٨ م بعنوان: **The Advanced Learner's Dictionary of Current English** وطبع بعد ذلك طبعات كثيرة^(١). وكان من أهم ما يميز هذا المعجم عناية مؤلفيه بما يسمى النماذج التركيبية للفعل **Verb Patterns**، فقد أوردوا في المقدمة العامة للمعجم خمسة وعشرين نموذجاً تركيبياً لاستخدام الأفعال في اللغة الإنجليزية، وأوضحوا كل نموذج منها بأمثلة عديدة متنوعة، وجاء في مقدمة الطبعة العاشرة منه (١٩٦٨م) ما يلي: "إذا أنفق الدارس بضع ساعات في دراسة هذه النماذج تخلص من أخطاء جمّة، وقاس عليها نظائر صحيحة"^(٢).

ولما بدأ هاريس **Z. S. Harris** (وهو أستاذ تشومسكى) ينحو منحى تحويلياً في الدرس اللغوي كان من أهم ما قام به تحديده لما أسماه الجمل النووية **Kernel Sentences**^(٣). ، وهى عنده نواة النحو، وتختص بالبساطة صيغاً وتركيباً ومفردات، والاستقلال^(٤). ورأى أن من الممكن الوصول إلى كل الجمل في اللغة بتحويل أو أكثر من جملة نووية أو أكثر^(٥). واستطاع هاريس أن يحدد لهذه الجمل النووية ثمانية أنماط في أحد أبحاثه^(٦). ، ثم بلغ بها أحد عشر نمطاً في بحث آخر^(٧).

(١) ظهر منه حتى سنة ١٩٨٥ إحدى وعشرون طبعة، وأدخلت بعض التعديلات على طريقة عرض النماذج، وتغير التقديم لها. وأصبح عنوان المعجم:

Oxford Advanced Learner's Dictionary of Current English.

(٢) A.S.Hornby: **The Advanced Learner's Dictionary of Current English**, P. xiv

(٣) Z.S. Harris: **Co-occurrence and Transformation**. In: **Papers in Structural and Transformational linguistics** (Holland 1970) P.444.

(٤) Ibid, 457

(٥) Harris: **The Elementary Transformations**. In: **Papers in Structural and Transformational Linguistics**. P.529.

(٦) Harris: **Transformations in linguistics Structure**. In: **Papers in Structural and Transformational Linguistics**. P. 479.

(٧) Harris: **The Elementary Transformations In : Papers.....** P. 484.

وقد مضى تشومسكى في المرحلة الأولى من نظريته التحويلية التوليدية على نهج أستاذه، ورأى أن الجمل النووية تنشأ عما أسماه "قواعد تركيب الضمائم" **Phrase structure rules** والتحويلات الإجبارية، والجمل غير النووية تنشأ عن الجمل النووية باستخدام التحويلات الاختيارية^(١).

وأما في الألمانية^(٢). فيرجع الاهتمام المكثف بالتركيب الأساسية **Grundstrukturen** في اللغة الألمانية، أو ما عوف من بعد بـ "خطة بناء الجملة **Satzbauplan**، أو نموذج الجملة **Satzmuster** إلى فايسجربر **L. Weisgerber**، حين قدم معالجة كاملة لحظة بناء الجملة الآتية:

"Er Klopfte seinem Freund auf die Schulter"

لكنة لم يقدم نظاما متكاملًا لوصف أنماط الجمل.

وفى سنة ١٩٥٩م قدم باول جريبه في كتابه عن النحو الألماني (سلسلة دودن) - بعد أن اطلع بصفة شخصية على محاولة فايسجربر - الجمع المنظم الأول للتركيب الأساسية للجمل الألمانية. وقيمه هذا العمل تتمثل في أنه استطاع أن يصل - غير مسبوق - إلى كل التركيب الأساسية للجملة الألمانية، وفي أنه قسم التركيب الأساسية على أساس من وجود مفعول به أو أكثر في الجملة أو عدم وجوده، أى: على أساس من كون الفعل لازماً أو متعدياً. وليس من شك في أن محاولته هذه لم تنج من بعض العيوب شأن كل المحاولات الرائدة.

من جهة أخرى قدم إربن **J. Erben** في الطبعة الأولى من كتابه الذى ظهر سنة ١٩٥٨م: **"Grundriss der deutschen Grammatik"** محاولة تختلف عن محاولة جريبية **P. Grebe**؛ إذ بدأ كتسنسير تماماً - دون اطلاع على ما كتب فيما يبدو - لا من العناصر المتعلقة بالفعل، ولا من مبدأ التعدى واللزوم، بل من عدد العناصر المرتبطة بالفعل أو التى يمكن ارتباطها به. ويظهر أن ما قام به إربن أدق

(١) N. Chomsky: Syntactic Structure. The Hague 1957, P. 61.

(٢) اعتمدت في ذلك خاصة على ما جاء في:

B. Engelen : Untersuchungen zu Satzbauplan und Wortfeld in der geschriebenen deutschen Sprache der Gegenwart. (Munchen 1975), Teilband 1S. 23 ff.

وأضبط مما جاء به جريبه، وإن لم تخل محاولته أيضا من كثير من العيوب التي وقع فيها جريبه.

ثم قام إنجلز U. Engels من بعد (سنة ١٩٦٧ ب) بمحاولة تقديم النماذج التي وصل إليها جريبه في صيغة أكثر ضبطا وإحكاما، محاولا التخلص من العيوب التي عابها اللغويون على جريبه، فامتازت محاولته بنظام العرض الجديد، والتعريف الدقيق لكل عنصر من عناصر الجملة، والتفرقة بين العناصر التي تتعلق بالفعل، وتلك التي تتعلق بعناصر الجملة الأخرى " كأن تتعلق باسم أو صفة)، فضلا عن التحديد الواضح للعناصر غير الأساسية في الجملة، والتنبيه إلى إمكان تحويل نمط إلى آخر. وقد حاول إنجلز أن يضبط ذلك شيئا فشيئا، وأن يحسنه خطوة خطوة حتى انتهى إلى وضع نظرية كاملة للنحو.

وثمة محاولة أخرى قام بها ما تفريد بيرفش في كتابه " نحو الفعل الألماني Syntax des deutschen verbs" الذي صدر سنة ١٩٦٣ م، وقد اتجه فيه اتجاهها آخر يختلف عن الاتجاهات التي ذكرناها، فقد صدر عن النموذج التحويلي التوليدي، وإن بدأ بالفعل. وقد قدم قائمة كاملة بأنماط الجملة الألمانية، وعنى في كتابه عناية خاصة باحتمالات التحويل من نمط إلى آخر.

وفي الفرنسية قدم تسنيير في كتابين له صدر أحدهما في باريس سنة ١٩٥٣ م وعنوانه . مخطط لعلم تراكيب بنائى esquisse d'une syntaxe structurale .
وصدر الثاني في باريس أيضا سنة ١٩٥٩ م عنوانه : عناصر علم التراكيب البنائى Elements de syntaxe structurale منهج التعلق النحوى وما يتصل به من نظرية القدرة التركيبية للفعل ^(١) . ، فاعتبر الفعل المصرف محور الجملة، ومركز التركيب فيها، به يبدأ التحليل، وإليه يرجع تحديد العناصر التي ترد مع الفعل في

(١) يرى بعض اللغويين أن هذا المنهج ينشأ في ألمانيا، وأصوله واضحة عند كارل يولر K. Buler في كتابه Sprachtheorie الذي صدر سنة ١٩٢٤، ويشيرون إلى نصوص منه تؤكد ذلك.

الظر: B. Engelen: Untersuchungen zu Satzbauplan.....S. 27ff

والظر أيضا الدراسة المفصلة التي قدمها د. سعيد بحيري لهذا المنهج في كتابه: نظرية التبعية في التحليل النحوى (القاهرة ١٩٨٨).

الجملة عددا ونوعا^(١) وعلى أساس من القدرة التركيبية للفعل على طلب عناصر أساسية محددة ترد معه قدم هذا المنهج أربع مجموعات من الأفعال^(٢)

١- أفعال لا قدرة لها **Avalente Verben**

٢- أفعال لها قدرة على طلب عنصر واحد **M onovalente Verben**

٣- أفعال لها قدرة على طلب عنصرين **Divalente Verben**

٤- أفعال لها قدرة على طلب ثلاثة عناصر **T rivalente Verben**

وفى إطار ما قدمه تسنيير في فرنسا. وما قام به اللغويون الألمان، وبخاصة إربن، وجرييه، وبرنكمن، وهلبج وشنكل، وهرينجر، وإنجل وغيرهم من ضبط لما جاء به تسنيير وتطوير له استخدم في الألمانية مصطلحات لوصف النماذج التركيبية للجملة، أحدهما: نموذج الجملة **Satrmuster**، والثاني: خطة بناء الجملة **Satzbauplan**، وهما مترادفان عند بعض اللغويين^(٣). لكن المحققين منهم يفرقون بينهما فيرون أن نموذج الجملة **S M** مفهوم مجرد لوصف العناصر المرتبطة بالفعل أو التي يقتضيها الفعل دون نص على الأساسى منها وغير الأساسى، أما خطة بناء الجملة **SBP** فلا بد فيها من النص على العناصر الأساسية وغير الأساسية^(٤).

وتحت كل واحد من هذين المصطلحين يورد اللغويون الألمان قائمة بالنماذج التركيبية للجملة. يرون فيها قواعد ابتكارية يمكن بها إنتاج ما لا يحصى من الجمل الصحيحة نحويا، ويرونها أيضا عالمية، إذ كل الجمل في كل اللغات يمكن أن ترد إلى عدد من النماذج التركيبية الأساسية، وإلى عدد محدد من القواعد يمكن بها أن تتركب مع غيرها أو تحول إليه^(٥).

(١) K. Brinker: Modelle und Methoden der strukturalistischen Syntax .

(Kohn 1977)S. 102.

(٢) G.Helbig : Geschichte der neuern Sprachwissenschaft .(Opladen 1980) S.203.

(٣) H. Bossman . Lexikon der Sprachwissenschaft. (Stuttgart 1983)S . 445, 447.

(٤) U. Engel: Deutsche Grammatik (Heidelberg 1988) S. 198 f.

(٥) B. Engelen, S. 19.

وليس من شك في أن ما جاء به ابن هشام نظير ما يدخل في الإنجليزية تحت مصطلحي *Sentence Patterns* أو *Kernal Constructions*، فيما يدخل في الألمانية تحت مصطلحي *Satzmuster* أو *Satzbauplan* وله عندنا ماله عندهم من قيمه لا تنكر في الدرس اللغوي، بل إن ابن هشام سبق إلى رصد هذه الظاهرة بأكثر من ستمائة عام.

(٣)

إذا ذهبنا نلتزم في التراث النحوي قبل ابن هشام أصلاً لما جاء به، لم نجد ذلك قصداً مقصوداً إلا عند أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ). قال في الإيضاح بعد أن ذكر ائتلاف الكلام من اسم وفعل وحرف: "باب ما إذا أيتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً: فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً كقولنا عمرو أخوك وبشر صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك، كقولنا: كتب عبد الله. وسر بكر. ومن ذلك زيد في الدار..... وماعداً ما ذكر مما يمكن ائتلافه من هذه الكلم فمطرح إلا الحرف مع الاسم في النداء نحو: يا زيد، ويا عبد الله، فإن الحرف والاسم قد أيتلف منهما كلام مفيد في النداء"^(١).

وظاهر أن أبا علي ذكر النماذج التركيبية الآتية
(مع ملاحظة أننا نعبر عن علاقة الائتلاف بالرمز +):

- ١- اسم + اسم
عمرو أخوك
بشر صاحبك
- ٢- فعل + اسم
كتب عبد الله
سر بكر
- ٣- حرف + اسم
يا زيد
يا عبد الله

(١) أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي تحقيق د حسن شاذلي فرهود (الناشرة ١٦٩) ٦/١.
وانظر له أيضاً: المسائل السكريات تحقيق اسماعيل أحمد عميرة (الأردن ١٩٨١) ص ٤١

وثمة نموذج رابع أشار إليه، لكنه رآه داخلا في أحد النموذجين الأول أو الثانى، ثم عاد فاستحسن رأى ابن السراج في جعله قسما قائما برأسه، ومثاله زيد في الدار. قال في المسائل العسكرية: "فأما قولهم: زيد في الدار، والقتال اليوم، فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف.... ولكنه من حيز الفعل والاسم، أو الاسم والاسم، ألا ترى أن قولك: "في الدار" ليس بزيد، ولا القتال باليوم، فإذا لم يكونا إياهما كان الكلام على غير هذه الظاهرة، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله ويعلقه، ولن يخلو ما تعلقه به من أن يكون اسما أو فعلا، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره، وإذا كان كذلك كان داخلا في جملة ما ذكرناه"^(١). على أن أبا علي أعقب ذلك بقوله: "وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسما قائما برأسه، وذلك مذهب حسن"^(٢). فهو يستحسن إذن ما رآه ابن السراج، ومن ثم يمكننا أن نضيفه إلى النماذج التي ذكرها:

٤- اسم + جار ومجرور/ ظرف

زيد في الدار

القتال اليوم

فإذا تتبعنا التراث النحوى بعد أبى على حتى نصل إلى أبى هشام وجدنا عددا من النجاة لم يلتفت إلى هذه المسألة، فلم يرد لها ذكر، على النحو الذى نجده عند الفارسي، في إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسى (ت ٥٢١هـ) ولا في أسرار العربية لابن الأنبارى (ت ٥٧٧ هـ)، ولا عند ابن مضاء (ت ٥٩٢ هـ) في الرد على النحاة، ولا عند ابن عصفور (ت ٦٦٣ هـ) في المقرب، ولا عند أبى حيان (ت ٧٤٥ هـ) في ارتشاف الضرب.

على أن عددا آخر من النحاة التفتوا إلى ذلك فأشاروا في إيجاز شديد إلى أقل ما يتألف منه الكلام. ومن هؤلاء ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) في اللمع قال: "وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه، وهى على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ

(١) أبو على الفارسي: المسائل العسكرية ص ٤٢.

(٢) السابق نفسه.

وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل ^(١) . ومنهم الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في
المفصل، قال: " والكلام هو المركب من اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك أو
من فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة ^(٢) . واكتفى ابن
يعيش (ت ٦٤٣ هـ) في شرح المفصل بشرح قول الزمخشري دون أن يزيد عليه صورا
أخرى من صور التركيب، وإن زاد بعض التفصيلات المفيدة ^(٣) . وجرى ابن الحاجب
(ت ٦٤٦ هـ) على نهج الزمخشري، لكن صياغته كانت توهم الحصر، وهو ما أخذه
عليه ابن هشام من بعد دون أن يصرح باسمه ^(٤) . قال ابن الحاجب:
" الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم ^(٥) .

ثم إن الرضى (ت ٦٨٦ هـ) في شرح كافية ابن الحاجب اتجه إلى الحصر
العقلي للتركيب الثنائي بين أقسام الكلم الثلاثة: الاسم والفعل والحرف مبينا
المهمل من ذلك والمستعمل فقال: " والتركيب العقلي الثنائي بين الأشياء الثلاثة أعنى
الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة أقسام: الاسمان، والاسم مع الفعل، أو الحرف،
والفعل مع الفعل، أو الحرف ، والحرفان. فالاسمان يكونان كلاما لكون أحدهما
مسندا والآخر مسندا إليه، وكذا الاسم مع الفعل؛ لكون الفعل مسندا والاسم مسند
إليه، ولو جعلته مسندا في مسند والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاما
لعدم المسند إليه، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه ^(٦) .

ولم يزد ابن أبي الناظم (ت ٦٨٦ هـ) ^(٧) . ولا ابن أبي الربيع

(ت ٦٨٨ هـ) ^(٨) . على ما قال السابقون شيئا

(١) ابن جنى: اللمع في العربية. تحقيق د. حسين محمد شرف (القاهرة ١٩٢٩) ص ١١٠-١١١.

(٢) الزمخشري: المفصل في علم العربية (بيروت د.ت) ص ٦.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل (القاهرة د.ت) ٢٠/١-٢١.

(٤) ابن هشام: قطر الندى. ص ٤٤، وانظر حاشية السجاعي على القطر ص ٢٥.

(٥) ابن الحاجب: الكافية في النحو. تحقيق د. طارق نجم عبد الله (جدة ١٩٨٦) ص ٥٩.

(٦) الرضى: شرح الكافية في النحو لابن الحاجب (القاهرة ١٣١٠ هـ) ٨/١-٩.

(٧) بدر الدين بن مالك: شرح ألفيه ابن مالك. تحقيق د. عبد الحميد السيد (بيروت دار الجيل د.ت) ص ٢٠.

(٨) ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل أزجاجة. تحقيق د. عياد بن عبد الشيتي (بيروت ١٩٨٦) ١٥٩/١.

ولعله قد ظهر جلياً الآن أن نص ابن هشام لا يزال أكمل نص في بابه وأوفاه، فكيف تلقاه النحاة من بعده؟

أما ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) فلم يزد على أن قال: "ولا يتركب الكلام إلا من اسمين نحو: زيد قائم، أو من فعل واسم كـ"قام زيد"^(١). وأما الشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ) فقد اكتفى بأن شرح ما جاء من قول موجز لابن هشام في أوضح المسالك عن "أقل ما يتألف منه الكلام"^(٢). واعتد السيوطى (ت ٩١١ هـ) بالإسناد في تأليف الكلام، كما اعتد به الرضى من قبل. فهو ناظر إلى ما جاء عند الرضى لا إلى ما جاء عند ابن هشام في قطر الندى. قال: "والحاصل أن الكلام لا يتأتى إلا من اسمين، أو من اسم وفعل، فلا يتأتى من حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة؛ لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد، وهو لا بد له من طرفين: مسند ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل لكونه مسنداً لا مسنداً إليه. والحرف لا يصلح لأحدهما"^(٣).

واكتفى الأشمونى (ت ٩٢٩ هـ) بقوله: "وأقل ما يكون منه ذلك اسمان نحو: ذا زيد وهيهات نجد، أو من فعل واسم نحو: استقم، وقام زيد، بشهادة الاستقراء"^(٤).

على أن السجاعى (ت ١١٩٧ هـ) في حاشيته على القطر رأى أن يستدرك على ابن هشام قوله: "صور تأليف الكلام ست" فقال: "ظاهرة الحصر، وبقي عليه سابعة، وهى تأليفة من اسم وجمله، نحو: زيد قام أبوه، وثامنة: وهى تأليفه من حرف واسم نحو: ألا ماء، فإن هذا كلام مؤلف من حرف واسم، وتم الكلام بذلك حملاً على معناه وهو أتمنى، ذكره المصنف في المغنى"^(٥).

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٨٠) ط ١٤/١، ٢٠.

(٢) خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح (القاهرة ١٣٢٥ هـ) ١١/١ - ٢٣.

(٣) السيوطى: همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية (القاهرة ١٣٢٧ هـ) ١١/١ - ١٢.

(٤) الأشمونى: شرح على ألفية ابن مالك. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٥٥) ٩/١.

(٥) السجاعى: حاشية السجاعى على شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام (القاهرة ١٢٨٧ هـ) ص ٢٣.

وعلى ذلك فالسجاعي هو وحده من النحاة من رأى إضافة صور ثلاث إلى صور التأليف عند ابن هشام لتصبح عدتها تسع صور، من هذه الثلاث صورتان ذكرهما ابن هشام نفسه في المغنى، - قال: " فإذا قيل: " ألا ماء " كان ذلك مؤلفاً من حرف واسم، وإنما تم الكلام بذلك حملاً على معناه وهو: أتعنى ماء ^(١) . وعلل ذلك بقولة: " لأن ألا التى للتعنى لاخبر لها عند سيبويه ^(٢) . " وقال في موضع آخر: وكذا الجملة في نحو: يا عبد الله و..... فعلية لأن صدورها في الأصل فعلية، والتقدير: أدعو عبد الله..... ^(٣) . وقد جعلهما السجاعي صورتين مع أنهما صورة واحدة هي :

حرف	+	اسم
يا		عبد الله
ألا		ماء

وقد أشار الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) في حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك إلى ما جاء عند ابن هشام في قطر الندى دون إضافة تذكر ^(٤) . أما الخضرى (ت ١٢٨٧ هـ) فقد أورد في إيجاز ما جاء عند ابن هشام مضيفاً النداء إلى الصورة المؤلفة من فعل واسم، ثم قال: " وبقي عليه المركب من اسم وجمله، نحو: زيد أبوه قائم " ^(٥) . وفى هذا دليل على أنه فطن إلى الصورة التى وردت في المغنى، فلم يستدرك عليه إلا صورة واحدة.

ويبدو لى أن ابن هشام أقام تصويره الأساسى لصور تأليف الكلام على الإسناد الأصلى لا ما ينوب عنه. من ثم نراه على صواب حين أسقط من الصور الأساسية لتأليف الكلام نحو: يا زيد، وألا ماء. ويبقى إسقاطه لصورة ذكرها الفارسي،

(١) ابن هشام: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (بيروت ١٩٨٢) ٣/٢٨١.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق ٣/٢٧٦.

(٤) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ط. عيسى البانى الحلبي. القاهرة د. ت) ١

٢٣ / - ٢٤.

(٥) الخضرى: حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (القاهرة ١٩٤٠) ١/١٥.

واستحسن فيها رأى أبى بكر بن السراج أن تكون صورة مستقلة، وهى المؤلفة من اسم وجار ومجرور أو ظرف، ونراها جديرة بأن تأخذ مكانها بين صور التأليف التى ذكرها ابن هشام، يظاهرها فى ذلك ابن مضاء (ت ٥٩٢ هـ) أيضا^(١). ويبقى إسقاطه أيضا لصورة استدركها عليه السجاعي والخضري من بعد، وهى: اسم+جملة. وثمة خلاف بين اللغويين المحدثين فى هذا الصورة: هل هى أصل بذاتها أو محولة عن أخرى^(٢). فإذا أخذنا برأى من يراها محولة عن أخرى أبسط منها فلا بأس على ابن هشام عندئذ فى إسقاطها؛ لأنها لا تعد من التراكيب الأساسية، وإذا أخذنا برأى من يراها أصلا كان لابد من إضافتها إلى الصورة التى ذكرها ابن هشام والرأى عندى أن تعد أصلا بذاتها، لشيوعها فى العربية، ولدخول نواسخ الابتداء عليها، ولا نكاد نعرف لها نظيرا فى الإنجليزية ولا الفرنسية ولا الألمانية.

ولعل مما نرجحه الآن أن يكون ابن هشام قد اعتمد فى رصده لصور تأليف الكلام على مصدرين: أحدهما: أبو على الفارسي، ولعله أخذ منه فكرة التأليف، ونبهته بعض صوره التى أوردها أبو على إلى استكمال الصور الأخرى، وقد استكملها من حديث سيبويه والنحاة من بعده عن تعدى الفعل ولزومه فكان هذا مصدره الثانى.

(٤)

كان وصف ابن هشام لصور تأليف الكلام وصفا شكليا إذا أراد الصور الأصلية للتأليف، ووصفا وظيفيا إذا أراد الصور الفرعية، لكنة لم يلتزم بالتفريع على الصور فى كل ما ذكر، بل عنى به فى الصور الثلاث الأول، ولم يعن به فى الصور الثلاث الأخرى، أى أنه اعتمد فى نصف الصور على الوصف الشكلى والوظيفى معا، لكنه فى نصفها الآخر اقتصر على الوصف الشكلى فحسب.

(١) ابن مضاء: الرد على النحاة: تحقيق د. شولى ضيف (القاهرة ١٩٨٢) ٢ ص ٨٧.

(٢) انظر N.K. Lewkowicz: Topic- Comment and relative clause in Arabic. In: Reading in Arabic Linguistics (ed. by Salman H. Al- Ani) Indiana 1978.

ود. تمام حسان: إعادة وصف اللغة العربية ألسنا فى: أشغال ندوى اللسانيات واللغة العربية (تونس ١٩٧٨) ص

ولا شك في أن وصفه للصور الثلاث الأول كان أدق من وصفه للصور الثلاث الآخر ، فقد أوقعه الوصف الشكلي للصورة الرابعة عنده في مخالفة الأولى ؛ إذ هي تتألف عنده من فعل واسمين، وكان مثاله لها هو: " كان زيد قائما"، وظاهر أن اختبار الحذف deletion test يفضي بنا إلى الحكم بأن "كان" في مثاله عنصر إضافي جئ به لجعل زمن الجملة ماضيا؛ إذ يمكن حذفه، والعودة بالجملة إلى الصورة المتفرعة عن الصورة الأولى وهي: مبتدأ وخبر، وقد عبر عن ذلك ابن يعيش أوضح تعبير حين قال: "....." والذي يدل على أن أصلها المبتدأ والخبر أنك لو أسقطت هذه الأفعال عاد الكلام إلى المبتدأ والخبر، نحو قولك في " كان زيد قائما"، إذا أسقطت "كان": زيد قائم^(١).

وظاهر أيضا أنه ليس لـ "كان" صلة بـ "علاقة التأليف"، أو بـ "علاقة الإسناد" إن شئت . ويؤيد ذلك قول سيبويه: " تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى "^(٢).

ويبدو لي أن ابن هشام كان يرى لـ "كان" دورا في الإسناد ؛ يدل على ذلك قوله في زيادة كان بين "ما" و"فعل التعجب" في نحو: ما كان أحسن زيدا: " ولا نعى بزيادتها أنها لم تدل على معنى البتة، بل أنها لم يؤت بها للإسناد "^(٣). ويؤكد ذلك أيضا أنه يراها ناقصة؛ لأنها لا تكتفى بالمرفوع. يقول: " وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصا لم سمي ناقصا؟ فعلى ما اخترناه سمي ناقصا لكونه لم يكتف بالمرفوع، وعلى قول الأكثرين؛ لأنه سلب الدلالة على الحدث، وتجرد للدلالة على الزمان، والصحيح الأول "^(٤).

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٨٩/١.

(٢) سيبويه: الكتاب . تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٧٧) ٤٥/١

وانظر أيضا: ابن السراج: الأصول في النحو. تحقيق د. عبد الحسين الفتلي (بيروت ١٩٨٥) ٨٢/١.

(٣) ابن هشام: قطر الندى ١٢٨ .

(٤) السابق ص ١٢٧ .

وكان لذلك يقول عن كان وأخواتها: "فإنهن يدخلن على المبتدأ والخبر فيومن المبتدأ ويسمى اسمهن وفاعلن مجازا وينصبن الخبر ويسمى خبرهن حقيقة ومفعولهن مجازا"^(١).

وعلى فرض التسليم بما رآه ابن هشام، وهو غير مسلم به، أفلم يكن من الواجب في بيانه لصورة من صور تأليف الكلام الأساسية ان يعتمد إلى مثال يكون فيه كل من الفاعل والمفعول حقيقة لا مجازا؟ لقد رفض جمهور البصريين في ردهم على الكوفيين أن يسووا بين "كان" و"ضرب" مثلا، وقالوا في عبارة صريحة: "على أنا لا نقول: إن كان بمنزلة ضرب، فإن ضرب فعل حقيقي يدل على حدث وزمان، والمرفوع به فاعل حقيقي، والمنصوب به مفعول حقيقة، وأما "كان" فليس فعلا حقيقيا، بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث"^(٢). ولا يقال: أن ابن هشام نزع في ذلك منزعا كوفيا، فالكوفيون يرون "كان" فعلا تاما غير متعد، والمنصوب بها حال عندهم"^(٣). وهو ليس كذلك عند ابن هشام. ولعل الذي أوقعه في ذلك أنه لاحظ الشبه الشكلي بين الفعل التام وما يليه من مرفوع ومنصوب، وبين "كان" وما يليها من مرفوع ومنصوب، وكان عليه أن يأتي بمثال لهذه الصورة يتضمن فعلا تاما يتعدى إلى مفعول به نحو: أكرم زيد عمرا.

ولن ينتهي الأمر عند هذا الحد، فلا يزال وصفه لهذه الصورة غير دقيق؛ لأنه يدخل فيها ما ليس منها من نحو: جاء زيد راكبا، وطاب عمرو نفسا، ونعم الرجل زيد... الخ، ولو أنه لجأ إلى الوصف الوظيفي هنا أيضا فقال إن الصورة تتألف من فعل وفاعل ومفعول به لسلم له الوصف.

كذلك أوقعه وصفه الشكلي المحض للصورتين الخامسة والسادسة في أنه جعل من الممكن أن يدخل في كل صورة منهما ما خرج منها، فقد وصف الصورة الخامسة بأنها تتألف من فعل وثلاثة أسماء نحو: علمت زيدا فاضلا. ومن الميسور أن ينطبق هذا الوصف على نحو: شاهدت زيدا واقفا، وأنفقت مالا كثيرا، وسرت

(١) ابن هشام: شذور الذهب. تحقيق محمد محجي الدين عبد الحميد (بيروت د.ت) ص ١٨٤.

(٢) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق محمد محجي الدين عبد الحميد (القاهرة د.ت) ٨٢٦/٢.

(٣) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٢١/٢.

ليلا طويلا..... الخ، وهذا غير مراد. ولو أنه عمد إلى الوصف الوظيفي أيضا فقال: إن هذه الصورة تتألف من فعل، وفاعل، ومفعول به أول، ومفعول به ثان، لكان وصفه أدق وأضبط.

وكذلك كان وصفه الشكلي الخالص للصورة السادسة بأنها تتألف من فعل وأربعة أسماء مدخلا فيها ما ليس منها: نحو: أسمعت عمرا كلاما مفيدا، وأعطيت زيدا عشرين كتابا، وزرت رجلا كريما أبوه.... الخ. وكان عليه أن يلجأ إلى الوصف الوظيفي فيقول: أن هذه الصورة تتألف من فعل وفاعل ومفعول به أول، ومفعول به ثان، ومفعول به ثالث.

وإنا لنعجب كيف لم يلتفت الرجل إلى ما يقود إليه الوصف الشكلي المحض من مزالق مع أنه هو الذي نبه إلى ذلك في الجهة التاسعة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها. قال في مغنى اللبيب: "الجهة التاسعة: ألا يتأمل عند وجود المشتبهات، ولذلك أمثله:

أحدها: نحو: زيد أحصى ذهنا وعمرو أحصى مالا، فإن الأولى على أن أحصى اسم تفصيل والمنصوب تمييز مثل: أحسن وجهها، والثاني على أن أحصى فعل ماض والمنصوب مفعول...

الثاني: نحو: زيد كاتب شاعر، فإن الثاني خبر أو صفة للخبر، ونحو زيد رجل صالح فإن الثاني صفة لا غير....

الثالث: رأيت زيدا فقيها ورأيت الهلال طالعا، فإن "رأى" في الأول علمية و"فقيها" مفعول ثان، وفي الثاني بصرية، وطالعا: حال.....^(١).

على أن وصفه الوظيفي للصور الثلاث الأول لم يسلم من العيب أيضا، فقد أدى به إلى أن جعل من صورة واحدة صورتين، فقد جعل الصورة الفرعية الثانية التي هي من فروع الصورة الأصلية الأولى تتألف من: مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر، وجعل الثالثة تتألف من: مبتدأ ونائب فاعل سد مسد الخبر، وكان من الممكن أن تضم الصورتان إحداهما إلى الأخرى فتكونا صورة واحدة تتألف من: وصف ومرفوع

(١) ابن هشام: مغنى اللبيب ٥٩٨/٢ - ٥٩٩.

مكتفى به. وذلك مأخوذ من قول ابن هشام نفسه: "الثالث المبتدأ وهو المجرد من العوامل اللفظية مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لمكتفى به"^(١). ومن قوله: "وإنما مثلث بـ" قاطن" و"مضروب" ليعلم أنه لا فرق بين كون الوصف رافعا للفاعل أو النائب عن الفاعل"^(٢).

وبرغم ذلك لا يزال الوصف غير دقيق؛ لأنه يسقط عنصر الاستفهام أو النفي الذي لا تكون الصورة عنده، وعند جمهور البصريين، إلا به، فهذه الصورة لا تتكون من عنصرين بل من ثلاثة. جاء في الأشباه والنظائر: "ذهب البصريون إلا الأخفش إلى أن الوصف إذا اعتمد على نفي أو استفهام كان مبتدأ، وما بعده فاعل مغن عن الخبر، نحو: أقائم زيد، وما قائم زيد"^(٣). فضلا عن أن ابن هشام كان يلزمه أن يأتي بصورة ثلاثة تتألف من ظرف وفاعل أغنى عن الخبر في نحو: أعندك زيد، وقد ذكرها في مغنى اللبيب"^(٤). وأخرى بهذه الصورة ألا تعد في التراكيب الأساسية، فالمبتدأ في التراكيب الأساسية الأصل فيه أن يسند إليه ما بعده، أما في هذه الصورة فهو مسند أبداً إلى ما بعده، أى أنه يقع دائماً مسنداً لا مسنداً إليه، ثم إنه في رأى بعض النحاة كالفعل معنى واستعمالاً، والفعل لا خبر له، ولهذا أيضاً لا يصغر، ولا يوصف، ولا يعرف، ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة أكلونى البراغيث"^(٥). وقد أشار ابن هشام إلى بعض الفرق بينه وبين المبتدأ الذى له خبر بقوله: "ويفترقان في أمرين: أحدهما أن المبتدأ الذى له خبر يكون اسماً صريحاً نحو: "الله ربنا" و"محمد نبينا"، ومؤولاً بالاسم نحو: وأن تصوموا خير لكم. أى: وصيامكم خير لكم.... ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر في تأويل الاسم البتة، بل ولا كل اسم، بل يكون اسماً هو صفة.... والثانى ان المبتدأ الذى له خبر لا يحتاج إلى شئ يعتمد عليه، والمبتدأ المستغنى عن الخبر لا بد أن يعتمد على نفي أو استفهام كما مثلنا"^(٦).

(١) ابن هشام: شذور الذهب ص ١٢٩-١٨٠.

(٢) ابن هشام: قطر الندى ص ١٢١.

(٣) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو (بيروت ١٩٨٤) ١٩٤/٢.

(٤) ابن هشام: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (بيروت ١٩٨٧) ٣٧٧/٢.

(٥) الرضى: شرح الكافية في النحو ٨٦/١.

(٦) ابن هشام: شذور الذهب ص ١٨٠.

وقد جعل ابن هشام الصورة الفرعية الرابعة من فروع الصورة الاولى تتألف من اسم فعل وفاعله دون نظر إلى دوره في التراكيب ، بل كان النظر إلى أنه يعد في الأسماء؛ لأن قلة منه تنون وتقع موقع الاسم. والحق أن أسماء الأفعال لها معنى الأفعال واستعمالاتها، وابن هشام ينص على ذلك فيقول: " اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان وصه وأوه، والمراد بالاستعمال كونه عاملا غير معمول"^(١). وقال: " يعمل اسم الفعل عمل مسماة، تقول: هيهات نجد كما تقول: بعدت نجد، وتقول: شتان زيد وعمرو كما تقول افترق زيد وعمرو، وتراك زيدا كما تقول: اترك زيدا"^(٢). وقال أيضا: " ومن أحكام اسم الفعل أنه لا يضاف كما أن مسماة- وهو الفعل - كذلك ، ومن ثم قالوا: إذا قلت: بله زيد ورويد بالخفض كانا مصدرين، والفتحة فيهما فتحة إعراب ، وإذا قلت: بله زيدا ورويد زيدا كانا فعلين، ومعلوم أن الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء لعدم التنوين"^(٣). فإذا كان ذلك كان من الجدير بالقبول إلا تعد هذه الصورة في الصور الأساسية؛ فإن لم يكن بد فالأولى أن تعد في الصور الفعلية.

لقد أدى الوصف الوظيفي أيضا للصورة الأساسية الثانية بابن هشام إلى إدخال صورة غير أساسية في الصور الأساسية فالصورة الأساسية الثانية عنده تتألف شكلا من فعل واسم، وقد جعل تحتها صورتين فرعيتين على أساس وظيفي، إحداهما تتكون من فعل وفاعل، والثانية تتكون من فعل ونائب عن الفاعل. ولا شك أن الصورة الثانية التي تتكون من فعل ونائب فاعل ليست من الصور الأساسية، بل هي محولة عن الصورة الأساسية الثالثة المؤلفة شكلا من فعل واسمين، ووظيفة من فعل وفاعل ومفعول به. وفي هذا دليل على أن ابن هشام لم يعن بالتمييز الواجب بين الصور التي تعد أساسا لغيرها، وبين التي تتحول عن الصور الأساسية فتتفق شكلا مع صورة أخرى، لكنها لا يجوز أن تعد فيها، ومن البين أننا يمكن أن نحول الصورة السادسة إلى الصورة الخامسة والخامسة إلى الرابعة، والرابعة إلى الثانية ببناء

(١) ابن هشام: أوضح المسالك ١١٦/٣.

(٢) السابق ١١٩/٢ - ١٢٠.

(٣) ابن هشام: شذور الذهب ص ٤٠٧.

الفعل للمفعول وأن نحول الصورة الثانية إلى الرابعة، والرابعة إلى الخامسة والخامسة إلى السادسة بوسيلة من وسائل تعدية الفعل، أو بتضمين الفعل معنى فعل متعد إلى واحد أو أكثر.

وينبغي أن نلفت إلى خلل منهجى فيما أورد ابن هشام من صور تأليف الكلام هو أنه جعل الكلام المؤلف من جملتين صورة أساسية من صور التأليف، ولم يشأ أن يجعلها آخر الصور، بل قطع ترتيب الصور الفعلية (أى: التى تبدأ بفعل). ووضعها بعد الصورة الأولى منها، وكأنه خشى أن يغفل عنها.

ونحن لا نرى الكلام المؤلف من جملتين صورة أساسية بسيطة، بل هو مركب من صورتين بسيطتين من صور التأليف، فمكانه ليس بين التراكيب الأساسية.

وابن هشام فضلا عن ذلك لم يستوف صورته، بل ذكر له صورتين اثنتين إحداهما جملة الشرط والجزاء نحو: إن قام زيد قمت، وجملة القسم وجوابه نحو: أحلف بالله لزيد قائم، وكلتاها تتركب من جملتين لا يتم الكلام إلا بهما، لكن إحداهما فرعية لا تستقل بذاتها، والأخرى أصلية يمكن أن تستقل بذاتها، فلا يجوز أن نقول: إن قام زيد ولا أحلف بالله ثم تسكت، لكن؟ يجوز أن نقول: قمت، ولزيد قائم، وتلك نظرة صائبة تلتقى مع نظرة اللغويين المحدثين إلى الجملة المركبة^(١). فابن هشام لم ير هنا ما يراه النحاة من أن الجملة الشرطية مثلا تتكون من ثلاثة عناصر: كلمة الشرط، وجملة الشرط، وجملة الجواب^(٢). بل رآها تتكون من جملتين اثنتين إحداهما لا تستغنى عن الأخرى. ونلاحظ أنه اختار جملتين الفرعية فيهما سابقة على الأصلية ليظهر منذ اللحظة الأولى حاجة الجملة الفرعية إلى الجملة الأصلية، لكنه بذلك أغفل صورا أخرى تكون الفرعية فيها لاحقة على الأصلية كالجملة الفرعية المصدرة بحتى أو بإذ أو بحيث نحو: سریت بهم حتى

(١) E. Burgschmidt: Sprachwissenschaftliche Termini für Anglisten
(Nürnberg 1976) S. 93.

(٢) الرضى: شرح الكافية فى النحو ٢٥٤/٢.

تكل مطيهم، ونحو قوله تعالى (واخربهم لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون)، وقوله جل وعز (واقتلوهم حيث ثقتهموهم).

(٥)

صورة تأليف الكلام مصطلح عربى وضعه ابن هشام لم يكتب له الذبوع مع أنه أقرب إلى ما يريده نحاة الإنجليزية بما يطلقون عليه **Structural Patterns of Sentences** أو **Elementary Sentence Structures**، وإلى ما يريده نحاة الألمانية، بما يطلقون عليه **Satzmuster** أو **Satzbauplane**. ونريد أن ننظر الآن في العناصر الثلاثة التي تكون هذا المصطلح لنتبين ما يعنيه كل عنصر منها عند ابن هشام والنحاة العرب:

والكلام عند ابن هشام له معنيان: لغوى، واصطلاحي، واللغوى يدل على الحدث الذي هو التكليم وعلى المعنى القائم في النفس لم يلفظ به، وعلى ما تحصل به الفائدة من لفظ أو خط أو إشارة، أو ما نطلق به لسان الحال^(١). والاصطلاحي عنده هو اللفظ المفيد، أو القول المفيد بالقصد، والقول عنده: اللفظ الدال على معنى، وهو يعنى باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف أفاد أم لم يفد. والمفيد عنده ما يصح الاكتفاء به، أو يحسن السكوت عليه^(٢).

والكتابة لا تدخل عنده في الكلام الاصطلاحي، فكان الكلام عنده هو اللغة المنطوقة **Spoken Language**. وقد نص على ذلك نصاً صريحاً فقال: "وإذا كتبت زيد قائم" مثلاً فليس بكلام؛ لأنه وإن صح الاكتفاء به لكنه ليس بلفظ، ولم يكتف بذلك بل أخرج أنظمة اتصالية أخرى كالإشارة وغيرها^(٣). وذلك أمر لم يظهر الاهتمام به إلا في العصر الحديث حين دعا دى سوسير إلى فصل الكتابة عن النظام اللغوى، وقرر أن اللفظة المنطوقة وحدها هي موضوع علم اللغة^(٤).

(١) ابن هشام: شذور الذهب ص ٢٧ وما بعدها.

(٢) انظر: قطر الندى ص ٤٢، وأوضح المسالك ١١/١، وشذور الذهب ص ١١، ٢٢.

(٣) ابن هشام: قطر الندى ص ٤٢، شذور الذهب ص ١١، ٢٩.

(٤) دى سوسير: دروس في الألسنية العامة: ترجمة: صالح الفرماوى وآخرين (تولس ١٩٨٥) ص ٤٩.

ويفرق ابن هشام بين الكلام والجملة فيقول: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما.... وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسميهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام"^(١).

فالجملة عنده إذن أعم من الكلام؛ لأنها تفيد فائدة مستقلة، وقد لا تفيد، أما الكلام فمفيد أبداً. ومعنى ذلك أن الجملة تكون كلاماً إذا كانت مفيدة، فالجمل المفيدة مرادفة للكلام عنده، وعلى ذلك فالكلام في قوله "صور تأليف الكلام" مرادف للجمل المفيدة.

وهذا الفرق بين الجملة والكلام سبق إليه رضى الدين الاسترأبادى في شرحه لكافية ابن الحاجب، لكنه كان أدق من ابن هشام وأشد ضبطاً، إذ لم يجعل الفائدة أساس التفريق؛ لأنه الفائدة أمر معنوى يصعب ضبطه، بل جعل التركيب هو الأساس، فقال: "والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا، كالجملة التى هى خبر المبتدأ..... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس"^(٢). على أن الرضى قد أضاف إضافة بارعة تدل على بصر حديد بالأجزاء التى يتألف منها الكلام، فقال: "وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أى: الإسناد، الذى هو رابطة، ولا بد له من طرفين: مسند، ومسند إليه"^(٣). فقد جعل الإسناد جزءاً من أجزاء التركيب، بل لعله أهم جزء فيه، إذ لا ينعقد الكلام إلا به، وهو في ذلك يتفق اتفاقاً عجيباً مع ما جاء به أصحاب نحو التعلق *Dependenzgrammatik*؛ إذ هم يعدون العلاقة التى تربط بين عنصرى الجملة عنصراً من عناصرها الأساسية

(١) ابن هشام: مغنى اللبيب ٢/٣٧٤.

(٢) الرضى: شرح الكافية في النحو ٨/١.

(٣) السابق نفسه.

ويطلقون عليها مصطلحا قريبا من مصطلح الإسناد عندنا هو **Konnexion** ،
ويعدونها روح الجملة **die Seele des Satzes** ^(١).

ولقد آثر ابن هشام " التاليف " مصطلحا على " التركيب "، ولم يذكر لذلك
سببا، فهل هما مترادفان؟ أو ان ثمة فرقا بينهما؟

يفرق بعض نحاة العربية بين التاليف والتركيب، ويرون التركيب أعم من
التاليف، فلا بد في التاليف من علاقة الإسناد، أما التركيب فيشمل الإسناد
والإضافي، والمزجي. يقول الأشموني: " إنما قال : وما " يتألف " ولم يقل " يتركب "؛
لأن التاليف كما قيل أخص؛ إذ هو تركيب وزيادة..... ^(٢). ونقل السيوطي عن
الإمام بهاء الدين بن النحاس في التعليقة قوله: " والفرق بين التاليف والتركيب أنه
لابد في التاليف من نسبة تحصل بها فائدة تامة مع التركيب، فالركب أعن من
المؤلف " ^(٣).

وابن هشام يرى للتأليف صورا، فماذا يعنى بـ صور التاليف؟

ظاهر من طريقة عرضه لها أنه يعنى بها النماذج التجريدية التي يتم على
أساس منها إنتاج أنواع مختلفة من الكلام. ويطلق بعض النحاة على الصور مصطلح "
الهيئة الاجتماعية "، ويعنون به الوحدة الحاصلة بالإسناد بين الكلمتين. قال الشيخ
بهاء الدين بن النحاس: " والهيئة الاجتماعية الموحدة تسمى "صورة" ^(٤).

فإذا كان الكلام عند ابن هشام ينتمى إلى الاستعمال، فإن صور التاليف
عنده تنتمى إلى النظام اللغوي. على أن الرجل لم يضع مصطلحات خاصا للصور
الأساسية، ولا مصطلحا خاصا لما يندرج تحتها من صور فرعية، إذ هي كلها- في
النهاية- صور من صور التاليف.

(١) G. Helbig (1981) S.198.

(٢) الأشموني: شرح الأشموني على ألفيه ابن مالك بتحقيق حمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٥٥) ٨/١

(٣) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/١١١، وأنظر أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب ١/٤١١.

(٤) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٢١٤-٢١٥.

(٦)

لعل من الواضح الآن أن صور تأليف الكلام كما قدمها ابن هشام يحتاج إلى شئ من الضبط والاستيفاء؛ لتمثل الصور الأساسية لتأليف الكلام في العربية تمثيلاً حقاً لا يشويه نقص ولا اضطراب. وقد أستطيع لنفسى هنا أن أعيد عرض هذه الصور على النحو الذى أراه وافياً بالغرض محققاً للهدف، دون خروج على مراد ابن هشام والنحاة من قبله ومن بعده، ودون زعم بان ما أقدمه أمثل طريقة، وأبرأ من عيوب. ثم أتبع هذا العرض بتحليل مفصل لكل صورة من صور التأليف على حدة يحدد عناصرها، وما يختص به كل عنصر منها، ويكشف عما بين هذه العناصر من علاقات وظواهر تركيبية

صور تأليف الكلام

١- مبتدأ + خبر		{ ظرف جار ومجرور }
نحن مصلحون		
الله	ربى	
٢-١ اسم	+ شبه جملة	
العلم	عند الله	{ ظرف جار ومجرور }
الحمد	لله	
٣-١ اسم	+ جملة	
زيد	أبوه منطلق	
عمرو	نام أخوه	{ ظرف جار ومجرور }
نطقى	الله حسبى	
هو	الله أحد	
بكر	إن تعطه يشكر	
على	أقسم بالله لأكرمه	{ ظرف جار ومجرور }
خالد	يطير الذباب فيغضب	
٢- فعل + فاعل		
طال	الليل	
٣- فعل + فاعل +		{ ظرف جار ومجرور }

رغب	الرجل	في علمك	
ذهب	الله	بنورهم	
ألف	الله	بين قلوبكم	
٤- فعل	+ فاعل	+ مفعول به	
دعا	زكريا	ربه	{ ظرف جار ومجرور
أخرجت	الأرض	أثقالها	
زكى	الرجل	نفسه	
٥- فعل	+ فاعل	+ مفعول به	+ جار ومجرور ظرف
فوض	الرجل	أمره	إلى الله
كره	الله	الفسوق	إليكم
أظهر	الله	المسلمين	على عدوهم
أوقع	الشيطان	العدواه	بينكم
٦- فعل	+ فاعل	+ مفعول به أول	+ مفعول به ثان
زاد	الله	المؤمنين	إيماننا
حسب	الظمان	السراب	ماء
كسا	الله	العظام	لحما
سمى	الرجل	ابنه	يحيى
٧- فعل	+ فاعل	+ مفعول به أول	+ مفعول به ثان + مفعول به ثالث
أعلمت	زيدا	عمرا	قائما
نبات	عمرا	بكرا	أخاك

الصورة الأولى

مبتدأ + خبر

يشغل الموقع الأول في هذه الصورة بفروعها الثلاثة الاسم، سواء أكان مفردا أم مثني أم جمع تصحيح أو تكسير، مذكرا أو مؤنثا، معربا بحركات أو حروف أم مبنيا، تظهر عليه علامات الإعراب أم تقدر، صحيحا أم مقصرا أم منقوصا أم مدودا، معرفا أم منكرا بمسوغ.

ويمكننا أن نورد الآن ثبوتا بأنواع الأسماء التي تقع هذا الموقع ، وهي أسماء لم يعن النحاة بجمعها على هذا النحو الذي نوردته ، لكنهم ذكروها مفرقة في كتبهم في أبواب شتى :

١- **المعرف** بآل من اسم الجنس غير الجارى على الفعل : وهو نوعان ، عين نحو : الرجل و الفرس ، ومعنى وهو المصدر صريحا نحو الإعطاء أو مؤولا نحو أن تعطى ، أو ميميا نحو معطى أو صناعيا نحو : العجرفيه والفروسية ، أو اسم مصدر نحو : العطاء والكلام ، وتكون "ال" المعرفة فيه إما لتعريف العهد ذكريا أو ذهنيا ، وإما لتعريف الجنس أو بيان الماهية . وإما لاستغراق الجنس باعتبار حقيقة الأفراد أو باعتبار صفاتهم . ويدخل فيه اسم الجنس الجمعي ، وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء نحو نبق ونبقة أو بالياء نحو : عرب عربى ، واسم الجنس الإفرادى ، وهو ما يصدق على الكثير والقليل نحو : التراب والعسل والذهب ، واسم الجمع وهو ما دل على ثلاثة فأكثر وليس له مفرد من حروفه غالبا نحو : قوم ، ورهط ، ونفر ، وقد يكون له مفرد من حروفه نحو : ركب وشرب ، فمفرد الأول راكب ، والثانى شارب .

٢- **العلم** : ويكون اسما كزيد أو كنية كأبى بكر وأم كلثوم ، أو لقبا كبطة وقفه ، ويكون مفردا كبكر ، ومركبا تركيب إسناد نحو تأبط شرا ، أو إضافة كامرئ القيس ، أو مركبا تركيبا مزجيا نحو : معديكرب ، أو على وزن فعال كحذام وقطام ، ويكون منقولا عن اسم عين كثور أو عن اسم معنى كفضل أو عن صفة كحاتم ، أو عن فعل ماض كشمر أو عن فعل مضارع كتغلب أو عن أمر ك"أصمت" ، أو منقول عن صوت كببة ، ويكون مرتجلا وهو نوعان قياسى نحو : غطفان ، وشاذ نحو : حيوه ، وأما علم الجنس فهو دال على كل فرد من أفرادها ليس بعضه أولى ببعض نحو : أسامه لكل أسد ، وثعاله لكل ثعلب .

٣- **ضمير الرفع المنفصل** دالا على متكلم نحو : أنا ونحن أو مخاطب كانت وأخوته أو غائب كهو وأخوته ، فإن كان لتكلم أو

مخاطب فمفسره حضور من هو له ، وإن كان لغائب
فمفسره لفظ سابق ، أو مفهوم من الكلام ؛ إلا ضمير
الشان فإن مفسر بالجملة بعده.

٤- اسم الإشارة: ويكون للقريب إن لم تلحقه كاف الخطاب أو لام البعد
نحو: هذا وأخوته، ويكون للبعيد إن لحقته الكاف أو
اللام أو هما معا

نحو: ذاك، ذلك. وأما ما يشار به إلى المكان القريب
نحو: هنا وههنا، أو للمكان البعيد نحو هناك فلا
يجوز أن يقع مبتدأ.

٥- الموصول الاسمي وهو نوعان: خاص وعام، فالأول نحو: الذى وأخوته، ومن
الثانى "من" و"ما" ولا بد له من الوصل بجملة خبرية مشتملة
على ضمير عائد أو ما يخلفه من اسم ظاهر، أو بشبه جملة:
ظرف أو جار ومجرور نحو: الذى قام أبوه الذى أبوه قائم،
الذى عندك، الذى لك، من يعلم، (ما عندكم ينفذ).

٦- اسم العدد سواء أكان مفردا نحو: ثلاثة ،أو مركبا نحو: ثلاثة عشر، أو
معطوفا نحو: ثلاثة وعشرون.

٧- بعض أسماء الاستفهام وهى: من، وما، وكم، وأى.

٨- الأسماء الدالة على الزمان والمكان دون أن تكون ظروفًا نحو: يوم الجمعة
يوم مبارك ومكانى خلفك، وموعدك ركن الدار، وزمان
خروجك الساعة، وأمس إذا أردت به معينا.

٩- بعض الأسماء الملازمة للإضافة وهى: مثل، وشبه، وغير، وبعض.
وكل، وجميع، وكلا ومؤنثه كلتا، وذو التى بمعنى صاحب ومؤنثه ذوا، وجميعه
ذوو، ومؤنثه ذات، ومؤنثه ذواتا، والجمع ذوات، وأولو ومؤنثه أولات . وحسب.
ويجوز قطع بعض هذه الأسماء عن الإضافة مثل بعض وكل، وجميع قال
تعالى (كل له قانتون)، ومن هذه الأسماء ما يضاف إلى الظاهر والمضمر وهو: مثل

وشبه وبعض وكل وجميع وكلا وكلتا وحسب، ومنها ما لا يضاف إلا إلى الظاهر نحو (ذو، وأولو).

١٠ - اسم الآلة مشتقا كان أم جامدا نحو: منشار ومبرد، ومكنسة وفأس وقدم وسكين.

١١ - اسم التفضيل نحو: خير منك جاءني، أفضل منك أفضل مني.

١٢ - الصفات الغالبة المنقولة إلى الاسمية نحو: المؤمنون أخوه، الكاتب مجيد، المصري كريم.

ولعل من الواضح الآن أن ما لا يقع مبتدأ مما عده النحاة في الأسماء: اسم الفاعل، والمفعول والصفة المشبهة^(١). والظروف مكانية أو زمانية واسم الفعل، وأسماء الاستفهام: أين، متى، إيان، أنى، كيف، والنكرة المحضة التي لا مسوغ لها. هذه الأنواع من الأسماء التي تشغل موقع المبتدأ تأتلف مع أنواع الخبر المختلفة فتكون كلاما عربيا صحيحا. والخبر عندهم هو مناط الفائدة؛ إذ به يقع التصديق والتكذيب، وبه يستغنى الكلام. يقول المبرد: "فلا ابتداء نحو قولك: زيد، فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت منطلق أو ما أشبهه صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر؛ لأنه كان يعرف زيدا كما تعرفه، ولولا ذلك لم تقل له: زيد، ولكنك قائلا له: رجل يقال له زيد، فلما كان يعرف زيدا ويجهل ما تخبره به عنه أفدته الخبر، فصح الكلام؛ لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى، واستغنى الكلام"^(٢). ويقول ابن السراج: "الاسم الذي هو خبرا المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاما، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب"^(٣). ويقول الزمخشري: المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد. نحو قولك: زيد منطلق..... وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد؛ لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينطق بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد

(١) أنظر سيبويه: الكتاب ٢/ ٢٥ حيث: "ولا يحسن الابتداء في قولك: حسن زيد".

(٢) المبرد: المقتضب. تحقيق محمد عبد الحسين الفتلي (بيروت ١٩٨٥) ٦٢/١.

(٣) ابن السراج: الصوال في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي (بيروت ١٩٨٥) ٦٢/١.

العقد والتركيب^(١) .، والزمخشري يشير إلى علاقة الإسناد، وهي رابطة ذهنية تربط الخبر بالمبتدأ وتجعل منهما كلاما مستقلا مستغنيا بنفسه.

وغنى عن البيان أنك إذا ضربت هذه الأنواع المختلفة من الأسماء التى تقع مبتدأ فى أنواع الخبر كان حاصل الضرب آلافا من الجمل الصحيحة. لكن ثمة قيودا تركيبية تحكم العلاقة الأفقية بين أنواع الأسماء التى تقع مبتدأ، وأنواع الخبر التى تألف معها فتكون كاملا تاما، وتلك قيود لابد منها عند تأليف الصور، من ثم كان علينا أن نعرض لها فى كل صورة فرعية على النحو الآتى:

١-١ اسم + اسم { مشتق حامد }

تتألف هذه الصورة من اسم يصح أن يقع مبتدأ، واسم يصح أن يقع خبرا له، أما الأسماء التى تقع مبتدأ فقد أحصيناها عددا، وأما الأسماء التى تقع خبرا فهى نفسها أنواع الأسماء التى تقع مبتدأ (ما عدا أسماء الاستفهام: من، ما، كم، أى) يضاف إليها ما لا يقع من الأسماء مبتدأ كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، وأسماء الاستفهام مثل: أين، متى، أيان، أنى، كيف، والنكرة المحضة.

وقد قسم النحاة الأسماء التى تقع خبرا إلى قسمين: جامد مشتق، وأطلقوا على هذا النوع من الخبر: الخبر المفرد (وهو ما ليس جملة ولا شبه جملة) ويعدونه الأصل فى الخبر، ويشترطون فيه أن يكون هو المبتدأ فى المعنى، أو بمنزلة، فإذا كان اسماً جامداً أى محضاً فى الاسمىة غير جار على الفعل، فإنه لا يتحمل ضميراً؛ إلا أن أول بالمشتق.

فإن كان مشتقاً أى جارياً مجرى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة تحمل ضمير المبتدأ إلا أن رفع الظاهر، وهم يرون ذلك ضرورياً؛ لأن هذه المشتقات فى معنى الفعل فلا بد لها من مسند إليه، ولما كان المسند إليه عندهم لا يتقدم على الفعل كان لابد من تقدير ضميره.

(١) الزمخشري: المفصل ص ٢٤.

يقول ابن هشام عن الخبر: "وأصله الإفراد"^(١). ويقول ابن يعيش: "فإذا كان الخبر مفردا كان هو المبتدأ في المعنى، أو منزلا منزلقه، فالأول نحو قولك: زيد منطلق، ومحمد نبينا، فالمنطلق هو زيد، ومحمد هو النبي صلى الله عليه وسلم.... وأما المنزل منزله، ماهو هو فنحو قولهم: أبو يوسف أبو حنيفة، فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، إنما سد مسده في العلم وأغنى غناؤه، ومنه قوله تعالى: (وأزواجه أمهاتهم)"^(٢). ثم قال ابن يعيش: "المفرد على ضربين: يكون متحملا للضمير وخاليا منه، فالذى يتحمل الضمير ما كان مشتقا من الفعل نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وما كان نحو ذلك من هذه الصفات ضمير مرفوع بانه فاعل لا بد منه؛ لأن هذه الأخبار في معنى الفعل، فلا بد لها من اسم مسند إليه، ولما كانت مسندة إلى المبتدأ في المعنى ولا يصح تقديم المسند إليه على المسند، أسند إلى ضميره، وهذا هو التحقيق"^(٣).

والسؤال الآن: هل تصوير الصورة بهذا الضمير مؤلفة من عناصر ثلاثة؟ اعترض بعضهم على ابن هشام بذلك، وأجيب بالمنع- يقول السجاعي "قوله (كزيد قائم) اعترض بأنه ثلاثة أسماء، والثالث الضمير، وأجيب بالمنع؛ لن الضمير المستتر في الوصف لما كان لا يبرز في تثنية ولا جمع، ولا يختلف بتكلم ولا خطاب ولا غيبة كان كالعدم بخلاف المستتر في الفعل"^(٤).

وقد نشير إلى أن هذه الصورة الفرعية تتألف إما من اسمين مختلفين لفظا متحدتين معنى، وهو الشائع، أو متفقيين لفظا ومعنى حين يراد الدلالة على الشهرة والثبات على حال، فالأول نحو: زيد قائم، الثاني نحو قول الشاعر:

* أنا أبو النجم وشعري شعري *

وأما من اسمين متغايرين لفظا ومعنى لكنهما متساويان في الحكم حقيقة نحو: (وأزواجه أمهاتهم) ، أو مجازا نحو: مجاشع قصب، أو الثاني منهما قائم

(١) ابن هشام: الجامع الصغير ص ٤٤-٤٥.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٨٧/١.

(٣) السابق نفسه، وانظر ابن الأنباري: أسرار العربية ص ٧٢، وابن أبي الريح: البسيط ٥٤٦/١، ٥٥٢، وأبو حيان:

ارتشاف الضرب ٤٦/٢.

(٤) السجاعي: حاشية السجاعي على القطر ص ٢٢.

مقدم مصنف نحو (هم درجات عند الله)، أو مشعرا بلزوم حال نحو، نهارك صائم. نقله أبو حيان عن ابن مالك^(١).

وننتقل الآن إلى ما بين المبتدأ والخبر من ظواهر تركيبية

أولاً: المطابقة:

أ- التعريف والتنكير:

النحاة على أن المبتدأ معرفة أو ما قارب المعارف من النكرات، وأن الأصل في الخير أن يكون نكرة، وقد ظن بعض النحاة أن الخير ينبغي أن يكون مجهولاً. قال الرضى: ليس بشئ؛ لأن المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالسند إليه، وإنما الذى ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه فالمجهول فى قولك: زيد أخوك هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد، وإسناده إليه، لا أخوته^(٢).

وجائز أن يكون الخبر معرفة. يقول سيبويه: "وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة ان تبدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام"^(٣).، ويقول: "فأصل الابتداء للمعرفة"^(٤). ويقول ابن السراج: "وحق المبتدأ ان يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة، فأما المعرفة فنحو قولك: عبد الله أخوك، وزيد قائم. وأما ما قارب المعرفة من النكرات فنحو قولك: رجل من تميم جاءنى، وخير منك لقينى، وصاحب لزيد جاءنى. وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به. ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم، ورجل عالم، لم يكن فى هذا الكلام فائدة، لأنه لا يستنكر أن يكون فى الناس رجل قائماً أو عالماً....."^(٥).

(١) أبو حيان: أرشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق د. مصطفى النملس (القاهرة ١٩٨٤) ٤٦/٢.

وانظر: ابن جنى: الخصائص. تحقيق محمد على النجار القاهرة ١٩٥٢ (٣/٢٢٢-٣٢٨، والرضى شرح الكافية فى النحو ٩٧/١.

(٢) الرضى: شرح الكافية فى النحو ١٠٩/١.

(٣) سيبويه: الكتابة ٣٢٨/١.

(٤) السابق ٣٢٩/١.

(٥) ابن السراج: الأصول فى النحو ٥٩/١، وانظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٨٦/١.

وقد نظر ابن السراج إلى المبتدأ والخبر من حيث تعريف كل منهما وتنكيره فأنتهى إلى التقسيم العقلي إلى أربعة أقسام^(١).

١- أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة نحو: عمرو منطلق . قال : وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام.

٢- أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة نحو: زيد أخوك

٣- أن يكون المبتدأ نكرة والخبر نكرة. قال: والجائز من ذلك ما كانت فيه فائدة.

٤- أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة. قال: وهذا قلب ما وضع عليه الكلام.

وذكر ابن هشام أن بعض النحاة ذكر لتسويغ الابتداء بالنكرة صورا، وأنها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعا، وقال بعضهم إنها كلها ترجع للخصوص والعموم^(٢)، ورأى ابن هشام أن النحاة في تتبعهم لهذه المسوغات كانوا بين مقل مخل، ومكثر مورد مالا يصلح، أو معدد لأمر متداخلة، ثم حصرها في شعرة أمور: أن تكون موصوفة، أو عاملة، أو معطوفا عليها، أو عامة بذاتها أو بغيرها، أو مرادا بها صاحب حقيقة، أو في معنى الفعل، أو أن يكون ثبوت الخبر لها من خوارق العادة، أو تقع بعد إذا الفجائية أو في أول الجملة الحالية^(٣).

ب- الحالة الإعرابية:

المبتدأ والخبر متطابقان في الحالة الإعرابية وهي الرفع، فكل منهما مرفوع لفظا أو تقديرا إذا كان معربا، أو في محل رفع إذا كان مبنيا. وجائز أن يكون أحدهما مبنيا والآخر معربا، وأن يكون أحدهما مرفوعا لفظا، والآخر مرفوعا تقديرا. والمعربات من الأسماء ترفع بالضمة علامة أصلية مصحوبة بالتنوين إن كان الاسم متمكنا أمكن أو دون تنوين إن كان الاسم متمكنا غير أمكن وهو ما يسمونه الممنوع من الصرف، وثمة أسماء ترفع بعلامة فرعية هي الواو في الأسماء الخمسة، وفي جمع المذكر السالم، وما حمل عليه من أسماء الجموع نحو: أولو وعالمون، وعشرون وبابه، ومن جموع التكسير نحو بنون وأرضون وسنن وبابه، ومن جموع تصحيح لم

(١) ابن السراج: الأصول ٦٥/١-٦٧.

(٢) ابن هشام: قطر الندى ص ١١٨، وشذور الذهب ص ١٨٢.

(٣) ابن هشام: مغنى اللبيب ٤٦٧/٢ لما بعدها.

تستوف الشروط كأهلون، وما سعى به من هذا الجمع نحو: عليون^(١). وألف الاثنين في المثنى وما حمل عليه نحو اثنان واثنان مطلقا، وكلا وكلتا مضافين لمضمر، فإن أضيفا إلى الظاهر لزمتهما الألف وقدرت عليهما الضمة^(٢). وهذان وهاتان، واللذان واللتان.

أما المبنيات من الأسماء التي تقع مبتدأ أو خبرا في محل رفع فهي ضمائر الرفع المنفصلة^(٣). وأسماء الإشارة والموصول ما عدا المثنى منهما فهو معرب. أما أسماء الاستفهام فمنها ما يقع مبتدأ ولا يقع خبرا، وهي وما وكم وأى ومنها ما يقع خبرا ولا يقع مبتدأ نحو: أين، متى، أيان، أنى، كيف.

والنحاة مختلفون في عامل الرفع في المبتدأ وعامل الرفع في الخبر، فالكوفيون يذهبون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان. وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء^(٤). والذي اختاره ابن هشام أن ارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد للإسناد وارتفاع الخبر بالمبتدأ، لا بالابتداء ولا بهما معا^(٥).

ج- العدد

المبتدأ والخبر في هذه الصورة متطابقان في واحد من الإفراد والتثنية والجمع، فإن كانا مفردين لفظا ومعنى فالمطابقة نحو: زيد قائم؛ إلا إن كان ذا أجزاء فتجوز المخالفة حيث سمع نحو: الثوب أخلاق: قال أبو حيان ولا يقاس عليه^(٦). ويجوز العكس فتقول: الرجال رجل واحد، أو يد واحدة، تريد أنهم على قلب رجل واحد. ومن الأخبار ما لا يقبل تثنية ولا جمعا كأفعل التفضيل إذا كان

(١) ابن هشام: شذور الذهب ص ٢٨.

(٢) السابق. ص ٣٦.

(٣) قد تقع بعض الضمائر المتصلة موقع المبتدأ نحو: كيف بك...

(٤) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. المسألة الخامسة ص ٤٤ وما بعدها.

(٥) ابن هشام: أوشح المسالك ١/١٣٧.

(٦) أبو حيان: أرشاف الضرب ٤٨/٢.

بمن، أو مضافا إلى اسم جمع، أو إلى مشتق. تقول: المجاهدون أفضل من القاعدين، وتقول: هؤلاء أول حزب، وأفضل قبيل، ولا يجوز أن يستخدم مضافا إلى مفرد جامد نحو: * هؤلاء أول رجل، فإن كان مضافا إلى مشتق جاز مطلقا نحو: هؤلاء أول طاعم^(١).

ولا تتحقق المطابقة أيضا في بعض أسماء تلزم الإفراد وتجرى على المذكر والمؤنث نحو: عدو وصديق فيقال: هو/ هي/ هما/ هم عدو، أو صديق^(٢). وكذلك إذا كان الخبر مصدرا، تقول: هذا عدل، وهذان عدل، وهؤلاء عدل^(٣). أو كلمة سواء التي بمعنى مستو فيخبر بها عن الواحد فما فوقه^(٤).

وإذا كان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر صفة جاز أن يفرد نحو: الجيش منهزم، فإذا كان الخبر جامدا فلا يفرد إلا بحسب القصد نحو: الجيش رجل يكر^(٥). وكذلك إذا كان المبتدأ "كل" أو "بعض" جاز أن يحمل على اللفظ فيكون الخبر نفردا نحو قوله تعالى: (وكلهم آتية يوم القيامة فردا)، وأن يحمل على المعنى كقوله تعالى: (وكل أتوه داخرين) و (كل له قانتون). ولذلك يجوز أن تقول: كل نسائك قائم أو قائمة إفرادا على اللفظ، وقائعات على المعنى^(٦).

فإذا كان المبتدأ كلا وكلتا جاز في الخبر أن يكون مفردا أو مثنى حملا على اللفظ أو المعنى نحو: كلا الرجلين حاضر أو حاضران: إذ لفظهما مفرد ومعناها مثنى. قال الأشموني: "إلا أن اعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء القرآن قال الله تعالى: (كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْهُمَا أَكْلُهُمَا) ولم يقل: آتَتْهُمَا^(٧).

(١) السابق ٤٨/٢ - ٤٩.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٩/٥، والسيوطي: المزهر. شرح وتعليق محمد جاد المولى وآخرين (بيروت ١٩٨٦) ٢٢٠/٢.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٩٣/١، السيوطي: المزهر ٢١٩/٢.

(٤) ابن هشام: مغنى اللبيب ١٤١/١.

(٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩/٢.

(٦) ابن جني: الخصائص ٣٣٥/٢ - ٣٣٦.

(٧) الأشموني: شرح الأشموني ٢٣/١.

وإذا تعدد المبتدأ في اللفظ أو في المعنى فخبره مطابق له في اللفظ أو في المعنى نحو: الزيدان قائمان، والزيدان قائم وقاعد، وزيد وعمرو شاعران، والزيدون قائمون، والزيدون قائم وقاعد ومضطجع، وزيد وعمرو وبكر قائمون^(١).

د- النوع

يطابق الخبر في هذه الصورة المبتدأ في النوع (التذكير والتأنيث) إلا فيما يستوى فيه المذكر والمؤنث كفعيل التي في تأويل مفعول نحو: الكف خضيب، أو: فَعول التي في تأويل فاعل نحو: المرأة صبور، أو ما كان على مفعيل نحو: المرأة معطير، أو مفعال نحو: المرأة معطار....^(٢). وقد أورد السيوطي طائفة من الأسماء التي يستوى فيها المذكر والمؤنث منها: ضامر، وعاشق، وخلق أي: بالية/ بال، وأملود أي: ناعم/ ناعمة، وعانس، وعروس، وبكر، وقن: عبد/ أمة ورقوب: لا يعيش له/ لها ولد، وكميت، وغر، وعافر، وايم، وزوج، ويثب^(٣). وقد أشار سيبويه إلى جواز قولهم: هذا رحمة^(٤). وأجاز المبرد: هي الرجال على معنى الجماعة^(٥).

ثانيا: التقديم والتأخير

الأصل في المبتدأ عند النحاة التقديم، وفي الخبر التأخير عن المبتدأ نحو: زيد قائم^(٦). فإذا أريد الاهتمام بالخبر قدم على المبتدأ إن لم يؤد إلى لبس؛ لأنهم يقدمون الذي بيانه أهم، وإن كانا جميعا يهمانهم كما يقول سيبويه^(٧)، فيجوز عندئذ أن تقول: قائم زيد على أن "قائما" خير خبر مقدم^(٨). ويترجح تأخيره على الأصل^(٩).

(١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٤/٢.

(٢) أنظر السيوطي: المزهرة ٢١٦/٢ وما بعدها.

(٣) السابق نفسه.

(٤) سيبويه: الكتاب ٥٦٢/٣.

(٥) المبرد: المقتضب ١٨٦/٢.

(٦) ابن هشام: أوضح المسالك ١٤٥/١، وانظر سيبويه ١٢٧/٢.

(٧) سيبويه: الكتاب ٣٤/١.

(٨) ابن جني اللع في العربية. تحقيق د. حسين شرف (القاهرة ١٩٧٩) ص ١١٣.

(٩) ابن هشام: أوضح المسالك ١٥١/١.

والخليل وسيبويه يستقبحان أن يكون "قائم" في المثال السابق وصفا عاملا يقع مبتدأ، وما بعده فاعل به أغنى عن الخبر، وهو ما ارتضاه الأخفش والكوفيون^(١). يقول سيبويه: "وزعم الخليل رحمة الله أنه يستقبح أن يقول قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائما مقدما مبينا على المبتدأ"^(٢). ، ثم قال: "فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله: يقوم زيد، وقام زيد قبح لأنه اسم، وإنما حسن عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه"^(٣).

على أن ثمة ما يمنع تقديم الخبر على المبتدأ في هذه الصورة من صور التأليف حيناً، ويوجب تقديمه حيناً آخر، فالتقديم ممتنع عند ابن هشام وعند غيره من النحاة، إذا كانا كلاهما معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينه نحو: زيد أخوك، وأفضل منك أفضل مني، بخلاف نحو: أبو يوسف أبو حنيفة^(٤). وقد علل الرضى ذلك بقوله: "وذلك لأننا نعرف أن الخبر محط الفائدة فما يكون التشبيه الذى تذكر الجملة لأجله فهو الخبر كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة، أى مثل أبى حنيفة، ولو أردت تشبيه أبى حنيفة بأبى يوسف فأبو يوسف هو الخير"^(٥).

وقد منع ذلك جماعة من النحويين لئلا يلتبس المخبر به بالمخبر عنه، فأيهما قدمت كان المبتدأ، وما بعده الخبر^(٦). وقد علل ذلك عبد القاهر الجرجاني بقوله: "..... ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق حيث تقول مرة "زيد المنطلق" وأخرى "المنطلق زيد"، فأنت في هذا لم تقدم "المنطلق" على أن يكون متروكا على حكمه الذى كان عليه مع التأخير، فيكون مبتدأ كما كان ، بل على أن تنقله عن كونه خبرا إلى

(١) ابن هشام: أوضح المسالك ١/١٣٥، وابن عقيل: شرح ابن عقيل ١/١٩٢.

(٢) سيبويه: الكتب ١/١٢٧.

(٣) السابق ١/١٢٧.

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك ١/١٤٥، وأنظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٤١.

(٥) الرضى: شرح الكافية ١/٩٨.

(٦) ابن السيد البطليوس: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي تحقيق د. حمزة النشروني (الرياض ١٩٧٩). ص ١٢٦.

كونه مبهماً، وكذلك لم تؤخر "زهداً" على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً^(١).

ويمتنع تقديم الخبر على المبتدأ في هذه الصورة إذا كان المبتدأ مستحقاً للتصدير بنفسه نحو: من أبوك؟ وما خطبك، وكم مالك، وكم غلام لك ذاهب، وأى شئ أكبر شهادة^(٢). وذلك مبنى على مذهب سيبويه الذى يجيز أن يخبر بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاماً^(٣). والنحاة على أن هذه الأسماء إذا كانت في محل رفع لا تقع إلا مبتدأة^(٤). أو مستحقاً للتصدير بغيره نحو: غلام من هذا، ومال كم رجل هذا، وصبيحة أى يوم سفرك^(٥).

ويجب تقديم الخبر في هذه الصورة إذا كان المبتدأ مصدراً مؤولاً من أن ومعموليهما نحو: معلوم أنك فاضل، أو كان في المبتدأ ضمير يعود على شئ في الخبر نحو: ملء عين حبيبها^(٦). ويوجب بعض النحاة تقديم الخبر إذا كان يفهم بتقديمه معنى لا يفهم بتأخيره نحو: قولك: تميمى أنا، إذا كان المراد التفاخر بتميم^(٧).

ثالثاً: الحذف

المبتدأ عند النحاة معتمد الفائدة، والخبر محلها، فلا بد منهما؛ إذ تحصل الفائدة بمجموعهما، لكن يكون من دلالة المقام أو المقال ما يغنى عن أحدهما فيحذف جوازا وهو مراد حكما وتقديراً^(٨). وقد أورد سيبويه أمثلة لهذا النوع من الحذف لدلالة المقام عليه فقال: "هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرًا، ويكون المبنى عليه مظهرًا، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آيه لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربى كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو: هذا عبد الله، أو سمعت صوتاً فعرفت

(١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز تحقيق محمود شاكر (القاهرة ١٩٨٩) ط ٢ ص ١٠٢.

(٢) راجع ابن يعيش: شرح المفصل ٤/١٢٦، ٢١، ٥١٠، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٤/٢.

(٣) الرضى: شرح الكافية ٩٢/١.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٤/١٢٦، ٢١، ٥١٠.

(٥) النظر: ابن هشام: أوضح المسالك ١/١٥١، ١٤٨.

(٦) ابن هشام: أوضح المسالك ١/١٥١.

(٧) الرضى: شرح الكافية ص ١٠٠.

(٨) ابن يعيش: شرح المفصل ٩٤/١.

صاحب الصوت فصار آيه لك على معرفته، فقلت: زيد وربى، أو مسست جسداً، أو شممت ريحا فقلت: زيد أو المسك، أو ذقت طعاما فقلت العسل، ولو حدثت عن شمائل رجل فصار آيه لك على معرفته لقلت: عبد الله. كأن رجلا قال: مررت برجل راحم للمساكين بار بوالديه فقلت: فلان والله^(١).

ومن المواضع التى يطرد فيها حذف المبتدأ لدلاله المقال عليه في هذه الصورة من صور التأليف الجوابات، تقول من هذا؟ فيكون الجواب: زيد، حذفت المبتدأ لدلاله المقال عليه، إذ كان السؤال عنه. قال ابن يعيش^(٢) وقد حذف الخبر أيضا كما حذف المبتدأ، وأكثر ذلك في الجوابات^(٣). ومن ذلك قوله تعالى: (وما أحذركم هامية نار حامية) أى: هى نار، وقوله جل شأنه: (قل هل أنبؤكم بشر من ذلكم النار) أى: هو النار^(٤). ويطرد حذف المبتدأ أيضا بعد القول نحو قوله تعالى: (وقالو أساطير الأولين) أى: هو^(٥). وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني موضعا من المواضع التى يطرد فيها حذف المبتدأ لدلاله المقال عليه وهو: القطع والاستئناف، فقال: "ومن المواضع التى يطرد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف، يبدئون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمره، ثم يدعون الكلام الأول ويستأنفون كلاما آخر، وإذا فعلوا ذلك آتوا في أكثر الأمر بخير من غير مبتدأ. مثال ذلك قوله.

وعلمت أنى يوم ذا لك منازل كعبا ونهدا .
قوم إذا لبسوا الحديد قد تنمروا حلقا وقد^(٦).
ومنه في غير ذلك قوله تعالى: (سورة أنزلناها)، (براءة من الله ورسوله)^(٧).
ويكون الحذف واجبا إذا جئ بمصدر بدلا من اللفظ بفعله نحو قوله تعالى: (طاعة وقول معروف). قال سيبويه^(٨).... فإذا أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره كأنه

(١) سيبويه: الكتاب ١٣٠/٢

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٩٤/١.

(٣) السيوطى: همع الهوامع ١٠٣/١.

(٤) السابق نفسه.

(٥) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص ١٤٧.

(٦) السيوطى همع الهوامع ١٠٣/١.

قال: أمرى طاعة وقول معروف، أو يكون أضمر الخبر فقال: طاعة وقول معروف أمثل^(١). وقل مثل ذلك في نحو: سمع وطاعة، وصبر جميل^(٢) قال السيوطي: وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً، فأيهما أولى؟ قال الواسطي: الأولى كون المحذوف المبتدأ، لأن الخبر محط الفائدة. وقال العبدى: الأولى كونه الخبر، لأن التجوز في آخر الجملة أسهل^(٣). ويحذف الخبر وجوباً أيضاً بعد واو المصاحبة الصريحة كقولهم: كل رجل وصنيعته، أى مقرونان^(٤).

١-٢ اسم + شبه جملة
 { ظرف
 جار ومجرور }

هذه الصورة الفرعية تتألف من اسم يقع مبتدأ، وشبه جملة، وشبه الجملة نوعان، ظرف زمان أو مكان، وجار ومجرور^(٥). وهما وإن كانا سواء في جـ يع أحكامهما النحوية حتى لقد جعل بعض النحاة الظرف مصطلحاً جامعاً لهما^(٦). فكل منهما نوع يختلف عن الآخر اختلافاً يبرر الفصل بينهما ويجعلهما فرعين لشبه الجملة.

والنحاة مختلفون في الظرف والجار والمجرور هل يقع كل منهما خبراً بذاته، أو الخبر محذوف والظرف والجار والمجرور يتعلقان به؟ فأما الذين يرونه خبراً بذاته فهم فريقان: فريق يرى الخبر واجباً حذفه ولا يمكن إظهاره، وأن الظرف والجار والمجرور نابا منابة، وأغنيا غناءه فصارا هما الخبر، والمعاملة معهما، وصار هذا المحذوف أصلاً مرفوضاً أو نسياً منسياً. يقول ابن يعيش: "واعلم أنك لما حذفْتَ الخبر الذى هو استقر أو مستقر، وأقامت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر، والمعاملة معه، وهو مغاير للمبتدأ في المعنى، ونقلت

(١) سيبويه: الكتاب ١/١٤١، وانظر ابن جنى: اللمع ص ١١٤-١١٥.

(٢) ابن هشام: أوضح المسالك ١/١٥٤، وابن يعيش: شرح المفصل ١/٩٥.

(٣) السيوطي: همع الهوامع ١/١٠٣.

(٤) ابن هشام: قطر الندى ص ١٢٦.

(٥) ابن هشام: مفتى اللبيب ١/٤٣٣، وابن أبى الربيع: البسيط ١/٥٤٧.

(٦) الرضى: شرح الكافية ١/٩٢، وانظر الزجاجي: الجمل ص ٣٧.

الضمير الذى كان في الاستقرار إلى الظرف، وصار مرتفعاً بالاستقرار، ثم حذفت الاستقرار وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف^(١). وقال السيوطي: وذهب الفارسي وابن جنبي إلى أن الظرف حقيقة وأن العامل صار نسياً منسياً^(٢). وجاء في حاشية الصبان: "قوله: هم القائلون بأن الخبر الظرف أو الجار والمجرور وهم جمهور البصريين، وأما القائلون بأنه المتعلق فالضمير عندهم باق في المتعلق لم ينتقل كما يفيد كلام الهمع"^(٣).

ويرى جمهور النحاة أنه ليس لهذا الاستقرار المحذوف من وظيفة إلا الربط بين المبدأ والظرف أو الجار والمجرور، وهذا الربط قائم فيما يعرف عند التحويليين بالبنية الباطنة *deep Structure*، لكنه لا يبدو أبداً في البنية السطحية الظاهرة *Surface Structure*. وقد أوضح ذلك ابن السراج بقوله: "فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف، فإن لم ترد هذا المعنى فالكلام محال؛ لأن زيدا الذي هو المبتدأ ليس من قولك: "خلفك"، ولا "في الدار" في شيء"^(٤). وزاده أبو علي الفارسي إيضاحاً فقال: "فأما قولهم زيد في الدار والقتال اليوم فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف، وليس هو على حد قولك: إن زيدا منطلق، ولكنه من حيز الفعل والاسم أو الاسم والاسم، ألا ترى أن قولك في الدار ليس بزيد، ولا القتال باليوم، فإن لم يكونا إياهما كان الكلام على غير هذا الظاهر، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله ويعلقه به، ولن يخلو ما تعلقه به من أن يكون اسماً أو فعلاً، وكلاهما جائز غير ممتنع. تقديره"^(٥). وقد أشرنا إلى أن أبا علي استحسّن رأى ابن السراج في جعل هذا التأليف قسماً قائماً برأسه^(٦). وقد أخذ به نحاة آخرون فقال ابن السيد البطليوسي:

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٩٠/١.

(٢) السيوطي: همع الهوامع ٩٩/١.

(٣) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٠٠/١.

(٤) ابن السراج: الأصول ٦٣/١.

(٥) أبو علي الفارسي: المسائل العسكرية ص ٤٢.

(٦) السابق نفسه، وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٥/٢ - ٤٦.

” والصحيح أن يقال: أن الاسم المبتدأ يخبر عنه بثلاثة أشياء: باسم مفرد هو، وجمله، وظرف^(١).”

وهم يجعلون لهذا المحذوف وجوباً فضلاً عن وظيفة الربط بين ركني الجملة وظيفته العمل في الظرف والجار والمجرور النصب^(٢). ثم اختلفوا في تقدير المحذوف بـ، ” مستقر ” أو ” استقر ”. قال ابن هشام: والأول هو اختيار جمهور البصريين، وحجتهم في أن الخبر هو المحذوف في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً. والثاني اختيار الأخفش والفارسي والزمخشري، وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً^(٣). والخبر عندهم يتعلق بكون عام في الأغلب الأعرق، وقد يتعلق بكون خاص كما في قوله تعالى: ” المر بالمر، والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى ” التقرير: مقتول أو يقتل، لا كائن^(٤). وقد ترتب على هذا الخلاف تحديد نوع الخبر، فالذين قدوره بمستقر جعلوا الخبر من قبيل المفرد، والذين قدوره بـ” يستقر ” جعلوه من قبيل الجمل. يقول ابن جنى: ” والظرف وما أقيم مقامه جاريان مجرى المفرد الذي تقدم ذكره ”^(٥). ويقول ابن يعيش: ” وأعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف: هل هو اسم أو فعل، فذهب الأكثر إلى أنه فعل، وأنه من حيز الجمل ”^(٦).

والفريق الثاني يرى الظرف والجار والمجرور هما الخبر دون حاجة إلى تقدير، ومن هؤلاء ابن مضاء القرطبي، إذ قال: ” فيزعم النحويون أن قولنا في الدار متعلق بمحذوف تقديره: زيد مستقر في الدار، والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إن لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلا بد من عامل يعمل فيها، إن لم يكن ظاهراً كقولنا زيد قائم في الدار كان مضمراً كقولنا زيد في الدار، ولا شك

(١) ابن السيد البطليوسي: إصرح الخلل ص ١٢٤.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٩١/١.

(٣) ابن هشام: قطر الندى ص ١٢٠، وانظر: مغنى اللبيب ٤٤٧/٢، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٤/٢.

(٤) ابن هشام: مغنى اللبي ٤٤٩/٢.

(٥) ابن جنى: اللمع ص ١١٢، وانظر: أبو على الفارسي: المسائل العسكرية ص ٤٢.

(٦) ابن يعيش: شرح المفصل ٩٠/١، والرضي: شرح الكافية ٩٢/١، وابن عقيل: شرح ابن عقيل ٢١٠/١ - ٢١١.

أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها في، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك^(١).

ورد ابن أبي الربيع على من يخطئ من جعل الظرف والجار والمجرور قسما ثالثا من أقسام الخبر المبتدأ يكون على ثلاثة أقسام، ويقول: إنما ينبغي أن يقولوا خبر المبتدأ على قسمين: أحدهما مفرد، والآخر جملة... والجواب: أن الذي يقدر ليتعلق به الظرف إذا وقع خبرا لم يظهر قط، فإذا قلت: زيد أمامك لم يستفد مخاطبك المعنى إلا من الاسم المبتدأ والظرف، وأما استقر أو مستقر فلم ينطق به، ولا سمعه المخاطب، وإنما استفاد الخبر مما ذكرته، فصار لذلك كأنه قسم على حدة، ليس من قبيل: زيد قائم، ولا من قبيل: قام ويد^(٢). والكوفيون ومعهم ابنا طاهر وخروف على أنه لا تقدير في نحو قولك: زيد عندك وعمرو في الدار، ثم اختلفوا في العامل في الظرف والجار والمجرور، فقال ابنا طاهر وخروف: الناصب المبتدأ، وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه. وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوي وهو مخالفتها للمبتدأ^(٣). وقد عقب ابن هشام على ذلك بقوله: "ولا معول على هذين المذهبين"^(٤).

وأما الذين رأوا أن الخبر هو العامل المحذوف، وأن تسمية الظرف خبرا مجاز فمنهم ابن كيسان وابن مالك. يقول السيوطي: "ذهب ابن كيسان إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف، وأن تسمية الظرف خبرا مجازا، وتابعه ابن مالك. هذا هو التحقيق"^(٥).

ولعلك لاحظت أن الاتجاه الغالب عند النحاة هو أن يكون الظرف والجار والمجرور هما الخبر سواء احتاج ذلك إلى تقدير أم لا؛ إذ التقدير مبنى عند من يقدر على أمرين: أحدهما أن يكون الخبر هو عين المبتدأ في المعنى، والثاني:

(١) ابن مضاء: الرد على النحاة ص ٧٨.

(٢) ابن أبي الربيع: البسيط ٥٤٨/١

(٣) ابن هشام: معنى اللبيب ٤٣٣/٢

(٤) السابق نفسه.

(٥) السيوطي: همع الهوامع ٩٩/١.

أنهم في حاجة إلى تحديد عامل يعمل في الظرف والجار والمجرور. وما تلك إلا محاولة لتفسير البنية الظاهرة الصحيحة المؤلفة من اسم وشبه جملة. من أجل ذلك رأيناها صورة فرعية من صور تأليف الكلام جديدة بأن تستقل عن الصورتين الآخرين.

ونريد الآن أن نعرض لما تختص به هذه الصورة الفرعية من ظواهر تركيبية:

١ - المطابقة

لا مدخل للمطابقة بين عنصرى التأليف في هذه الصورة. فواضح أن الخبر شبه الجملة ثابت لا يتأثر بتعريف المبتدأ أو تنكيره بمسوغ، ولا بإفراده أو تثنيته أو جمعه، ولا بتذكيره وتأنيثه، لكنهما متفقان في الحالة الإعرابية وهى الرفع. يقول ابن يعيش: "واعلم أنك إذا قلت: زيد عندك فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف سواء أكان فعلاً أو اسماً، وفيه ضمير مرفوع، والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ. وإذا قلت: زيد في الدار، أو: من الكرام، فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب عندك إذا قلت: زيد عندك ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ"^(١).

٢ - التقديم والتأخير

يجب في هذه الصورة أن يتقدم الخبر (شبه الجملة) على المبتدأ في الأحوال الآتية^(٢).

١- إذا كان المبتدأ نكرة محضة نحو: في الدار رجل، وعندك غلام، فتأخيره يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة.

٢- أن يكون الخبر مستحقاً للتصدير نحو: أين زيد، ومتى القتال، و أيا ن يوم القيامة، وأنى هذا، لأن في تأخيره إخراج ماله صدر الكلام على صدريته.

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٩٠/١-٩١.

(٢) ابن هشام: قطر الندى ص ١٢٤-١٢٥، وأوضح المسالك ١٤٦/١-١٥٠، والسيوطي: جمع الهوامع ١٠٢/١-

١٠٣، والظفر: أبو على الفارسي: الإيضاح المضدى. ٣١/١.

٣- إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر نحو: في البيت صاحبه، وقوله جل وعز: (أهملى قلوبهم أفعالها)؛ لأن في تأخير عودا للضمير على متأخر لفظاً ورتبه.

٤- أن يكون المبتدأ مصدراً مؤولاً من أن و معموليها نحو: عندي أنك فاضل؛ لأن تأخير يوقع في إلباس أن المفتوحة بالكسورة.

٥- أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفاً نحو: ثم زيد، وهنا عمرو، ووجه تقديمه القياس على سائر الإشارات، فإنك تقول: هذا زيد، ولا تقول: زيد هذا فيظل مبتدأ.

٦- أن يكون الخبر دالاً على ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير نحو: لله درك، فلو أخر لم يفهم منه معنى التعجب الذي يفهم منه عند التقديم.

ويجب التزام الأصل في هذه الصورة فيكون المبتدأ مقدماً والخبر مؤخراً إذا كان المبتدأ دعاءً نحو: سلام عليك، وويل له^(١). وجاز أن يكون نكرة هنا لرعاية أصله. يقول الرضى: "فالأصل: سلمك الله سلاماً، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقى المصدر منصوباً، وكان النصب يدل على الفعل، والفعل على الحدث، فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره أزالوا النصب الدال على الحدث فرفعوا سلام، وكذا أصل ويل لك..."^(٢).

فإذا لم يكن الخبر مما يجب تقديمه، أو مما يجب التزام الأصل فيه جاز فيه التقديم والتأخير نحو: في الدار زيد، اتفاقاً، وأجاز البصريون: في داره قيام زيد، وفي داره عبد زيد، ومنعهما الكوفيون^(٣).

٣- الحذف

يطرد حذف الخبر جوازاً في هذه الصورة من صور التأليف إذا كان الخبر جواباً عن سؤال يتألف من اسم استفهام وظرف أو جار ومجرور نحو: من عندك؟ أو: من في بيتك؟ فالجواب: زيد، والخبر محذوف؛ لأن في المقال ما يدل عليه، أو

(١) السيوطي: همع الهوامع ١٠٢/١.

(٢) الرضى: شرح الكافية ٩٠/١.

(٣) السيوطي: همع الهوامع ١٠٣/١.

كان متضمنا جارا ومجرورا يصلح أن يكون خبرا نحو: ما بقي لكم من أحد؟ فنقول: زيد أو عمرو، أي : لنا^(١).

وثمة قيدان من قيود التأليف في هذه الصورة لابد من الإشارة إليهما:

أولهما: أنه يشترط في الظرف أو الجار والمجرور الذي يقع خبرا أن يكون تاما نحو: زيدا أمامك، وزيد في الدار، بخلاف الناقص، وهو: مالا يفهم - بمجرد ذكره معموله - ما يتعلق به نحو: * زيد بك، أو فيك، أو عنك والمراد: واثق بك، أو راغب فيك، أو معرض عنك؛ إذ لا فائدة فيه^(٢)، كما يشترط فيه أيضا أن يكون مختصا، فلا يجوز: * زيد مكانا أو في مكان، ولا القتال زمانا أو في زمان. والأغلب في استعماله أن يكون دالا على مكان نحو: زيد في الدار، أو على زمان مخصوص والمبتدأ دالا على عموم نحو: البركة في البكور، أو على صله نحو قول رسول الله ﷺ: سلمان منا^(٣).

الثاني: أنه لا يجوز أن يخبر بالزمان عن الجثة، فلا يصح أن تقول: * زيد يوم الجمعة، لأن الزمان لا يخلو منه زيد ولا غيره. ويجوز أن تخبر بالزمان عن المعنى فتقول: القتال يوم الجمعة؛ إذ يجوز أن يخلو هذا الوقت منه. واللييلة الهلال متأول^(٤). يقول ابن هشام: "ينقسم الظرف إلى زمانى ومكانى، والمبتدأ إلى جوهر كزيد وعمرو، وعرض كالقيام والقعود، فإن كان الظرف مكانيا صح الإخبار به عن الجوهر والعرض، تقول: زيد أمامك، والخير أمامك، وإن كان زمانيا صح الإخبار به عن العرض دون الجوهر. فتقول: الصوم اليوم، ولا يجوز زيد اليوم، فإن وجد في كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأويله كقولهم: الليلة الهلال فهذا على حذف مضاف والتقدير، الليلة طلوع الهلال"^(٥). قال ابن عقيل: "هذا مذهب البصريين، وذهب

(١) ابن السراج: الأصول ٦٨/١.

(٢) المبرد: المقتضب ٣٠٢/٤، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٤/٢، والسيوطي: جمع الهوامع ٩٨/١.

(٣) انظر الرضى: شرح الكافية ٩٦/١.

(٤) المبرد: المقتضب ١٣٢/٤، ابن السراج: الأصول ٦٣/١، وابن يعيش: شرح المفصل ٨٩/١ وما بعدها. وابن

الأبباري: أسرا العربية ص ٢٥.

(٥) ابن هشام: قطر الندى ص ١٢٠.

قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك من غير شذوذ بشرط أن يفيد كقولك : نحن في يوم طيب ، وفي شهر كذا^(١).

٢-١ اسم + جملة
بسيطة
مركبة

تتألف هذه الصورة من اسم يقع مبتدأ، وجملة بسيطة أو مركبة تقع خبرا، ونعنى بالجملة البسيطة الجملة القائمة على ركنى الإسناد فحسب، وبالجملة المركبة الجملة المؤلفة من جملتين بسيطتين (أو أكثر) ترتبط إحداها بالأخرى أو تتفرع عنها، أى أنها قائمة على تعدد الإسناد في جملتين اثنتين على الأقل، لا في جملة واحدة.

على أن ابن هشام والنحاة العرب لم يعنوا بهذا التقسيم لجملة الخبر، لأنهم لم يعنوا به أيضا في تقسيمهم للجملة المستقلة، وليس في تقسيم ابن هشام للجملة إلى (صغرى) و(كبرى) ما يدل على إدراكه لهذا النوع من التقسيم^(٢). وإن يكن مبنيًا على ما ورد عندهم من سرد لأنواع الجمل التى تقع خبرا للمبتدأ. لقد رأى النحاة الجملة نوعين: اسمية وفعلية، واعتدوا في تحديد نوع الجملة بصدرها، وأرادوا بصدر الجملة الأصل في المسند والمسند إليه دون التفات إلى ما يتقدم عليهما مما ليس أصلا^(٣).

أما جملة الخبر فقد قسمها الزمخشري تبعا لأبى على الفارسي إلى أربعة أضرب، فقال : " والخبر على نوعين : مفرد وجملة.... والجملة على أربعة أضرب : فعلية، و اسمية، وشرطية، وظرفية، وذلك : زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٢١٤/١ - ٢١٥.

(٢) ابن هشام: مفتى اللبيب ٣٧٧/٢.

(٣) السابق نفسه، وانظر ابن جنى: اللمع ص ١١٠.

إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار" (١). وقد عقب ابن يعيش على هذا التقسيم بقوله: " وهذه قسمه أبى على، وهى قسمه لفظية وهى فى الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأن الشرطية فى التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف فى الحقيقة للخبر الذى هو استقر وهو فعل وفاعل" (٢). ثم حاول أن يعلل جعل الزمخشري لها ضربا من أضرب الخبر غير الاسمية والفعلية، فى محاولة منه للتوفيق بين ما ورد عند الزمخشري وأبى على من قبله وما ورد عن النحاة فقال: " وأما الجملة الثالثة وهى الشرطية فنحو قولك: زيد إن يقيم أقم معه، فهذه الجملة وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية، وكان الأصل فى الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو: قام زيد، إلا أنه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالآخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو: المبتدأ والخبر، فكما أن المبتدأ لا يستقل بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر الجزاء، ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة جاز أن يعود إلى المبتدأ منها عائد واحد نحو: زيد إن تكرمه يشكرك عمرو" (٣). فأنت ترى أن النحاة يدركون مفهوم " التركيب" فى الجملة إدراكا صحيحا يطابق ما نريده، لكنهم لم يجعلوه أساسا للتقسيم فى مقابل " البساطة" التى تتمثل فى إسناد واحد فى جملة واحدة.

ولقد أضاف بعض النحاة إلى هذه الأقسام الأربعة قسمين آخرين، فرأى عدد منهم أن الخبر يكون جملة قسمية أيضا، وأن السماع ورد بذلك.... ويجوز أن تكون قسميه خلافا لثعلب نحو: زيد أقسم بالله لا ضربنه" (٤). ويقول السيوطى: ".....والقسمية، ومنعها ثعلب، ورد بالسماع، قال تعالى: (والذين جاهدوا فىنا لنهدينهم سلبنا)، (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم.....) (٥). ورأى بعضهم أن الخبر يكون جملتين عطف إحداهما على

(١) الزمخشري: المفصل ص ٢٤، وانظر: المجاشعي: شرح عيون الإعراب. تحقيق د. عبد الفتاح سليم (القاهرة ١٩٨٨) ص ٨٨.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٨٩/١.

(٣) السابق نفسه.

(٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩/٢، وانظر ابن أبى الربيع: البسيط ٥٥٧/١.

(٥) السيوطى: همع الهوامع ٩٦/١.

الأخرى بقاء تدل على السبب فتجرى الجملتان مجرى الشرط والجزاء نحو قال الشاعر:

وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو، وتارات يجم فيغرق
يقول ابن أبي الربيع: " ويجرى مجرى الشرط والجزاء الجملتان إذا عطف
إحدهما على الأخرى بالفاء السببية، وقد وقعتا في موضع الخبر للمبتدأ نحو قولك:
عمرو يطير الذباب فيغضب، فالضمير العائد على المبتدأ هو المستتر في يغضب....
لأن المعنى معنى الشرط والجزاء، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد يطير الذباب فيغضب
فهو في معنى: زيد إن يطر الذباب يغضب؟" (١).

وبذلك تصبح جملة الخبر عند النحاة ستة أنواع، وقد مضى أننا نرجح أن
يكون ما عده الزمخشري جملة ظرفية صورة مستقلة، وبه أخذنا في تحديدنا لصور
التأليف، وبذلك تكون الجملة التي تقع خبراً خمسة أنواع: منها نوعان يقومان على
إسناد واحد، هما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وقد وضعناهما تحت مصطلح
جامع هو: الجملة البسيطة، وثلاثة أنواع تقوم على تعدد الإسناد وهي: الجملة
الشرطية، والجملة المعطوفة على أخرى بفاء السبب، على أن يعود على المبتدأ عائد
واحد من الجملة المعطوفة، وأن تخلو الأخرى منه، والثالثة: الجملة القسمية، وقد
وضعناها تحت مصطلح جامع هو: الجملة المركبة.
ولعلنا بعد ذلك نشير إلى القيود التركيبية الآتية:

١- نص بعض النحاة على أنه لا يجوز إجماعاً الإخبار عن المبتدأ بجملة ندائية، ولا
بجملة خبرية مصدره بـ(لكن) أو(بل)، أو(حتى). قال السيوطي: " قال شيخنا
العلامة الكافيجي رحمه الله: ولا يسوغ الإخبار بجملة ندائية نحو: يا أخاه،
ولا مصدره بلكن أو بل أو حتى بالإجماع في كل ذلك" (٢).

(١) ابن أبي الربيع: البسيط ٥٥٨/١، وانظر: ابن عصفور: المقرب. تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله
الجبوري (بغداد ١٩٧١) ٨٣/١ وابن هشام: مفتى اللبيب ٥٠١/٢، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٥١/٢.
والسيوطي: همع الهوامع ٩٨/١.

(٢) السيوطي: همع الهوامع ٩٦/١، وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩/٢.

٢- النحاة على أن الجملة التي تقع خبراً نوعان: أحدهما: أن تكون نفس المبتدأ في المعنى نحو: قولك: نطقى: الله حسبي، وقوله عليه الصلاة والسلام: أفضل ما قلته أنا والنبليون من قبلى: لا إله إلا الله، فلا تحتاج عندئذ إلى رابط لفظي يربطها بالمبتدأ، وكذلك إذا كان المبتدأ ضمير شأن وجملة الخبر تفسيراً له نحو: هو الله أحد. فإن لم تكن إياه فلا بد من ضمير ظاهر أو مقدر، أو اسم ظاهر يقوم مقام الضمير وإلا وقعت الجملة أجنبية عن المبتدأ، فلا يصح زيد قام عمرو، فإذا قلت: إليه أو نحوه جاز. يقول الرضى: "لا تخلو الجملة الواقعة خبراً من أن تكون هي المبتدأ معنى أولاً، فإن كانت لم تحتج إلى الضمير كما في ضمير الشأن نحو: هو زيد قائم، وكما في قولك، مقول: زيد قائم، لارتباطها به بلا ضمير؛ لأنها هو، فإن لم تكن إياه فلا بد من ضمير ظاهر أو مقدر، وقد يقام الظاهر مقام الضمير. وإنما احتاجت إلى الضمير؛ لأن الجملة هي في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة ترابطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، وهو الموضوع لمثل هذا الغرض"^(١). وقد أجاز النحاة: زيد قام زيد حيث يقع الاسم الظاهر مكان ضميره"^(٢).

والأصل في الروابط الضمير، ولهذا يربط به مذكوراً نحو: زيد قام غلامه، ومحذوفاً نحو: السمن منوان بدرهم، أى: منه، ولا يجوز حذفه إلا بشرطين: أحدهما: وجود دليل على المحذوف.

الثاني: ألا يؤدي إلى تهئية العامل لعمل في آخر، وقطعه عنه، فلا يجوز في نحو: الرغيف أكلت منه أن تحذف الضمير العائد ومعه حرف الجر (منه)؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يعمل الفعل أكل في (الرغيف) فينصبه على أنه مفعول به له. فإذا فقد أحد هذين الشرطين لم يجز الحذف، وسواء في حالتى الجواز والمنع أن يكون الضمير في محل رفع أو نصب أو جر على الأرجح"^(٣).

(١) الرضى: شرح الكافية ٩١/١، والنظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٨٨/١-٨٩، وابن هشام: أوضح المسالك ١٣٧/١-١٣٨، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٠/٢.

(٢) ابن أبي الربيع: البسيط ٥٥٣/١.

(٣) السابق ٥٦٥/١، والسيوطي: همع الهوامع ٩٧/١.

ويغنى عن الضمير الرابط واحد مما يأتى^(١).

أ- الإشارة إليه نحو قوله تعالى (ولباس التقوى ذلك خير)^(٢).

ب- إعادة المبتدأ بلفظة، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو: الحاقة ما الحاقة. قال ابن هشام: "والأصح أنه ليس ضعيفا ولا خاصا بالشعر، ولا بموضع التفخيم نحو: الحاقة ما الحاقة، لإجازتهم " أجل زيد أحرز زيدا"^(٣). وقال أبو حيان: "وشرط بعضهم في تكرار المبتدأ بلفظة ان يكون موضع تهويل وتعظيم ولم يشترطه سيبويه"^(٤).

ج- إعادة المبتدأ بمعناه نحو: زيد جاءنى أبو عبد الله إن كان (أبو عبد الله) كنيه له.

د- عموم يشمل المبتدأ نحو: زيد نعم الرجل. قال ابن هشام: كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا: زيد مات الناس، وعمره كل الناس يموتون. وخالد لا رجل في الدار، أما المثال- يقصد: زيد نعم الرجل- فقليل الرابط إعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول أبى الحسن في صحة تلك المسألة، على القول بأن "أل" في فاعلى نعم وبئس للعهد لا للجنس"^(٥).

هـ- شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو: زيد يقوم عمرو إن قام. ٣- الشرط عند النحويين يشمل في هذا الباب كل جملتين ترتبت إحداهما على الأخرى، أو كانت سببا لها. يقول ابن أبى الربيع: "ويعنى النحويون هنا بالشرط كل ما اقتضى السبب، فمن ذلك: لما ولو ولولا وغيرها مما فيه معنى السبب، فتقول: زيد لما أتانى عمرو أكرمته، فالضمير في الجملة الثانية. وتقول: زيد لما أتانى أكرمت عمرا، وتقول: زيد لما أتانى أكرمته. وكذلك تقول: زيد لو

(١) ابن جنى: اللمع ص ١١١ / ابن يعيش: شرح المفصل ٩١/١، ابن عصفور: المقرب ٨٣/١، وابن هشام: أوضح المسالك ١٣٧/١، ومغنى اللبيب ٤٩٨/٢، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٠/٢، والسيوطى: همع الهوامع ٩٨-٩٧/١.

(٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٠/٢، والسيوطى همع الهوامع ٩٧/١

(٣) ابن هشام: الجامع الصغير في النحو ص ٤٧.

(٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٠/٢، وانظر: سيبويه: الكتاب ٦٢/١.

(٥) ابن هشام: مغنى اللبيب ٥٠١/٢

أتانى لأكرمت عمرا، وزيد لو أتانى عمرو لأكرمته. وكذلك تقول: زيد لولا أخوه لأكرمت عمرا، وزيد لولا عمرو لأكرمته^(١).

٤- الأصل في الخبر عندهم أن يكون جملة خبرية تحتل الصدق والكذب، ولكنهم أجازوا أن يكون الخبر جملة طلبية نحو: عبد الله أضربه، وعبد الله هل قام؟ يقول أبو حيان: "والتفق على وقوعه خبرا من الجمل هي الجملة الخبرية"^(٢)، ثم يقول: "فإن كانت الجملة طلبية جاز وقوعها خبرا خلافا لابن الأنباري ومن وافقه من الكوفيين، نحو: زيد أضربه، وزيد لا تضربه، وليست على إضمار القول خلافا لابن السراج"^(٣). وفي كتاب سيبويه ما يدل على جواز وقوع الجملة الطلبية خبرا حيث يقول: "وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم وذلك قولك: عبد الله أضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء، ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر"^(٤). على أن ابن هشام أشار إلى أن وقوع الجملة الطلبية خيرا قليلا^(٥).

٥- النحاة البصريون على أن الخبر يقع جملة فعلية فاعلها ضمير المبتدأ نحو: عبد الله قام، ويرفضون أن يكون عبد الله في هذه الجملة فاعلا تقدم فعله. وقد نص على ذلك المبرد مقدما من الأسباب ما يراه مؤيدا ذلك فقال: "فإذا قلت: عبد الله قام فعبد الله رفع بالابتداء، وقام في موضع الخبر، وضميره الذي في قام فاعل، فإن زعم أنه إنما يرفع عبد الله فقد أحال من جهات: منها أن قام فعل، ولا يرفع الفاعل فاعلين إلا على جهة الاشتراك نحو: قام عبد الله وزيد، فكيف يرفع عبد الله وضميره، وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بأن لك وذلك قولك: عبد الله قام أخوه، فإنما ضميره في موضع أخيه، ومن فساد قولهم أنك تقول: رأيت عبد الله قام فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير

(١) ابن أبي الربيع: البسيط ٥٥٩/١.

(٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩/٢، وانظر: ابن السراج: الأصول ٦٢/١، وابن يعيش: شرح المفصل ٨٧/١.

(٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩/٢، وانظر: ابن هشام: معاني اللبيب ٤١٠/٢. والسيوطي: جمع الهوامع ٩٦/١، والصبان: حاشية الصبان ١٩٥/١.

(٤) سيبويه: الكتاب ١٢٨/١، وانظر: المبرد: المقتضب ١٢٧/٤.

(٥) ابن هشام: معاني اللبيب ٣٧٩/٢.

على حالة. ومن ذلك أنك تقول: عبد الله هل قام؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله. ومن ذلك أنك تقول: ذهب أخوك، ثم تقول: أخوك ذهباً، فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدماً لكان موحداً، وإنما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعاً للضمير كان أو خافضاً أو ناصباً. فقولك عبد الله قائم بمنزله قولك: عبد الله ضربته، وزيد مررت به^(١).

٦- لا يقبل النحاة البصريون أن يعد الوصف العاقل- إذا وقع خبراً للمبتدأ- من قبيل الخبر الجملة، وحجتهم في ذلك أن الجملة تقوم على ركنين أساسيين لعوامل الأسماء تسلط عليهما أو على أحدهما. وذلك غير ممكن في نحو: قائم أبوه إذا كان (أبوه) فاعلاً بالوصف. يقول أبو حيان: " واحترز بقوله جملة من نحو: قائم أبوه من قولكم: زيد قائم أبوه، فإن قولك: قائم أبوه لا يسمى جملة"^(٢). وقال السيوطي: " الجملة ما تضمن جزأين لعوامل الأسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما فالأول الاسمية نحو: زيد أبوه منطلق، والثاني الفعلية نحو: زيد قام أبوه، أما نحو قائم أبوه فليس بجملة عند المحققين"^(٣).

٧- ألمح بعض النحاة إلى أن هذه الصورة المؤلفة من اسم يقع مبتدأ وجملة محولة عن صورة أبسط منها لضرب من التوكيد، فقال ابن أبي الربيع: " الخبر إذا كان جملة لم يجز على الأصل وذلك من وجهين: أحدهما: أن تكون الجملة وضعت موضع المفرد، ومثال ذلك: زيد ضربته، فضرِبته، في موضع مضروب وكان الأصل: زيد مضروب لي، فوضع موضعه لما في ذلك من التوكيد، ووجه التوكيد أن زيدا ذكرته ظاهراً ومضمراً فهو أكد من أن تقول: ضربت زيدا، أو: زيد مضروب لي....

الثاني: أن يكون قد أجرى مجرى ما وقع في الخبر، وذلك قولك: زيد هل ضربته؟ ومحمد أكرمه، وذلك أن الأصل أكرم محمداً، وهل ضربت زيدا، فلما أردت الاعتناء

(١) المبرد: المقتضب ١٢٨/٤، وانظر: ابن السراج: الأصول ١٢٤/١، وابن أبي الربيع: البسيط ٥٨٢/١، وانظر في الاعتراض على ذلك: ابن مضاء: الرد على النحاة ص ٩٠ وما بعدها.

(٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٤/٢.

(٣) السيوطي: همع الهوامع ٩٦/١.

بزيد والتأكيد قدمته، وشغلت الفعل بالضمير فصار: زيد هل ضربته، ومحمد أكرمه^(١).

وجاء في حاشية الصبان: "... إذ الجملة الواقعة خبرا غير مقصود إسنادها بالذات، ولذلك قالوا: إن النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة، فمعنى زيد أبوه قائم: زيد قائم الأب^(٢).

ونريد الآن أن نعرض للظواهر التركيبية في هذه الصورة:

١- المطابقة

لا بد في هذه الصورة من صور التأليف من المطابقة في الضمير العائد على المبتدأ، أو ما يغنى غناه في الأفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث، إن كانت جملة الخبر ليست المبتدأ في المعنى. يقول السيوطي: "الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط... وإلا فلا بد لها من ضمير عائد على المبتدأ يربطها به، وشرطه أن يكون مطابقا له نحو: زيد قام غلامه^(٣).

وإذا كانت جملة الخبر فعلية، والفاعل فيها ضمير يعود على مبتدأ مؤنث وجب إلحاق الفعل تاء التأنيث، سواء أكان التأنيث وجوبا أم جوازا نحو: هند قامت والشمس طلعت^(٤). إلا إذا كان الفعل نعم أو بئس فيجوز التذكير والتأنيث^(٥).

وثمة مطابقة أيضا في الحالة الإعرابية في هذه الصورة، فالمبتدأ مرفوع أو في محل رفع، وجملة الخبر في محل رفع سواء كانت خبرية أم إنشائية على الصحيح؛ لأنها وقعت موقع المفرد المرفوع. يقول ابن يعيش: "اعلم أن الجملة تكون خبرا للمبتدأ كما يكون المفرد؛ إلا أنها إذا وقعت خبرا كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه، ولذلك يحكم على موقعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل

(١) ابن أبي الربيع: البسيط ٥٥٣/١-٥٥٤.

(٢) الصبان: حاشية الصبان ١٩٤/١.

(٣) السيوطي: همع الهوامع ٩٦/١-٩٧.

(٤) ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٨٨/٢.

(٥) ابن هشام: شذور الذهب ص ١٧٥.

موقعها لكان مرفوعاً^(١). ويقول ابن هشام: "واختلف في نحو: زيد اضربه، وعمرو هل جاءك؟ ف قيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية وهو صحيح، وقيل نصب بقول مضر هو الخبر بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبراً، وقد مر إبطاله"^(٢).

٢- التقديم والتأخير

النحاة على أنه يجب التزام الأصل فيتأخر الخبر الجملة عن المبتدأ فيما يأتي^(٣).

أ- إذا كان المبتدأ ضمير شأن نحو: هو الله أحد.

ب- إذا أخبر عن المبتدأ بجملة فعلية الفاعل فيها ضمير يعوج على المبتدأ نحو: زيد قام؛ لأن تأخير المبتدأ يوهم فاعليته.

ج- إذا كان الخبر طلباً نحو: زيد اضربه، وزيد هلا ضربته. ويجب تقديم الخبر في مسألتين^(٤).

إحدهما: إذا أوقع تأخير الخبر في لبس ظاهر نحو: قصدك غلامه رجل فتأخيره يوقع في إلباس الخبر بالصفة.

الثانية: إذا كان المبتدأ اسم شرط نحو: أيهم يكرمك أكرمه.

فإذا لم يكن ثمة ما يوجب التقديم أو التأخير جاز تقديم الخبر وتأخيره نحو: أبوه قائم زيد، ويقوم أبوه زيد^(٥). قال ابن أبي الربيع: والتأخير أحسن؛ لأنه معمول للمبتدأ، وحق العامل أن يكون مقدماً على المعمول^(٦).

على أن النحاة الكوفيين لا يجيزون تقديم الخبر مفرداً كان أو جملة، وحجتهم في ذلك أنه يؤدي إلى تقديم الضمير على الاسم الظاهر الذي يعود إليه.

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٨٨/١، وانظر ابن السراج: الأصول ٦٥/١.

(٢) ابن هشام: مغنى اللببي ٤١٠/٢.

(٣) ابن عصفور: المقرب ٨٥/١، وابن هشام/ أوضح المسالك ١٤٥/١-١٤٦، والسيوطي: همع الهوامع ١٠٠/١.

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك ١٤٥/١-١٤٦، وابن أبي الربيع: البسيط ٥٨٩/١.

(٥) ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٢٢٧/١، وابن الأنباري: الأنصاف ٦٥/١، وابن أبي الربيع: البسيط ٥٨٢/١.

(٦) ابن أبي الربيع: البسيط ٥٩١/١.

جاء في شرح المفصل : (وذهب الكوفيون إلى منع جواز ذلك ، واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره.. وأما قولهم إنه يؤدي إلى تقديم المضمرة على الظاهر إنما يمتنع إذا تقدم لفظا ومعنى نحو: ضرب غلامه زيدا ، وأما إذا تقدم لفظا والنية به التأخير فلا بأس) (١).

٣- الحذف

أجاز النحاة حذف الخبر الجملة إذا دل عليه دليل ، واحتجوا لذلك بقوله جل وعز: (واللأثني يثنى من المحيض إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر، والألأثني لم يحضن) قالوا : التقدير فعدتهن ثلاثة أشهر، إلا أنه حذف لدلالة الأول عليه (٢).

الصورة الثانية

فعل + فاعل

تتألف هذه الصورة من فعل يقع مسندا ، واسم يقع فاعلا أو مسندا إليه ، وبين الفعل والفاعل علاقة أفقية لازمة لا تنعقد الجملة إلا بها هي علاقة الإسناد.

والفعل في هذه الصورة لا " يطلب " مفعولا به البتة، فهو لا يتعدى إليه بنفسه ولا بحرف الجر . على أن أحدا من النحاة القدماء - فيما أعلم - لم يجعل هذا النوع من الأفعال نوعا قائما بنفسه بل جعلوه وما يتعدى بحرف الجر قسما واحدا أسموه الفعل اللازم حتى جاء ابن عصفور ففصله عن سائر الأفعال وضم ما يتعدى بحرف الجر إلى سائر أنواع المتعدى لكنه لم يفصل القول فيه بحيث تتضح معالته ويظهر ما يتميز به عن غيره ولم يورد له مثالا بل اكتفى بإشارة غامضة إليه فقال عنه : " فعل لا يتعدى التعدى الاصطلاحي " ثم مضى يذكر أقسام الفعل في التعدى (٣).

ثم جاء ابن هشام فأفاد من تقسيم ابن عصفور الأفعال بحسب التعدى وعدم التعدى إفادة محققة، وكان له فضل جلاء الغموض عن هذا النوع من الأفعال الذى " لا يتعدى التعدى الاصطلاحي " بعبارة واضحة محددة حين أطلق عليه : (مالا يطلب مفعولا به البتة) ، ولم يكتف بذلك ، بل تجاوزه إلى ذكر سبع علامات

(١) ابن عيش: شرح المفصل ٩٢/١.

(٢) السابق لنفسه، والنظر: الرضى: شرح الكافية ٩٢/١، وابن أبي الربيع: البسيط ٥٦٧/١ - ٥٦٨.

(٣) انظر: السيوطي: الاشياء والنظائر ٩١/٢.

يعرف بها، لافتا إلى الفرق بينه وبين ما يتعدى بحرف الجر. قال ابن هشام: " وقد قسمت الفعل بحسب المفعول به تقسيما بديعا، فذكرت أنه سبعة أنواع:

أحدها : مالا يطلب مفعولا به البتة، وذكرت له علامات.

إحداها : أن يدل على حدوث ذات؛ كقولك حدث أمر، وعرض سفر، ونبت الزرع، وحصل الخصب، وقوله:

إذا كان الشتاء فادفتوني فإن الشيخ يهرمه الشتاء

فإن قلت: فإنك تقول: حدث لي أمر، وعرض لي سفر، فعندى أن هذا الظرف صفة المرفوع المتأخر تقدم عليه فصار حالا، فتعلقه أولا وأخرا بمحذوف وهو الكون المطلق، أو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لأجله، والكلام في المفعول به.

الثانية: أن يدل على حدوث صفة حسية نحو: طال الليل، وقصر النهار، وخلق الثوب، ونظف، وطهر، ونجس، واحتريزت بالحسية من نحو: علم وفهم وفرح؛ ألا ترى أن الأول منهما متعدد لاثنيين، والثاني لواحد بنفسه، والثالث لواحد بالحرف؟ تقول: علمت زيدا فاضلا، وفهمت المسألة، وفرحت بزيد.

الثالثة: أن يكون على وزن فعل بالضم كظرف، وشرف، وكرم. ولؤم. وأما قولهم: رحبتكم الطاعة، وطلع اليمن، فضمنا معنى وسع، وبلغ.

الرابعة: أن يكون على وزن انفعّل، نحو: انكسر، وانصرف.

الخامسة: أن يدل على عرض، كعرض زيد، وفرح، وأشر، وبطر.

السادسة والسابعة: أن يكون على وزن فعل أو فعل اللذين وصفهما على فعيل كذل فهو ذليل، وسمن فهو سمين، ويدل على أن ذلك فعل بالفتح قولهم يذل بالكسر، وقلت في نحو ذل احترازا من نحو: بخل فإنه يتعدى بالجار تقول: بخل بكذا.....^(١).

(١) ابن هشام: شذور الذهب ص ٣٥٤-٣٥٥.

ويمكننا أن نلاحظ فيما قدمه ابن هشام من علامات لهذا النوع من الأفعال ما يأتي:

١- العلامات التي ذكرها ابن هشام في النص السابق تقوم على أساسين: أحدهما دلالي، والآخر صرفي. فالعلامات التي تقوم على أساس دلالي هي: دلالة الفعل على حدوث ذات، أو صفة حسية، أو عرض والعلامات التي تقوم على أساس صرفي هي: أن يكون الفعل على وزن فعل، أو انفعل، أو فعل وفعل اللذين الوصف منهما على فاعيل.

وليس من شك في أن ما ذكره من علامات تقوم على أساس دلالي أقل ضبطاً واطراداً من العلامات التي تقوم على أساس صرفي؛ إذ الأساس الدلالي بطبيعته يتأبى على الضبط والاطراد، وعلى الرغم من ذلك فقد اعتمد عليه نحاة بعض اللغات الأخرى في تصنيف الأفعال التي لا تتعدى فاعليها، والتي تتعداه إلى غيره عند تحليلهم للنماذج التركيبية في لغتهم^(١).

٢- ثمة تداخل في المعيارين الدلالي، والصرفي عنده، فقد صنف الأفعال نظف وطهر، ونجس على أساس دلالي، وهما داخلان أيضاً في وزن فعل بالضم، ذلك بأن الدلالة لا يمكن فصلها عن بنية الفعل وصيغته.

٣- وقع فيما ذكره من أمثله للعلامات الدلالية والصرفية أمثله غير داله، فلم يكن في أمثله للدلالة على حدوث ذات غير مثال واحد دال هو: نبت الزرع، وسائر أمثله بعد ذلك غير داله، فالأمر، والسفر، والخير كلها معان لا ذوات. كذلك ذكر مثالين لوزن انفعل: أحدهما انكسر، والثاني انصرف، والثاني منهما غير دال، إذ انصرف يتعدى بحرف الجر فيقال: انصرفوا عن العمل^(٢).

٤- وقع في التناقض حين أخرج الفعل (فرح) من هذا النوع من الأفعال لأنه لا يدل على حدوث صفة حسية، وأدخله لأنه يدل على عرض.

(١) أنظر

- Von Lutz Gotzw/ E W.B. Hess- Luttich: Grmmatik der deutschen Sprache (Munchen 1992) S. 368FF
- P. Grebe: Duden- Grammatik der deutschen Gegenwartssprache. (Mannhein 1973) S. 490 FF.

(٢) ابن منظور: لسان العرب، مادة: ص ر ف.

٥- يبدو أن ابن هشام لم يعمد إلى استيفاء العلامات الدلالية والصرفية؛ إذ من الممكن الإضافة إلى كل منها اعتماداً على ما ذكره نحاه العربية، وما ذكره ابن هشام نفسه في بعض كتبه، وما ذكره بعض نحاة الألمانية من علامات لهذا النوع من الأفعال في لغتهم^(١) ونراها منطبقة على اللغة العربية.

من الممكن إضافة العلامات الدلالية الآتية مع التنبيه إلى أنها هنا أيضاً علامات تقريبية لا يقصد بها الاستيفاء:

- ١- الأفعال الدالة على الألوان مثل: احمر، اخضر/ واصفر، وابيض، واسود.
- ٢- الأفعال الدالة على العيوب الخلقية مثل: عور، عمى، صلع، عرج، عمش، تغافل، وتعامى، تعاشى، تعارج،
- ٣- الأفعال الدالة على التكلف نحو: تصبر، تحلم، تشجع، تحامق، تباله، استنسر.
- ٤- الأفعال الدالة على حال الضوء أو النار مثل: برق، لمع، سطع، تلالأ، تالق، أشرق، اضطرم، تأجج، اتقد، توهج، التهب، انطفأ، خمد.
- ٥- الأفعال الدالة على حلية نحو: دمج، كحل، شنب.
- ٦- الأفعال الدالة على ظواهر جوية نحو: تبرجت السماء، وأثلجت، وأمطرت، وبرقت، وارعد السحاب، وهطل المطر، وطلعت الشمس وغربت، وبزغ القمر.
- ٧- الأفعال الدالة على الأصوات إنسانية وغير إنسانية نحو: صرخ، صخب، ضج، قهقه، صهل، ثغا، ماء، هدر، زمجر، خار، غرد، نهق.
- ٨- الأفعال الدالة على تعاقب الحركة مثل: ارتعد، ارتعش، ارتجف، تذبذب، ارتج.
- ٩- الأفعال الدالة على الدخول في مكان أو زمان نحو: أشام واعرق، وأصبح وأمسى
- ١٠- الأفعال الدالة على الجفاف والاضمحلال والفناء مثل: جف، صوح، ذوى، يبس، ذبل، ذاب، غاض، مات، فنى، هلك، نفق، اضمحل..... إلخ.

(١) P. Grebe: Duden- Grammatik der deutschen Gegenwartssprache. S. 490 ff.

وهذه العلامات الدلالية ترد عليها استثناءات، ولا نقطع باطرادها، شأن كل العلامات الدلالية في كل اللغات، لكنها تعين على إدراك المجالات الدلالية التي يدور في فلكها غالباً هذا النوع من الأفعال.

ومن الممكن أن نضيف العلامات الصرفية الآتية معتمدين في ذلك على ابن هشام نفسه في بعض كتبه وبخاصة أوضح المسالك ومعنى اللبيب، وعلى ما ورد عند غيره من النحاة^(١)، دون أن ننزلق إلى علامات ذكروها للزم الذي يتعدى بحرف الجر، وذلك على النحو الآتي:

١- أن يكون الفعل على وزن افعل دالا على الاستحقاق نحو: أحصد الزرع، وأزوجت هند.

٢- أن يكون الفعل على وزن افعلل نحو/ اقشعر.

٣- أن يكون الفعل على وزن افعل أو افعال (ولا يكونان إلا في الألوان) نحو : احمر، واحمار.

٤- أن يكون الفعل على وزن تفاعل دالا على المشاركة، ومجرده يتعدى إلى واحد، نحو: تضاربنا، وتقابلنا، وتشاتمنا.

٥- أن يكون الفعل على وزن أفوعل مثل: أكوهد الفرخ إذا ارتعد.

٦- أن يكون الفعل على وزن افعللل بأصالة اللامين كاحرنجم بمعنى اجتمع.

٧- أن يكون الفعل على وزن افعللل بزيادة أحد اللامين نحو: اقعنس الجمل، إذا أبى أن ينقاد.

٨- أن يكون الفعل على وزن افعلنى مثل احرنبى الديك، إذا انتفش للقتال .

٩- أن يكون الفعل على وزن تفعلل نحو: تدحرج.

١٠- أن يكون الفعل مطاوفا لما يتعدى بنفسه إلى مفعول به واحد نحو: انكسر، انشق، اعتدل.

(١) انظر: سيبويه ٧٧، ٧٦، ٦٩، ٥٦، ٣٨/٤ والمبرد ١/٢٠٩، ٢١٣، ٢١٦، ٢٣٠، ٢٣٢/١٠٢.

وابن السراج / الأصول ١٣٨/٣، والزجاجي: الجمل ص ٢٧، وابن السيد / إصلاح الخلل ص ١٠٢، وابن أبي الربيع: البسيط ٤١٣/١ وما بعدها، وابن عقيل ١٤٩/٢ وما بعدها، والسيوطي: همع الهوامع ٨١/١.

ولا فرق في الأفعال في هذه الصورة بين أن تدل على زمن ماض، أو حاضر أو مستقبل. ولا أن تكون جامدة أو متصرفة. مجردة أو مزيدة. صحيحة أو متعلقة، مسنده إلى ظاهر أو مؤول به، أو إلى مضمحل..... الخ^(١).

وأما الفاعل في هذه الصورة فيقع اسما من الأسماء التي ذكرنا أنها تقع مبتدأ، باستثناء أسماء الاستفهام لوجوب تصدرها، وضما للرفع المنفصلة لا المتصلة، ولا يجوز أيضا أن يقع ظرف الزمان أو المكان أو اسم الفعل فاعلا، كما لم يجز ذلك في المبتدأ، أما اسما الزمان والمكان فيحوز ذلك فيهما نحو: حان موعدك أو بعد مزارك، وكذلك أمس إذا أردت به معينا، فتقول: مضى أمس.

والنحاة على أن الفاعل في صناعة النحو هو ما يسند إليه الفعل مقدما عليه، لا على أنه أحدث فعلا على الحقيقة. يقول السيرافي: (ت ٣٦٨ هـ) "واعلم أن قولنا فاعل وفعل ليس المقصد فيه أن يكون الفاعل مخترعا للفعل على حقيقته، وإنما يقصد في ذلك إلى اللفظ الذي لقبناه فعلا في أول الكتاب، الدال بصيغته على الأزمنة المختلفة متى ما بنيناه لاسم ورفعناه به، سواء كان مخترعا له أو غير مخترع رفعناه به. وسميناه فاعلا من طريق النحو لا على حقيقة الفعل ألا ترى أنا تقول: مات زيد (ولم يفعل موتا) وتقول من طريق النحو: مات فعل ماض. وزيد فاعله، وطلعت الشمس، وانتصبت الخشبة، ونظف ثوبك، وما أشبه ذلك من الأفعال التي لا تحصى"^(٢).

فهم في تحديد الفاعل يعمدون - كما ترى - إلى الوصف التركيبى، ويعرضون عن المعنى الدلالى^(٣).

والفاعل في هذه الصورة لا بد منه ظاهرا، أو مستترا إذا كان الفعل أمرا للمخاطب المفرد نحو: "تشجع!"، وهو مرفوع أبدا إن كان معربا بعلامات أصلية أو

(١) انظر الفارسي: الايضاح ص ٦٣، وابن يعيش: شرح المفصل ٧٦/١، وابن أبى الربيع: البسيط ٢٦١/١، وابن عقيل ٧٦/٢.

(٢) السيرافى: شرح كتاب سيبويه. تحقيق. د. رمضان عبد التواب (القاهرة ١٩٩٠) ٢٦٦/٢، وانظر ابن السراج/ الأصول ٧٣/١ وابن جنى: اللع ص ١١٥، وابن أبى الربيع: البسيط ٢٦١/١، وابن يعيش: شرح المفصل ٧٤/١.

(٣) ابن يعيش ٧٤/١.

فرعية ، ومحل الرفع إن كان مبنيا، وهو منون إن كان متمكنا أمكن غير معرف، ولا مضاف، وغير منون إن كان متمكنا غير أمكن، أو معرفا بآل أو مضافا. وبعض النحاة يرى أن الرفع له إسناد الفعل إليه^(١)، وهو تقريب، وهو في الحقيقة غير جائز؛ لأن الإسناد معنى، ولا خلاف في أن عامل الفاعل لفظي^(٢). وبعضهم يراه مرفوعا بالفعل^(٣)، وبعضهم يراه مرفوعا لأنه فاعل في المعنى. وقد جمع السيوطي هذه الآراء، وذكر ما ضعف منها، وذكر ما عليه الجمهور من أن العامل هو الفعل، فقال: " في رافع الفاعل أقوال: **أحدها** - وعليه الجمهور - أنه العامل المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه كما فهم من الحد؛ لأنه طالب له. **الثاني** أن رافعه الإسناد أى: النسبة، فيكون العائد معنويا، وعليه ابن هشام، ورد بأنه لا يعدل إلى جعل العامل معنويا إلا عند تعذر اللفظي الصالح، وهو هنا موجود. **والثالث**: شبهه بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعله، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر، ورد: الشبه معنوي، والمعاني لم يستقر لها عمل في الأسماء. **الرابع**: كونه فاعلا في المعنى، وعليه خلف كما نقله أبو حيان، ورد بقولهم: مات زيد، وما قام عمرو^(٤).

فإذا نظرنا فيما في هذه الصورة من ظواهر تركيبية تبين لنا ما يأتي:

١- المطابقة^(٥).

أ- الفاعل في هذه الصورة مرفوع أبدا ، ولا يرفع الفعل إلا إذا كان مضارعا مجردا من ناصب أو جازم، فإذا كان الفعل ماضيا أو أمرا فلا محل له.
ب- تتصل بالفعل وجوبا علامة تانيث وهي تاء ساكنة تلحق آخر الماضي، وتاء متحركة ترد في أول المضارع، إذا كان الفاعل اسما ظاهرا حقيقى التانيث متصلا

(١) ابن جنى: اللمع ص ١١٥، وابن أبي الربيع: البسيط ٢٦١/١، وابن الانباري: أسرار العربية ص ٧٩.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٢٤/١ - ٢٥.

(٣) الزجاجي: الجمل ص ١٠، والرضي: شرح الكافية ٥٢/١.

(٤) السيوطي: همع الهوامع ١٥٩/١، وانظر: المبرد: المقتضب ٢٢٩/١.

(٥) انظر: المبرد: المقتضب ٢٤٨/٢ - ٢٤٩، وابن جنى: اللمع ص ١١٥، والزجاجي: الجمل ص ٢٩٠ وما

بعدها، والبسيط ٢٦٤/١ وما بعدها، وابن هشام: قطر الندى ص ١٨٢، وشدور الذهب ١٦١ وما بعدها، وأوضح

المسالك ٢٤٥/١ وما بعدها، وابن عقيل ٨٨/٢ وما بعدها.

بأنفعل، سواء أكان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً بالألف والتاء نحو: قامت هند،
وقامت الهندان، وقامت الهندات.

فإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مجازى التانيث، أو كان الفاعل جمع تكسير
لمذكر أو مؤنث، أو اسم جمع، أو اسم جنس جمعى جاز أن تتصل بالفعل تاء التانيث
أو لا تتصل، واتصالها أرجح، فيجوز طلعت الشمس وطلع الشمس، وقامت الزبود
وقام الزبود، وقامت النساء وقام النساء وأورقت الشجر، وأورق الشجر. وتانيث جمع
التكسير واسم الجمع واسم الجنس الجمعى يكون على معنى الجماعة، وتذكيره على
معنى الجمع.

ج- بفرد الفعل في هذه الصورة فلا تلحقه علامة تثنية ولا جمع. يقول ابن عقيل
” مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع وجب
تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحالة إذا أسند إلى مفرد
فتقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات، كما تقول: قام زيد، ولا تقول
على مذهب هؤلاء قاما الزيدان“^(١).

وقد علل ابن أبى الربيع أفراد الفعل مع فاعلة إذا كان مثنى أو مجموعاً
بقوله: فان أسند إلى مثنى فالأكثر ألا يلحق الفعل علامة التثنية للدلالة على تثنية
الفاعل... والتثنية عارضة، والأصل فيها العطف، وعدل إليها إيجازاً واختصاراً،
وأنت إذا قلت: قام الزيدان فكأنك قلت: قام زيد وزيد، ولو قلت هذا لم تلحق
الفعل علامة لتثنية الفاعل فيلزم عن هذا ألا يلحق الفعل شئ إذا قلت: قام
الزيدان: وأشار أبو على إلى هذا في الإيضاح وهو صحيح.

” فإذا أسند إلى الجمع فالأكثر عند العرب ألا يلحق الفعل علامة لجمع
الفاعل لما ذكرته في التثنية؛ لأن الجمع عارض في الاسم، والأصل فيه العطف، فإذا
قلت: قام الزيدون فكأنك قلت: قام زيد وزيد وزيد، وأنت لو قلت هذا لم يلحق
الفعل شئ باتفاق، فكذلك ما هو بمعناه، وهو فرع له“^(٢).

(١) ابن عقيل ٧٩/٢، وانظر ابن هشام: أوضح المسالك ٣٤٥/١، وشذور الذهب ص ١٢٦، ولفظ الندى ص ١٨٢.

(٢) ابن أبى الربيع: البسيط ٢٦٨/١.

د- يرد الفاعل معرفة، ويرد نكرة دون اشتراط مسوغ، كما كانت الحال في المبتدأ ذلك بأنهم كانوا يرون المبتدأ محكوما عليه، والحكم على المجهول المطلق لا يفيد، أما الفاعل فيرون أنه مخصص بالفعل فتحصل بذلك فائدة ما . بقول الخضرى: "... وإنما لم يشترط ذلك فى الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضا لتقدم حكمه، وهو الفعل، أبدا، فيتقرر مضمونه في الذهن أولا، ويعلم أنه صفة لما بعده، وإن كان غير معين، فلا ينفر السامع عن الإصغاء لحصول فائدة ما. وبهذا التقرير يندفع ما يقال: لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم لكان قبل الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على المجهول، وحاصل الدفع أن تخصيصه ليس بنفس الحكم، بل بتقدمه وتقرره أولا..... لا يقال: يلزم من ذلك جواز الابتداء بالنكرة إذا تقدم خبرها مطلقا كقائم رجل، ولم يقولوا به لإمكان الفرق بأن تقديم الخبر خلاف الأصل، فلم يكف مسوغا بمجرد، بخلاف تقديم الفعل فإنه لازم أبدا، فتدبر" (١).

٢- التقديم والتأخير

لا يجيز النحاة البصريون تقديم الفاعل على الفعل، فإذا تقدم صار مبتدأ لا فاعلا وخرجت الجملة من حيز الفعلية إلى الاسمية، وأصبح الاسم مبتدأ معرضا لعوامل الأسماء (٢). يقول ابن جنى: ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإن لم يكن مظهرا بعده فهو مضمحل لا محالة. تقول: زيد قام، فزيد مرفوع بالابتداء، وفي قام ضمير زيد، وهو مرفوع بفعله (٣). ويقول ابن يعيش: "... لو قدمت الفاعل فقلت: زيد قام لم يبق عندك فاعلا، وإنما يكون مبتدأ وخبرا معرضا للعوامل اللفظية" (٤). ويقول ابن أبى الربيع: "ولا أعلن خلافا في أن الفاعل من شرطه أن يقع بعد المسند إليه فإذا تقدم لم يكن فاعلا" (٥).

(١) الخضرى: حاشية الخضرى ١٧/١

(٢) أنظر: المبرد: المقتضب ١٢٨/٤، وابن السراج ٢٢/١، وابن جنى ص ١١٥، وابن أبى الربيع: البسيط

٢٦١/١، وابن يعيش ٧٤/١.

(٣) ابن جنى: اللمع ص ١١٥.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٧٤/١.

(٥) ابن أبى الربيع: البسيط ٢٦١/١.

أما الكوفيون فقد أجازوا تقديم الفاعل، ثم اختلفوا في رافعه، فقال بعضهم: يرتفع بالمضمر الذى فى الفعل، وقال بعضهم يرتفع بموضع الفعل لأنه خبر، وبه كان يقول ثعلب^(١).

٢- الحذف

لا يجوز حذف الفاعل فى هذه الصورة، وإنما يجوز حذف الفعل إن دل عليه دليل، كأن يجاب به نفى أو استفهام نحو: زيد فى جواب: ما صاح من أحد؟ أو: من صاح؟ ويجوز ذكره فتقول: صاح زيد^(٢). ولا يجوز فى هذه الصورة بناء الفعل للمجهول؛ لأن الفاعل إن حذف لم يبق ما يسند الفعل إليه.

ومن اللازم أن نشير بعد هذا إلى أمرين أساسيين:

أحدهما: أن أغلب الأفعال فى هذه الصورة تسند إلى الفرد والمثنى والجمع، والحاضر والغائب، لكن منها ما يقتضى الإسناد إلى المثنى (سواء أكان بالصيغة أم بالعطف) والجمع (سواء أكان بالصيغة أم بالعطف أيضا)، وتلك هى أفعال الاشتراك وتكثر فى وزن افتعل، وتفاعل نحو: اقتتل، واجتمع، وتقاتل وتخاصم.

الثانى: أن المجاز يقع فى إسناد الفعل إلى الفاعل، فيسند إلى الحى فعل الجماد ويسند إلى الجماد فعل الحى، ويسند إلى الحيوان ما للبشر، وللشجر ما للحيوان على أن تلمح فى هذا الإسناد علاقة شبه بأصل الإسناد، وبهذا تمتاز لغة الأدب شعره ونثره، وبقدر ما يوفق الأديب فى عقد علاقة إسناد مجازية بين الفعل وفاعله يحقق قيمه أدبية، فإن لم تلمح علاقة شبه بين الإسناد المجازى والأصلى انتهينا إلى ضرب من الكلام المحال، أو غير المقبول فى الاستخدام اللغوى

(١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٨٠/٢، وابن هشام: أوضح المسالك ٣٢٧/١.

(٢) أنظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٨٠/١، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ١٨١/٢ وابن هشام: أوضح المسالك

٣٤١/١، والسيوطى: همع الهوامع ١٦٠/١.

الصورة الثالثة

فعل + فاعل + { جار ومجرور
ظرف }

تتألف هذه الصورة من ثلاثة عناصر جملية Satzglieder: فعل، واسم يقع فاعلا له، و جار ومجرور يقتضيهما الفعل، أو ظرف. ولكل عنصر من هذه العناصر علاقة بالآخر لا تكون الجملة صحيحة بدونها. فأما علاقة الفعل بالفاعل في هذه الصورة فليست تختلف عن علاقة الفعل بالفاعل في الصورة السابقة، ولا فيما يتلو هذه الصورة الثالثة من صور، فما قلناه هناك يقال هنا وههنا، فلا حاجة بنا إلى إعادة القول فيه. ويبقى بعد ذلك ثلاثة أنواع من العلاقات الجزئية في هذه الصورة:

١- علاقة الفعل بحرف الجر/الظرف

٢- علاقة الفعل بالاسم المجرور/المضاف إليه.

٣- علاقة الجار بالمجرور.

أولا: علاقة الفعل بحرف الجر/الظرف

١- الفعل في هذه الصورة يختلف عن الفعل في الصورة السابقة في أنه يقتضى دائما حرف جر^(١). وهذا الاقتضاء نوعان:

أ- اقتضاء لازم فلا يصح استخدام الفعل دون حرف الجر ظاهرا أو مقدرا، نحو

رغبت في زيد. نقل ابن عقيل عن الأخفش الصغير قوله: "..... فلا يجوز

حذف (في)؛ لأنه لا يدرى حينئذ هل التقدير: رغبت عن زيد" أو: في زيد"^(٢).

وقال السيوطي: "..... فلا يجوز الحذف للإلباس نحو: رغبت أنك قائم؛

إذا لا يدرى المحذوف في أو عن، وأما قوله تعالى: (وَتَرْتَابُونَ أَنْ تُنْجِيَهُمْ)

فالحذف فيه إما للاعتماد على القرينة، أو: لقصد الإبهام"^(٣).

(١) ابن هشام: شدوؤ الذهب ص ٢٥٥، والسيوطي: الأشباه والنظائر ١/٢٩١ ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١٥١/٢.

(٢) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١٥١/٢.

(٣) السيوطي: همع الهوامع ١/٨١.

وحرف الجر مع هذا الفعل وأمثاله، فيما نرى، جزء من الدلالة المعجمية للفعل لا تتم إلا به، ولا بد من التوقف في معنى الفعل حتى يذكر حرف الجر فيتحدد به معناه، ولا يمكن الاقتصار في هذا النوع من الأفعال على أصل المعنى المراد فيكتفى بالفعل والفاعل فيقال: * رغبت.

ب- اقتضاء غير لازم، أو اقتضاء سياقى إن شئت، فيصح استخدام الفعل مع فاعله دون الجار والمجرور إذا أريد أصل المعنى دون فيد فإن أريد استثارة معنى من المعانى الكامنة فيه كان لابد من استخدام حرف جر يتحدد به المعنى المراد، وذلك نحو: سعى الرجل؛ أى: تصرف في أى عمل كان، فإذا أريد به القصد والاتجاه استخدام حرف الجر إلى، وإذا أريد به الكسب أو جلب منفعة قيل: سعى على رزقه أو عياله، فإذا أريد معنى الوشاية قيل سعى به، فإذا أريد التردد بين مكانين استخدام الظرف بين نحو: سعى بين الصفا والمروة.

وهذا النوع من الأفعال الذى يقتضى حرف جر اقتضاء غير لازم لصحة التركيب النحوى، لكنه لازم لتحديد المعنى، هو ما يجوز أن نطلق عليه- فيما نرى- المتعدى بحرف جر، وليس الأمر على إطلاقه في أن كل لازم يتعدى بحرف الجر كما يوهم ذلك قول ابن مالك، وشراحه من بعده: "وعد لازما بحرف جر...."^(١).

والفعل في هذه الصورة يختلف عن الفعل في الصورة السابقة في أنه يجوز أن يبني للمفعول إذا اقتضى جارا ومجرورا مذكورا في الكلام، أو ظرفا، فيقال مثلا: سير يزيد^(٢). واختلف النحاة في النائب عن الفاعل فقال بعضهم بنيابة الجار والمجرور عنه، وقال آخرون بنيابة ضمير المصدر^(٣). ويرى النحاة أنه يجوز إنابة الظرف المتصرف المختص نحو: جلس أمام الأميرة.^(٤)

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل: ١٤٩/٢ - ١٥٠، وابن هشام: أوضح المسالك ١٥/٢، والاشمونى: شرح الاشمونى ١٩٦/١.

(٢) انظر: الملقى: رصف المباني في شرح حروف المعانى، تحقيق أحمد الخراط (دمشق ١٩٧٥) ص ٨٢.

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك ٣٧٣/١.

(٤) السابق: ٣٧٤/١.

فإذا لم يكن الجار والمجرور أو الظرف المتصرف المختص مذكورا عومل الفعل هنا معاملة الفعل في الصورة السابقة فلا يبنى للمفعول. ولعل هذا هو الذي جعل ابن السراج يطلق الحكم قائلا: "واعلم أن الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى فيها فعل للمفعول؛ لأن ذلك محال نحو: قام وجلس، لا يجوز أن تقول: قيم زيد ولا جلس عمرو، إذ كنت إنما تبني الفعل للمفعول، فإذا كان الفعل لا يتعدى إلى مفعول فمن أين لك مفعول تبنيه له" (١).

وقد تردد صدى ما قاله ابن السراج عند أبي على الفارسي، فقال: "فالأفعال التي لا تتعدى لا تبني للمفعول" (٢).

وقد لفت بعض النحاة إلى أن نيابة الجار والمجرور عن الفاعل لا يجوز في كل جار ومجرور، بل فيما يقتضيه الفعل منه. نقل السيوطي عن ابن الخباز في شرح الجزولية قوله: "حروف الجر يجوز بناء الفعل لها إلا ما استثنيه لك، ولم يتعرض أحد لهذا، فمن ذلك لام التعليل، لا يقال: أكرم لزيد، وكذلك الباء ومن إذا أفادت ذلك، ورب لأن لها صدر الكلام، ومذ ومنذ لأنهما ضعيفتا التصرف، وزاد ابن إياز الباء الحالية نحو: خرج زيد بثيابه، فإنها لا تقوم مقام الفاعل، وكذا خلا وعدا وحاشا إذا جررن" (٣).

ولم يذكر النحاة للفعل في هذه الصورة علامات تميزه عن غيره، بل ذكروا علامات يعرف بها القاصر عموما بلغت العشرين علامة عند ابن هشام في بعض كتبه (٤). لكن ابن هشام لم يفرق بين ما يتصل منها بالفعل الذي لا يطلب مفعولا البتة، وبين الفعل الذي يتعدى إلى واحد دائما بالجار مع أنه هو الذي لفت إلى الفرق بين النوعين.

على أن ابن هشام قد ذكر من بين هذه العلامات علامة تنطبق على الفعل في هذه الصورة، وتميزه عن المتعدى بنفسه هي أنه لا يبنى منه اسم مفعول تام، فلا

(١) ابن السراج: الأصول ٧٧/١.

(٢) الفارسي: الإيضاح ٦٩/١.

(٣) السيوطي: الأشباه والنظائر ٨٧/٢.

(٤) ابن هشام: مفتي اللبيب ٥١٩/٢ وما بعدها.

يقال في خرج مثلاً: مخرج، كما يقال في ضرب: مضروب، بل يقال: مخرج به أو إليه^(١). لكن هذه العلامة قليلة الغناء عند من لا يعرف متى يكون اسم المفعول تاماً ومتى يكون غير تام، إذ المفعول التام يقتضى معرفة بأن فعله متعد بنفسه، واسم المفعول الناقص يقتضى معرفة بأن فعله يتعدى بحرف الجر، فكأننا لن نصل إلى اسم المفعول المراد إلا إذا عرفنا فعله، ولن نصل إلى الفعل المراد إلا إذا عرفنا مفعوله، فيلزم الدور، إلا أن يكون ذلك من صاحب السليقة العربية، أو ابن اللغة، فيعرف ذلك بقبوله أو رفضه. وليس من شك في أن وضع علامات تعين على الوصول إلى هذا النوع من الأفعال أمر بالغ الصعوبة والعسر، ولا مفر في ذلك من مراجعة المعجمات اللغوية والاستعمالات في نصوصها الصحيحة، ولا تزال اللغة العربية في حاجة إلى معجمات حديثة تعنى باستخدام الأفعال استخداماً صحيحاً، على نحو ما نجده في الألمانية في المعجم الذى وضعه هلبج/ شنكل عن توزيع الأفعال وما تقتضيه من عناصر على وجه اللزوم أو الاختيار وعنوانه:

**Worterbuch zur Valenz und Distribution deutscher Verben
(Tubingen 1983)**

٢- والنحاة على أن وظيفة حرف الجر في هذه الصورة إضافة معنى الفعل إلى الاسم ووصله به، ويكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل منصوب المحل. قال سيبويه: " وإذا قلت: مررت بزيد فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء^(٢)، ويقول ابن السراج: " حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها.... وأما وصلها الفعل بالاسم فقولك: مررت بزيد، فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد^(٣). وقال الزمخشري: ومن أصناف الحروف حروف الإضافة. سميت بذلك لأن وضعها على أن تفضى بمعانى الأفعال إلى الأسماء^(٤). ويقول الرضى: " والمراد بإيصال الفعل إلى الاسم تعديته إليه حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل....

(١) ابن هشام: أوضح المسالك ١٥/٢، وانظر: الرضى: شرح الكافية ٢٧٢/٢.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤٢١/١، وانظر: المبرد: المقتضب ١٣٦/٤، وابن يعيش ٤٠/٨.

(٣) ابن السراج: الأصول ٤٠٨/١، والفارسي: الإيضاح ص ٢٥٩.

(٤) الزمخشري: المفصل ص ٢٨٣، وابن يعيش: شرح المفصل ٧/٨، والرضى: شرح الكافية، ٣١٩/٢.

ويسميه بعضهم (حروف الإضافة) لهذا السبب ، أى تضيف معنى الأفعال إلى الأسماء أى : توصلها إليها^(١). والكوفيون هم الذين يسمونها حروف الإضافة ، وحروف الصفات. قال السيوطي : " ويسمونها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف الفعل إلى الاسم ، أى توصله إليه ، وتربطه به ، وحروف الصفات لأنها تحدث صفة في الاسم"^(٢).

على أن من النحاة من لفت إلى أمر نراه بالغ الأهمية ، وهو أن ثمة حروف جر لا تضيف معنى الأفعال إلى الأسماء ، وبذلك يصبح الجار والمجرور من العناصر الإضافية التى لا يقتضيهما الفعل ، ولا تعلق لها به ، فقد رأى ابن جنى أن (على) في قولك : سر على اسم الله ليست موصلة للفعل بالاسم بعده ، لكنها متعلقة بمحذوف تقديره : سر معتمدا على اسم الله ، فالجار والمجرور هنا متعلقان بمحذوف حال لا بالفعل^(٣). كذلك فعل ابن هشام حين فرق بين ما يرد مع الفعل من جار ومجرور يقتضيه ، وله تعلق به ، وبين ما يرد معه من جار ومجرور لا تعلق لهما به ، بل بمحذوف. قال : " النوع الثانى ما يتعدى إلى واحد دائما بالجار كغضبت من زيد ، ومررت به أو عليه ، فإن قلت : وكذلك تقول فيما تقدم : ذل بالضرب ، وسمن بكذا ، قلت : المجروران مفعول لأجله لا مفعول به"^(٤).

من ثم جاز استخدامه مع الجار والمجرور المطلوبين للفعل نحو : دخلت عليه بثياب السفر^(٥). ومنه أيضا ما يستعمل مع فعل متعد بنفسه فيكون زائداً نحو قرأت بالسورة ، وألقى بيده ، فالأصل : قرأت السورة ، وألقى يده ، وحرف الجر زائد^(٦). وليس من شك في أن هذا النوع من الجار والمجرور غير داخل في هذه الصورة من صور تأليف الكلام.

(١) الرضى : شرح الكافية ٤١٩/٢.

(٢) السيوطي : همع الهوامع ١٩/٢.

(٣) ابن جنى : الخصائص ٣٢١/٢.

(٤) ابن هشام : تذوق الذهب ص ٣٥٥.

(٥) ابن معش : شرح المفصل ٢٢/٨.

(٦) الفارسي : الإيضاح ص ١٧١.

وإذا كان النحاة قد حصروا وظيفة حرف الجر في هذه الصورة في إضافة معنى الفعل إلى الاسم فهل يعنى ذلك أن مهمته مقصورة على الربط بينهما دون صلة بالمعنى؟ الجواب لا. فالنحاة مجمعون على أن له صلة بالمعنى، بل هم يرون لكل حرف من حروف الجر معنى أصليا يمكن به استثارة المعانى الكامنة في الفعل وإظهارها: نقل السيوطي عن أبي نزار قوله: ".... وجهلت أن الفعل يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل؛ لأن هذه المعانى كامنة في الفعل، وإنما يثيرها ويظهرها حرف الجر وذلك أنك إذا قلت: خرجت، فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت: خرجت من الدار، فإن أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستعلائك قلت: خرجت على الدابة، فإن أردت المجاوزة للمكان قلت: خرجت عن الدار، وإن أردت الصحبة قلت: خرجت بسلاحي"^(١).

والظن بالنحاة أنهم فعلوا ذلك بعد استقراء للنصوص العربية خلصوا منه بنسبة معان إلى الحروف فجعلوا لكل حرف معنى أصليا، قد يخرج عنه إلى معان فرعية تفهم من السياق، وكان سيبويه قد وجه النحاة إلى ذلك حين قال: "ولام الإضافة، ومعناها: الملك واستحقاق الشيء..... وباء الجر إنما هي اللإزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به....."^(٢).

وقد مضى النحاة على نهج سيبويه في نسبة المعانى إلى الحروف، وانتهى الأمر بعدد منهم إلى وضع كتب في حروف المعانى تشمل حروف الجر، وغيرها من الحروف، وكان الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) في كتابه (حروف المعانى) رائد هذا الاتجاه^(٣).

على أن نسبة معنى إلى الحروف لا يعارض تحديد النحاة للحرف بأنه، ما دل على معنى في غيره؛ ذلك بأنهم إذا قالوا: أن "من" مثلا تدل على ابتداء الغاية

(١) السيوطي: الاشباه والنظائر ٢/٢٥٧.

(٢) سيبويه: الكتاب ٢/٤١٧.

(٣) حققه د. علي توفيق الحمد (بيروت/إربد ١٩٨٦) وانظر مقدمة المحقق ص ١٧.

أو التبعيض، فإنما المقصود غاية غيرها وتبعيضه، وكذلك إذا قالوا إن " إلى " تدل على انتهاء الغاية، فإنما يقصدون منتهى غيرها^(١).

وحروف الجر التي يغلب استخدامها في هذه الصورة من صور التأليف هي:

١- إلى: ومعناه الأصلي انتهاء الغاية المكانية، كقولك: خرجت إلى المسجد، والزمانية كقول: نمت إلى الفجر^(٢). وهل يدخل ما بعدها فيما قبلها؟ قالوا: إن دلت قرينه على دخوله أو خروجه عمل بها، وقيل: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها دخل، قال المرادي وتبعه ابن هشام: " والصحيح أنه لا يدخل".

٢- حتى: وهو كإلى دال على انتهاء الغاية لكنه يخالفه في أمور^(٣).

أ- أن يكون مجرورها ظاهراً لا مضمراً، فلا يجوز: حتاه.

ب- ما بعدها يدخل فيما قبلها إن كان الفعل متوجهاً عليه نحو: قام القوم حتى زيد، ولا بد عندئذ أن يكون مشعراً بتحقيق أو تعظيم أو قوة أو ضعف. فإن لم يتوجه الفعل عليه لم يدخل فيما قبله نحو: سرت حتى الليل، وكذلك إن دخل على مصدر نحو: سرت حتى غروب الشمس.

ج- أن يكون المجرور آخر جزء أو ملاقياً آخر جزء؛ لأن الفعل المعدى به يتقضى شيئاً فشيئاً.

٣- الباء: ومعناه الأصلي: الإلصاق، قالوا: وهو معنى لا يفارقه، ولذلك اقتصر عليه سيبويه^(٤). نحو قولك: اعتصمت بحبل الله، واستمسكت بالعروة الوثقى. وتدل أيضاً على التعدية، وقد تسمى عندئذ باء النقل نحو قوله تعالى: ذهب الله

(١) السيوطي: الاشباه والنظائر ١٦/٢.

(٢) المرادي: الجنى الدانى في حروف المعانى: تحقيق طه محسن (بغداد ١٩٢٦) ص ٢٢٣، وابن هشام: المغنى ٧٤/١.

(٣) ابن السراج: الأصول ٤٢٤/١، والزجاجي: حروف المعانى ص ٦٤، والرماني: معانى الحروف ص ١١٩، والزمخشري: المفصل ص ٢٢٨، والمالقي: رصف المعانى ص ١٨٢.

(٤) ابن هشام: مغنى اللبيب ١٠١/١.

بنورهم^(١). قال المرادى: "ومذهب الجمهور أن باء التعدية بمعنى همزة التعدية لا تقتضى مشاركة الفاعل للمفعول، وذهب المبرد والسهيلي إلى أن باء التعدية تقتضى مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل بخلاف الهمزة، إذا قلت : قعدت به فلا بد من مشاركة، ولو باليد، ورد عليهما بقوله تعالى: " **أذهب الله بنورهم**" لأن الله تعالى لا يوصف بالذهاب مع النور، وأجيب بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به، كما وصف نفسه بالمجنى في قوله: (**وجاء ربك**)^(٢).

وقال الرضى: "ولا يغير شئ من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء، وذلك أيضا في بعض المواضع، نحو: ذهبت بزيد، بخلاف نحو: مررت به، والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به، لأن الباء التعدية عنده بمعنى مع. قال سيبويه: الباء في مثله كالهزمة والتضعيف، فمعنى ذهبت به: أذهبت، يجوز فيه المصاحبة وضدها"^(٣).

وقد فرق بعض النحاة بين باء التعدية وباء المصاحبة، فباء التعدية معاقبة للهمزة، وباء المصاحبة معاقبة لمع أو يغنى عنها وعن مجرورها الحال نحو: خرج بسلاحه^(٤).

٤-على: ومعناه الأصلى: الاستعلاء. قال المرادى: "ولم يثبت لها أكثر البصريين غير هذا المعنى"^(٥). ومثل له المالكى بقوله: "طلع فلان على السقف"، واستوى على الجبل"، ثم قال: "وهذا موضع على في أصل الوضع، ثم قد تخرج عنه لمعان آخر"^(٦).

(١) السابق ١٠٢/١

(٢) المرادى: الجنى الدانى من ١٠٢-١٠٣.

(٣) الرضى: شرح الكافية في النحو ٢/٢٧٤.

(٤) المرادى/ الجنى الدانى ص ١٠٤.

(٥) السابق ص ٤٤٤.

(٦) المالكى: رصف المباني ص ٣٢٢، والرماني: معالى الحروف ١٠٨.

٥- عن: ومعناه الأصلي المجاوزة. قال ابن هشام: " ولم يذكر البصريون سواه، نحو: سافرت عن البلد، ورغبت عن كذا" ^(١)، وقد تكون بمعنى البدل كقول ه ^{عليه السلام} " صومي عن أبيك" ^(٢). ويذكر ابن يعيش خاصية تركيبية لهذا الحرف هي أنه لا يمكن الاستغناء عنه حيث كان، مذكورا أو مقدرا. بقول: " مع أن (عن) لم ترد قط إلا بمعنى يحوج الكلام إليه، فإذا وجدناها في شئ، ثم فقدناها منه علمنا أنها مقدرة" ^(٣).

٦- في: ومعناه الأصلي: الظرفية مكانية أو زمانية. قال المرادي: " وهي الأصل فيه، ولا يثبت البصريون غيره" ^(٤)، وذلك نحو: قام في المسجد، قال تعالى: (لا تقم فيه أبدا)، وقال جل وعز (قلبت في السجن بضع سنين) وقال: (تغرب في عين حمئة) وقال جل شأن (وقرن في بيوتكن).

٧- اللام: ومعناه الأصلي: الاختصاص. قال المرادي: " ولم يذكر الزمخشري في مفصله غيره، قيل: وهو أصل معانيها" ^(٥)، ثم أشار إلى أن بعضهم جعل أصل معانيها الملك، ثم أردف: " والظاهر أن أصل معانيها الاختصاص، وأما الملك فهو نوع من أنواع الاختصاص، وهو أقوى أنواعه، وكذلك الاستحقاق؛ لأن من استحق شيئا فقد حصل له به نوع اختصاص" ^(٦). قال صاحب المغنى: " وبعضهم يستغنى بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين (بقصد الاستحقاق والملك) ويرجح أنه فيه تقليلا للاشتراك" ^(٧). وقال المالقي: " وأنواع هذه المواضع تتشعب والذي يجمعها النسبة، فحيث كانت جاز ان تنسب إلى ما بعدها" ^(٨)، نحو:

(١) ابن هشام: مغنى اللبيب ١/١٤٧.

(٢) السابق نفسه.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٧/٦٧.

(٤) المرادي: الجنى الدالى ص ٢٦٦، وابن هشام: المغنى ١/١٦٨.

(٥) المرادي: الجنى الدالى ص ١٤٣.

(٦) المرادي: الجنى الدالى ص ١٤٣-١٤٤، وابن يعيش: شرح المفصل ٨/٢٥.

(٧) ابن هشام: مغنى اللبيب ١/٢٠٩.

(٨) المالقي: رصف الجنى الدالى ص ٢١٨.

تجلى ربه للجبل، أدوم لك ما تدوم لى. وقد تكون للتبليغ إذا جرت اسم سامع قول أو ما في معناه نحو: أذنت له^(١).

٨- من: ومعناه الأصلى ابتداء الغاية، قال المبرد: "ومنها من، وأصلها ابتداء الغاية"^(٢). وقال المرادى: "وقد ذهب المبرد وابن السراج والأخفش الأصغر وطائفة من الحذاق والسهيلي إلى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية وأن سائر المعانى التى ذكروها راجع إلى هذا المعنى.... وإلى هذا ذهب الزمخشري^(٣). وقال ابن هشام: "وهو الغالب عليها حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعه إليه"^(٤). وقال الرضى: "والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة؛ إذ لا معنى لابتداء النهاية، وانتهاء النهاية...."^(٥). وقد تكون لابتداء الغاية في المكان اتفاقا نحو: سرت من مكة إلى المدينة، وفى الزمان عند الكوفيين والأخفش، والمبرد، وابن درستويه^(٦). نحو: أمطرت السماء من الجمعة إلى الجمعة. قال المرادى "وصححه ابن مالك لكثرة شواهد. وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسف"^(٧).

٩- منذ/ مذ: ولا يدخلان إلا على الزمان، والمشهور أنهما حرفان إذا انجر ما بعدهما. قال المرادى: "وهو الصحيح، وعليه ذهب الجمهور"^(٨). ولا يخلو ما يدخلان عليه من زمان أن يكون حاضرا أو ماضيا، فإن كان حاضرا كانت بمعنى في نحو: تفرق القوم منذ/ مذ عامنا، فإن كان ماضيا فلا يخلو أن يكون معدودا أو

(١) المرادى: الجنى الدانى ص ١٤٥.

(٢) المبرد: المقتضب ١/١٨٤.

(٣) المرادى: الجنى الدانى ص ٣١٩-٣٢٠.

(٤) ابن هشام: مفتى اللبيب ص ٣١٩-٣٢٠.

(٥) الرضى: شرح الكافية ٢/٣٢٠.

(٦) المرادى: الجنى الدانى ص ٣١٤، وابن هشام: المفتى ١/٣١٨، والمالقي: رصف المباني ص ٣٢٢، والرماني:

معانى الحروف ص ٩٢، وابن الانباري: الإنصاف ١/٣٧١.

(٧) المرادى: الجنى الدانى ص ٣١٤.

(٨) المرادى: الجنى الدانى ص ٤٦٤.

غير معدود، فإن كان معدودا كانتا حرف غاية في المعنى نحو: تفرقوا/ منذ/ مذ يومين، فإن لم يكن معدودا كانتا لا ابتداء الغاية نحو: تفرقوا منذ/ مذ الخميس^(١) وأما الظروف التي تقع هذا الموقع فنقصد بها الظروف التي تعاقب المفعول الذي يتعدى إليه الفعل بنفسه أو بحرف الجر، فهي ظروف يقتضيها الفعل أيضا فيما نرى نحو: حكم القاضي بين الناس، واصلح وألف، وجمع، وعدل، وحال وساوى، وباعد، وسعى، وفصل، ووفق، ونحو: (لا يستوون عند الله) (يشفع عنده). (فلا يربو عند الله)، ونحو (اقعدوا مع القاعدين)، (جاهدوا مع رسول الله)، (هاجرن معك)، (خرجنا معكم)، (جاء معه ملك)، (لا يخرجون معكم)، ونحو (لا يخاف لدى المرسلون)، (لا تختصموا لدى)، ونحو: حظى عند الناس، وتلمذ عنده، وتهادى بينهم، ونحو: راوح بينهم: ويدخل فيها، فيما نرى، مات كان ظرفا للمكان مصوغا من مصدر عامله نحو: جلست مجلس زيد.

أما ظروف الزمان المختصة كيوم الخميس، والمعدودة كالأسبوع والشهر والحوال، والمبهمة كالحين والوقت، وظروف المكان المبهمة بأنواعها المختلفة من أسماء جهات كفوق وتحت، وأسماء مقادير المساحات كفرسخ وميل فهي كلها عناصر إضافية حرة تستخدم مع مالا يقتضى حرف جر أو ظرفا، ومع ما يقتضيه.

٣- وحروف الجر التي تقتضيها الأفعال في هذه الصورة ثلاثة أنواع.
أ- حروف جر لا يمكن استبدال أخرى بها. فالفعل لا يستخدم إلا معها وذلك نحو

إلى: مع الأفعال: صبا، تشوق، ثاب، أخبت، ابتهل.....

الباء: مع الأفعال: اعتصم، استعصم، انتفع، انفرد أو تفرد، أهدق، تحرش، غص، استأثر، تأسى، اقتدى، عاذ أو تعوذ، استعاذ، فرح، استهزأ. وثق.....

على: مع الأفعال: احتج، اتكل، استحوذ، حرم، ثابر، حقد، ندم، أصر، تأمر، استبهم، استحكم. حذب.....

(١) المألفي: رصف المباني ص ٣٢٠، والمرادى: الجنى الدانى ٤٦٤، وابن هشام: المغنى ١/٣٢٥.

عن: مع الأفعال: انقشع، صدف، أعرض، تأخر، تزحزح، حاد.....

في: مع الأفعال: بالغ، تحكم، أسرف، توغل.....

اللام: مع الأفعال: انبرى، تحمس، تاهب.....

من: مع الأفعال: نجا، تبرأ، احترس، احترز، أيس، يش، قنط....

والنحاة يلفتون إلى الاتساع أو المجاز^(١). في استخدام حروف الجر بدخولها على ما لا يدل على ذات، بل على معنى، فأنت تقول: اعتصمت بالجبل، ثم تتسع في استخدام الحرف فنقول: اعتصمت بدين الله^(٢). ويدخل في هذا النوع من الأفعال- فيما نرى- ما استعملته العرب مبنيا لغير الفاعل مع حرف من حروف الجر نحو: زهى فلان علينا، وعنى بالشئ، وأولعت بالأمر، ونسقط في يده.... الخ ما أورده السيوطي من هذا الباب^(٣).

ب- حروف جر يمكن استبدال أخرى بها في سياق الكلام، وهي قسمان:

١- قسم لا يؤدي فيه استبدال حرف بآخر إلى تغير المعنى نحو: أقمت في مكة وبمكة، ومررت به وعليه، وخفى عليه وعنه، وخل عليه وعنه، وخر له وعليه، وأوحى إليه وله، واعتذر عن فعله ومنه، ومضى في سبيله ولسبيله، وابتهج به وله..... الخ.

وتلك ظاهرة لها شواهد كثيرة في العربية والنحاة يطلقون عليها مصطلحات متعددة أهمها: التعاقب، والتضمين، والاتساع في أحد معانيه^(٤). ونيابة حرف جر مناب آخر أو إقامته مقامه.

والنحاة في ذلك فريقان: فريق يقول بنيابة حرف جر عن آخر بشرط أن يتقارب معناه، فإن تباعد المعنيان لم يجز إقامة حرف مقام آخر، وهؤلاء هم

(١) الملقى: رصف المباني ٣٧٢.

(٢) المبرد: المقتضب ١٨٤/١، ١٩٠، وابن السراج: الأصول ٤١٢/١، والزمخشري، المفصل ٢٨٧، وابن يعيش: شرح المفصل ٢٠/٨.

(٣) السيوطي: المزهري ٢٢٣/٢ - ٢٣٤.

(٤) انظر: لامبرد: المقتضب ١٨٤/١، ١٩٠، وابن السراج: الأصول ٤١٢/١، والفارسي، الايضاح ٢٥١، والزمخشري ٢٧٨، وابن يعيش ٢٠/٨.

الكوفيون وبعض البصريين، وفريق يرى أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً، وأن حرف الجر يظل على أصل معناه إما بتأويل مقبول، أو بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بالحرف المذكور، فإذا لم يكن فيه ذلك عدوه من وضع الحرف موضع آخر على سبيل الشذوذ، وهؤلاء هم جمهور البصريين، يقول ابن السراج: "و اعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني فمن ذلك الباء تقول: فلان بمكة وفي مكة، وإنما جازا معا لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت في موضع كذا فقد خبرت بـ (في) عن احتوائه إياه وإحاطته به..... وإذا تباين معناه لم يجز، ألا ترى أن رجلاً لو قال مررت في زيد، أو كتبت إلى القلم لم يكن هذا يلتبس به، فهذه حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز"^(١).

ولئن كان قد وقع في نص ابن السراج أمثله غير داله على ما نحن بصدده نحو: فلان بمكة وفي مكة، أو: كتبت إلى القلم، إذ الجملة في المثال الأول اسميه والفعل في الثانية يتعدى بنفسه فإن ذلك لا يسقط الاستدلال؛ لأن ذلك ممكن أيضاً في قولنا: أقام أو مات بمكة وفي مكة، ويمكن أن نستبدل بـ (كتب) فعلاً لا يتعدى بنفسه، فلا يقال في استعان بالله مثلاً: استعان عن الله.

ويرى ابن جنى أن إيقاع حرف موقع آخر إيذان بأن معنى فعله في معنى فعل الآخر. يقول: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بحرف فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله عز اسمه: (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم)، وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول رفثت بها أو معها لكن لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدى أفضيت بـ (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة جنثت بـ (إلى) مع الرفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه"^(٢).

(١) ابن السراج ٤١٤/١، ٤١٥.

(٢) ابن جنى: الخصائص ٣٠٨/٢، وانظر ابن يعيش: شرح المفصل ١٥/٨.

ويرى الرضى أن إبقاء حرف الجر على أصل معناه وتضمين الفعل معنى آخر هو الأولى أو الواجب، يقول: "واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يتوهم خروجه عن أصله، وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته، أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى؛ بل الواجب، فلا يقول: إن (على) بمعنى (من) في قوله تعالى: (إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) بل يضمن اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا، ولا يحكم بزيادة (في) في قوله: (يجرح) في عراقيبها نصلى) بل يضمن يجرح معنى يؤثر بالجرح"^(١).

على أن التضمين عندهم ليس مقصوراً على تضمين فعل يتعدى بحرف جر معنى فعل يتعدى بحرف جر آخر، بل يشمل تضمين الفعل الذى يتعدى بنفسه معنى فعل آخر يتعدى بحرف الجر، وذلك نحو قوله تعالى: (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) فهو مضمن معنى يتجاوزون"^(٢).

ومن النحاة من فسر ظاهرة وضع حرف موضع آخر بالجمل على نقيضه أو مثله، فنحو (رضى على) محمول على (سخط على)^(٣).

وقال المرادى: "ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضعه الأول بتأويل يقبله اللفظ أو تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف، ومالا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ"^(٤).

وقد فصل ابن هشام ما أورده المرادى ثم قال: "الأخير (يقصد شذوذ إنابة حرف مناب آخر هو محمل الباب عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين. ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقل تعسفاً"^(٥).

(١) الرضى: شرح الكافية ٣٤٥/٢.

(٢) السيوطى: همع الهوامع ٨٢/١، وانظر الرضى: شرح الكافية ٣٤١/٢.

(٣) المجاشعى: شرح عيون الإعراب ١٢٣ وانظر الفارنى: الإيضاح ١٧١، وابن جنى الخصال ٣١١، ٢، وابن يعيش: شرح المفصل ٦٣/٧.

(٤) المرادى: الجنى الدانى ص ١٠٨.

(٥) ابن هشام: منى اللبيب ١١١/١.

٢- وقسم يؤدي فيه استبدال حرف جر بآخر إلى تغيير في المعنى، وذلك يكون إما بإضافة معنى حرف الجر إلى أصل معنى الفعل كما تقول: ذهب بمعنى مضى أو زال. ثم تقول: ذهب به أى صاحبه في الذهاب أو أذهب به دون صحبة، وذهب عنه أى: جاوزه وتركه، وذهب عليه نسيه، وإليه: توجه، وذهب الشئ في الشئ اختلط وقعد عنه: تراخى، وله: اهتم به، وبه: أجلسه. وذلك غير مقصور عند بعض المحدثين على السماع، بل يجوز فيه القياس^(١). وإما بتغيير في أصل المعنى فيكون للفعل مع حرف الجر معنى ليس له مع غيره، وذلك نحو: أشار إليه بمعنى أو ما، وأشار به بمعنى نصح، وحل له: صار مباحا، وحل به أو عليه نزل، وناب إليه وناب عنه.

وقد لفت أبو البقاء الكفوى إلى شئ مما قدمناه فقال: "الفعل المعدى بالحروف المتعددة لابد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر، وهذا بحسب اختلاف معانى الحروف، فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق نحو: رغبت فيه. وعنه وعدلت إليه وعنه، وسعيت إليه وبه، وإن تقاربت معانى الأدوات عسر الفرق نحو: قصدت إليه وله، وهديت إلى كذا ولكذا، فالنحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف، ومعنى مع غيره فينظرون إلى الحرف وما يستدعى من الأفعال، وهذه طريقة إمام الصناعة سيبويه^(٢).

٣- حروف جر تعاقب هي ومجرورها المفعول به المنصوب، وهي ضروب ثلاثة ضرب لا يختلف معنى الفعل فيه إذا استخدم الجار والمجرور معه معاقبا للمفعول به المنصوب، أو بعبارة أخرى: إذا تعدى الفعل إلى المفعول به بنفسه أو بحرف الجر. وذلك نحو: ابتدأه وابتدأ به، واستجاره واستجار به، وابتدره وابتدر إليه، واستعانه واستعان به، ورضيه، ورضى به أو عنه أو عليه، ورماه ورمى به. وقصدده وقصد إليه، ونصحه ونصح له. وشكره وشكر له. وهو كثير في العربية لكنه مقصور على السماع.

(١) صلاح الدين الزعبلوى: حروف الجر في: مجلة اللغة العربية بدمشق (يوليو ١٩٨٠) ج٣، ص ٥٥، ص ٤٥٣.

(٢) أبو البقاء الكفوى: الكليات، ص ٨١١.

وقد رآه بعض النحاة متعديا بالحرف، ثم حذف حرف الجر منه توسعا، ورآه بعضهم متعديا وحرف الجر زائد، وتوسط بعض آخر فعهده قسما قائما برأسه وسطا بين المتعدى واللازم. جاء في حاشية الخضرى: "وفى التسهيل أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوع الاستعمالين كشكرته وشكرت له، ونصحته ونصحت له واسطة، وهو الأصح. قال أبو حيان: فهو قسم قائم برأسه مقصور على السماع، لا لازم وحذف حرف الجر توسعا، ولا متعد والحرف زائد، كما قيل بكل" (١).

وقد أخذ به قسما قائما برأسه الزجاجى وابن هشام. قال الزجاجى وهو يعدد ضروب الأفعال في التعدى: "وفعل يتعدى بحرف خفض وبغير حرف خفض كقولك: نصحت زيدا ونصحت له، وشكرته وشكرت له، قال الله عز وجل: أن اشكر لى ولوالديك إلى المصير، ومثل ذلك: كلت محمدا وكلت لمحمد، ووزنته ووزنت له. قال الله عز وجل: (وإِذَا كُنَّا لِلْوَهْمِ أَوْ رُزِينَهُمْ يَخِشَرُونَ). وإنما هذا في أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها" (٢). وقال ابن هشام: "الرابع: شكرته وشكرت له، ونصحته ونصحت له، وقصدته وقصدت له وقصدت إليه. قال الله تعالى: (وَأَشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ) (أَنْ أَشْكُرَ لى ولوالديك)، (ونصحتكم لكم) (٣).

وضرب يختلف معنى الفعل فيه بما يضيفه حرف الجر إلى معنى الفعل، وذلك نحو: أمسكه وأمسك به، وأمسك عنه، ونحو: وقفه ووقف به ووقف عليه، وفصله وفصل عنه وبه، وتجاوزته وتجاوز عنه، وأحسنه وأحسن إليه وبه، وجمعه وجمع له. قال ابن هشام: "ثم الإلصاق حقيقى كـ "أمسكت" بزيد إذا قبضت على شئ من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه ولو قلت: أمسكته احتمل ذلك، وأن تكون منعته من التصرف" (٤).

وضرب يختلف معنى الفعل فيه اختلافا بينا إذا استعمل متعديا بحرف جر. واستعمل متعديا بنفسه، وذلك نحو: أوقعه وأوقع به، وأخلده وأخلد إليه،

(١) الخضرى: حاشية الخضرى ١/١٢٨، وانظر: الرضى: شرح الكافية ٢/٢٧٣.

(٢) الزجاجى: الجمل ص ٢١.

(٣) ابن هشام: شذور الذهب ص ٢٥٦.

(٤) ابن هشام: مفتى اللبيب ١/١٠١، والسيوطى: همع الهوامع ٢/٢٠.

ووصله ووصل إليه ، وعاده وعاد إليه ، وحكمه وحكم عليه أو له ، وشهده وشهد عليه أو له أو به ، وجاده وجاد به .

وثمة ظروف أيضا تعاقب المفعول به منها: آخاهم وآخى بينهم ، باعدهم وباعد بينهم ، وفرقهم وفرق بينهم وجمعهم وجمع بينهم ، وألفهم وألف بينهم ، والمعنى واحد معها ، وقد يختلف المعنى نحو: وفقهم الله ، ووفق بينهم ، وألبهم و ألب بينهم ، وأصلحهم وأصلح بينهم ، ونزغهم ونزغ بينهم .

ثانيا: علاقة الفعل بالاسم المجرور:

ثمة علاقة وثقى بين الفعل والمجرور ، فهو مفعول به ضعف الفعل عن الوصول إليه بنفسه ، فاحتاج إلى حرف الجر ليصل به إليه^(١) . وإذا كان لابد من اختيار حرف الجر الذى يناسب الفعل فلا مفر أيضا من اختيار المجرور الذى يتعدى إليه الفعل بحيث يكون مناسباً لمعناه ، فالفعل نظر مثلا يقتضى منظورا إليه فلا يصح أن تقول مثلا: * نظرت إلى صوتك ، أو إلى ذوقك ، والفعل اغتسل مثلا يقتضى مغتسلا به أو منه ، فلا يصح أن تقول: * اغتسلت بالنار أو من الحائط، والاجتهاد يقتضى عملا يكون فيه فلا يجوز: * اجتهدت في زيد، إلا أن يقصد في ذلك أو غيره إلى مجاز مقبول ، أو يقع ذلك في تعبير اصطلاحى كما في نحو: بنى بأهله ، وجاد بنفسه ، (والتفت الساق بالساق) ، وشمخ بأنفه ، وفَت في عضده وقام على ساق ، ودخل بعروسه .

ثالثا: علاقة الجار بالمجرور

تنقسم حروف الجر التى تستخدم في هذه الصورة إلى ما وضع على حرف واحد: الباء واللام، وما وضع على حرفين: من، وعن، وفى ، ومذ، وما وضع على ثلاثة أحرف: إلى وعلى ومند، وما وضع على أربعة أحرف وهو حتى خاصة^(٢) .

وهي تنقسم بحسب المجرور إلى ثلاثة أقسام: (٣)

١- ما يجر الظاهر والمضمر: من وإلى وعن وعلى والباء واللام وفى .

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٨/٨

(٢) ابن هشام: قطر الندى ص ٢٥٢ .

(٣) انظر: ابن هشام: شذور الذهب ٢١٩ .

٢- ما لا يجر إلا الظاهر ولا يختص بظاهر معين: حنى:

٣- ما يجر نوعا خاصا من الظاهر: منذ ومذ، فالمجرور بها لا يكون إلا اسم زمان، ولا يكون الزمان معهما إلا معيناً، ولا يكون المعين إلا ماضياً أو حاضراً لا مستقبلاً.

وهي تنقسم أيضاً بحسب اللفظ بها إلى ما استعملته العرب حرفاً فقط، واستعملته حرفاً وغير حرف، فما لم تستعمله العرب إلا حرفاً: من وإلى وفى والباء واللام، وما استعملته حرفاً واسماً: على وعن ومنذ. قال ابن السراج: "فأما الحروف الملازمة لعمل الجر فمن وإلى وفى الباء واللام"^(١). ونقل ابن يعيش عن المبرد قوله: "إذا قلت: على زيد نزلت، وعن عمرو أخذت فهما حرفان يعرف ذلك من حيث إنهما أوصلا الفعل إلى زيد كما تقول: بزيد مررت، وفى الدار نزلت، وإليك جئت.... وأما كونها اسماً فيكون بمعنى الجهة والناحية فتقول: جلست من عن يمينه، أى من ناحية يمينه، وتبين ذلك بدخول حرف الجر عليه؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف مثله"^(٢). ونقل ابن يعيش عن المبرد أيضاً أنه كان يقول عن "على" إنها مشتركة بين الاسم والفعل والحرف، فهى حرف فى قوله تعالى: (هَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ)، وهى اسم فى قوله: عدت من عليه.... فعلى هنا، تدل على حدث وزمان معين، وتصرف نحو: علا يعلو، فكل واحد من الثلاثة مباين لصاحبه إلا من جهة اللفظ"^(٣).

وقال ابن عصفور: "فمذ ومنذ يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما، ويكونان حرفين إذا انجر ما بعدهما"^(٤).

والنحاة مجمعون على أن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء، وأنها تجر ما تتصل به لفظاً أو محلاً"^(٥). ولذلك سميت حروف الجر. قال الرضى: "والأظهر أنه قيل لها حروف الجر؛ لأنها تعمل إعراب الجر، كما سميت بعض

(١) ابن السراج: الأصول ٤٠٨/١.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٠/٨.

(٣) السابق: ٣٩/٨.

(٤) ابن عصفور: المقرب ١٩٥/١.

(٥) انظر: ابن جنى: اللمع ص ١٥٥.

الحروف حروف الجزم، وبعضها حروف النصب^(١). إلا حتى فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أن الخفض بـ (حتى) وهى عندهما حرف بمنزله اللام. وذهب الكسائي إلى أن خفض ما بعدها بإضمار إلى^(٢). وقد ضعفه ابن يعيش لأنه لا يمكن إحلال إلى محل حتى في نحو: اجترا على الناس حتى الصبيان. قال ولو جعلنا مكان حتى إلى لما أدى هذا المعنى^(٣).

وقد علل بعض النحاة عمل هذه الحروف الجر بأنهم أرادوا الفصل بين الفعل الذى يصل إلى الاسم بنفسه، وبين الفعل الذى يصل إليه بغيره ليمتاز القوى من الضعيف فجعلت هذه الحروف جارة ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما يتعدى إليه الفعل بنفسه^(٤).

وقد نص النحاة على أن الجار والمجرور في محل نصب بالفعل، وقدموا لذلك سببين أحدهما معنوى والآخر تركيبى، فالأول لأن المتعدى بحرف الجر بمنزله المتعدى بنفسه، إذ هو في معناه، فقولك: مررت بزيد معناه جزت زيدا. وانصرفت عن خالد معناه: جاوزت خالدا، والفرق بينهما أن هذه الأفعال ضعفت عن الوصول إلى المفعول فاحتاجت إلى ما يقويها. والثانى أن من الجائز أن تنصب ما عطفته على الجار والمجرور نحو: مررت بزيد وعمرا بالنصب على الموضع، وإن شئت قلت: وعمرو بالجر على اللفظ^(٥).

على أن الرضى يرى أن المجرور وحده منصوب المحل. قال: والتحقيق أن المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار؛ لأن الجار هو الموصل للفعل إليه كالهزمة والتضعيف في أذهبت زيدا، وكرمت عمرا، لكن لما كان الهزمة والتضعيف من تمام صيغة الفعل. والجار والمجرور منفصلا منه كالجاء من المفعول توسعوا في اللفظ. وقالوا: هما في محل نصب^(٦).

(١) الرضى: شرح الكافية ٢/٣١٩-٣٢٠.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٨/١٧.

(٣) السابق نفسه.

(٤) السابق نفسه ٨/٨.

(٥) ابن يعيش ٨/٩-١٠.

(٦) الرضى: شرح الكافية ٢/١٧٣.

والعلاقة بين الجار والمجرور والظرف وما يضاف إليه علاقة تلازم، لا يظهر أحدهما دون الآخر، ولا يظهر المجرور دون الجار إلا على الشذوذ. فهما بمنزلة الكلمة الواحدة، ومن ثم لا يجوز الفصل بينهما. قال ابن عصفور: "لا يفصل بين حرف الجر والمجرور إلا في نادر الكلام أو في ضرورة شعر"^(١). وحذف واحد من حروف الجر المذكورة وبقاء عمله غير مطرد"^(٢). لكن قد يحذف إذا استغنى عن المجرور فيتعدى الفعل إليه بنفسه"^(٣). فقد يحذف (في) مثلا إذا كان ما بعده دالا على الظرف بنفسه نحو: دخلت الدار. يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: "أما مجنى هذا الفعل متعديا إلى مفعول بصورة مباشرة فكثير جدا في لغة التنزيل والذي نلاحظه أنه جاء كذلك كلما كان الظرف الذي يصار إليه حقيقيا كقوله تعالى: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ). ومعنى هذا أن الفعل يتعدى بإسقاط حرف الجر (في) وذلك لظهور الظرفية التي يشير إليها الحرف بوجود ما هو ظرف حقيقة نحو الجنة والبيت والمحراب، والمدينة والمسجد والقرية ونحو ذلك"^(٤). وهذا تعليل الدكتور السامرائي، وهو أقرب إلى الصواب من قول ابن يعيش: "وإنما حذف منه حرف الجر توسعا لكثرة الاستعمال"^(٥).

وقد نص السيرافي على أن من الأفعال ما يجوز معه حذف حرف الجر ومنها ما لا يجوز، فليس الأمر على إطلاقه. بقول: "المتعدى بحرف جر على قسمين أحدهما يجوز حذفه كما ذكر في دخلت البيت... والآخر لا يجوز حذفه كمررت بزيد وتكلمت في عمرو"^(٦). وقال: "وليس كل ما كان متعديا بحرف جر جاز حذفه إلا ما كان مسموعا من العرب سماعا، ألا ترى أنك تقول: مررت بزيد. وتكلمت في زيد. ولا تقول: مررت زيدا. ولا تكلمت زيدا"^(٧).

(١) ابن عصفور: لامقرب ١٩٢/١، وانظر سيبويه ١٢٨/١ وما بعدها.

(٢) ابن عقيل: ٣٩/٣، وانظر: ابن جنى: اللمع ١٣٤، وابن هشام: أوضح المسالك ١٥/٢

(٣) الزمخشري: المفصل ٢٩١.

(٤) د. إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته (بيروت ١٩٨٠) ص ٨٥-٨٦

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٦٣/٢.

(٦) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣١٢/٢.

(٧) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣١٠/٢-٣١١.

على أن الجار يكثر حذفه إذا دخل على مصدر مؤول، ولا يصح دخوله على مصدر مؤول إلا إذا صح دخوله على اسم معنى^(١).

والنحاة على أن رتبة الجار والمجرور غير محفوظة، والأصل فيه التأخير. قال المبرد: "لأن الظرف حده أن يكون بعد الفاعل"^(٢).

ويجوز في هذه الصورة تقديم المجرور على الفعل وفاعله وتوسطه بينهما وتقديمه على الفعل وفاعله نحو قوله تعالى: (عليه توحلت و إليه أنيب). وقوله تعالى: (فإليه تجارون)، وقوله عز وجل: (إليه يصعد الكلم الطيب) وتوسطه نحو قوله تعالى: (ولتصغي إليه أفئدة...)، (لا يرتد إليهم طرفهم)، (فوسوس إليه الشيطان)، (ضافت إليهم الأرض)، (خبر إليكم مقامى)، (جن عليه الليل)، (اشتعلت عليه أرحام الأنثيين)، (طال عليهم العمر)، (علبت علينا شقوتنا).

الصورة الرابعة

فعل + فاعل + مفعول به

تتألف هذه الصورة من فعل يقع مسندا، واسم يقع فاعلا له أو مسندا إليه واسم يقع مفعولا به يتعدى إليه الفعل تعديا أصيلا دون وساطة من حرف جر، وبعض النحاة يسمي هذا النوع من الأفعال: "الأفعال القوية"، لأن فيها قوة تفضى بها إلى مباشرة المفعول به، في مقابل نوع آخر من الأفعال سلف ذكره في الصورة الثالثة يسمونه "الأفعال الضعيفة"، لأنها ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول به، فاحتاجت إلى حروف الجر لتصل بها إليه. يقول ابن يعيش: "فلما كانت هذه الحروف عاملة للجر من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها كما يفضى غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين بلا واسطة حرف الإضافة. ألا تراك تقول ضربت عمرا فيفضى الفعل بعد الفاعل إلى المفعول فينصب، لأن في الفعل قوة أفضت إلى مباشرة الاسم؟ ومن الأفعال أفعال

(١) ابنل: ابن عسفور: المقرب ١/١١٥، والرضى: شرح الكافية ٢/٢٧٣، وابن عقيل ٢/١٥١.

(٢) المبرد. المقتضب ٤/١٠٢.

ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول به ، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناوله . والوصول إليه نحو: عجبت ، ومررت ، وذهبت ، لو قلت : عجبت زيدا أو: مررت جعفرًا ، أو ذهبت محمدا لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء..... فلما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رفدت بحروف الإضافة فجعلت موصله لها إليها ، فقالوا: عجبت من زيد ونظرت إلى عمرو^(١).

ونسبة القوة والضعف إلى الأفعال في النحو العربي ليست بدعا في نحو اللغات فقد أقام عليها تسنيير ومن خلف بعده نموذجاً نحويًا كاملاً هو نحو التعلق D G وما اتصل به مما سمي نظرية القدرة التركيبية للفعل Valenztheorie^(٢).

والفعل في هذه الصورة يتعدى إلى مفعول به واحد، وقد وجدت عند ابن عصفور تعريفاً دقيقاً له في قوله: " وهو كل فعل يطلب مفعولاً به واحداً لا على معنى حرف من حروف الخفض ك (ضرب)"^(٣).

وينبغي أن نلفت هنا إلى قول ابن عصفور " يطلب مفعولاً به"؛ لأن هذه العبارة تتردد بنصها كثيراً عند أصحاب نحو التعلق.

وقد أوضح بعض النحاة معنى التعدى لغة واصطلاحاً فقال صاحب البسيط^(٤) والتعدى عند العرب المجاوزة مطلقاً، وفي الاصطلاح مجاوزة الفعل فاعله إلى مفعول به^(٥). ونص بعضهم على أن التعدى بحسب الأصل، فإذا ورد الفعل المتعدى في جملة دون مفعوله ، أو بنى للمفعول فصار النائب عن فاعله ، فلا يحكم عليه بأنه لازم بل هو متعد بحسب الأصل^(٦). ذلك بأن تحديد الأفعال اللازمة أو المتعدية لا بد أن يتم دون نظر إلى تنوعات الاستخدام^(٧).

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٨/٨، وانظر: ابن عصفور ١١٤/١.

(٢) انظر: د. محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية ص ٦٢ وما بعدها، وفي هذه النظرية تفصيلاً:

د. سعيد بحيرى: نظرية التبعية في التحليل النحوي (القاهرة ١٩٨٨).

(٣) ابن عصفور: المقرب ١١٤/١.

(٤) ابن أبي الربيع: البسيط ٤١١/١، وانظر: الفارسي: الايضاح ص ٦٩، وابن يعيش ٦٢/٢.

(٥) الصبان: حاشية الصبان ٨٧/٢.

(٦) Helbig / Buscha: Deutsche Grammmatik (Leipzig 1980) S.55.

والفعل في هذه الصورة نوعان: نوع أصلى الصيغة والاستخدام، وقد حدده ابن يعيش بقوله: " فكل ما أنبا لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل فهو متعدد نحو ضرب وقتل، ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروبا ومقتولا^(١) ". وقد عرف الفارسي تعريفا تركيبيا فقال: والمتعدى ما نصب مفعولا به، وذلك نحو: عرفت زيدا وأكرمت بكرا، وضربت خالدا^(٢).

ونوع منقول عن الفعل الذي لا يطلب مفعولا البتة، وهو الذي أسلفنا الحديث عنه في الصورة الثانية، ونقل الأفعال الثلاثية عن الصورة الثانية إلى هذه الصورة الرابعة يكون بإحدى اثنتين: أولاهما: الهمزة، والثانية تضعيف عين الكلمة. على أننا نلفت إلى أن النحاة لم يقصروا النقل على هاتين بل ضموا إليهما النقل بالباء، حرفا من حروف الجر^(٣). و الأكثرون من النحاة على أن التعدية بالهمزة قياس، والتعدية بالتضعيف سماع. يقول ابن أبي الربيع: " وسيبويه وأبو علي وأكثر النحويين يذهبون إلى أن النقل بالهمزة قياس، والنقل بلا تضعيف سماع (يحفظ ولا يقاس عليه)... وليس عند المبرد النقل إلا بهذين الشئيين: الهمزة والتضعيف، وزاد جمهور النحويين النقل بالباء فقالوا: ذهب بزيد على معنى أذهبته... والكوفيون والبصريون اجتمعوا على ما ذكرته، وهو أن العرب تقول: قمت به على معنى أقمته، وقعدت به على معنى أقعدته... وليس عند البصريين نقل بغير هذه الثلاثة^(٤) ".

وهم كذلك على أن النقل يشمل الأفعال التي حددناها للصورة الثانية، والأفعال التي حددناها للصورة الثالثة فيجوز عندهم أن تقول: بنت الزرع وأبنته، ونجا منه وأنجيته منه، ونرى أن ما يدخل في الصورة الرابعة هذه مقصور على المنقول من أفعال الصورة الثانية بالهمزة أو التضعيف، أما المنقول من أفعال

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٨/٨، وانظر ابن عصفور ١/١١٤.

(٢) الفارسي: الإيضاح ص ٦٥.

(٣) سيبويه: الكتاب ٥٥/٤، والفارسي: الإيضاح ص ٢٠، والزمخشري: المفصل ص ٢٥٧، والرضي ١/١٢٢، وابن

الانباري: أسرار العربية.

(٤) ابن أبي الربيع: البسيط ١/٤١٦.

الصورة الثالثة بالهمزة أو التضعيف فهو داخل فيما نعرض له إن شاء الله في الصورة الخامسة.

وقد ألمح بعض النحاة إلى أن الأفعال التي تتعدى بنفسها إلى مفعول واحد تكون علاجا وغير علاج .يقول ابن يعيش: " فالعلاج ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها، نحو: ضربت زيدا، وقتلت بكرا، وغير العلاج ما لم يفتقر إلى ذلك، بل مما يتعلق بالقلب نحو: ذكرت زيدا، وفهمت الحديث"^(١).

وقد حاول النحاة أن يضعوا بعض العلامات التي تعين على معرفة الفعل الذى يتعدى إلى واحد بنفسه فذكروا ثلاث علامات يعرف بها، إحداها: تركيبية، والثانية صرفية، والثالثة: دلالية.

فأما العلامة التركيبية فإن يتصل بها هاء ضمير غير المصدر والظرف على وجه لا يكون خبرا، فإن صح دخولها عليه لم يكن متعديا إلى واحد بنفسه نحو: جلس، فلا يجوز أن نقول: زيد جلسة عمرو، والاحتراز بهاء غير المصدر ضرورى لإخراج هاء المصدر إذ يجوز أن تتصل بالمتعدى بنفسه وبغيره فيقال: الخروج خرج زيدا، والضرب ضربه عمرو. وقد احترز بعضهم بقوله: " على وجه لا يكون خبرا من نحو: الصديق كنته؛ فإنه يصدق على كان أنه اتصل بهاء ضمير غير المصدر، وهو لا يوصف بتعد و لا لزوم. كذلك احترزوا بهاء ضمير غير ظرف، فإن ضميره يتصل باللازم أيضا نحو: الليلة قمتها، والنهار صمته"^(٢).

وأما العلامة الصرفية فإن يصح أن يصاغ منه اسم مفعول تام، أى: غير مفتقر إلى حرف جر، نحو: ضرب: إذ يصاغ منه مضروب، بخلاف خرج، فلا يقال مخرج، بل مخرج به، أو إليه. هذه العلامة هنا أيضا قليلة الغناء عند من لا يعرف متى يكون اسم المفعول تاما، ومتى يكون غير تام، فكأنك لا تصل إلى اسم المفعول التام إلا إذا عرفت أن الفعل متعد، ولا تستطيع أن تصل إلى ذلك من صاحب السليقة العربية أو ابن اللغة فيعرف ذلك بقبوله أو رفضه، وقد التفت بعض النحاة التفاتة ذكية إلى ذلك، جاء في حاشية الصبان: ".... وأورد لزوم الدور لتوقف معرفة

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٦٢/٧، والفارسي: الإيضاح ص ١٧٠.

(٢) الخضرى: حاشية الخضرى ١٧٨/١.

المتعدى على معرفة الصحة المذكورة، والعكس، وأجيب بأن الصحة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء، إذ لا تقبل النفس (قمته) بإعادة الضمير إلى غير المصدر، كما تقبل (ضربته)، كذلك فلا تتوقف معرفة الصحة على معرفة المتعدى^(١).

وأما العلامة الدلالية فقد اقتضت على الإشارة إلى مجال دلالي واحد هو أفعال الحواس، إذ نص النحاة على أن أفعال الحواس كلها متعدية إلى مفعول به واحد، قال أبو علي: "وأفعال الحواس الخمس كلها متعدية نحو: رأيته، وشممته، وذقته، ولمسته، وسمعته"^(٢). ويمكننا أن نضيف بعض المجالات الدلالية الأخرى مع التنبيه إلى أنها علامات لا تتصف بالاطراد التام شأن كل العلامات الدلالية ولكنها تعين على إدراك نسبة غير قليلة منه، فمن هذه المجالات:

- الأفعال الدالة على الإنشاء والإبداع نحو: بنى، أنشأ، ابتكر، أبدع، اخترع، صنع، عمل، أوجد، خلق، صور.

- الأفعال الدالة على تغيير الحالة حسية ومعنوية: أدفأ، مد، أطال، أحزن، أغضب، فتح، أغلق، نعى، منح، ألبس، علم، أضحك، أبكى.

- الأفعال الدالة على الفصل والإبعاد نحو: فصل، قسم، جزأ، حسم، طرد، أبعد، أقال.

- الأفعال الدالة على إنهاء الوجود مثل: قتل، ذبح، نهر، شقق، أمات، أهلك، أفنى.

- الأفعال الدالة على بعض أنماط السلوك الإنساني نحو: احترام، كره، أبغض، احتقر، لزم، عشق، أحب، اشتهى، أنكر.

- الأفعال الدالة على إبراز المثالب والمجامد. هجا، ذم، سب، شتم، لعن، همز، لمز، مدح، أطرى، قرظ.

- الأفعال الدالة على التكلم: كلم، ناجى، حادث، روى.

- الأفعال الدالة على المنع والإطلاق: حبس، سجن، أطلق، ترك.

- الأفعال الدالة على الرعاية والصيانة: كفل، ضمن، حرس، صان.

(١) السبان: حاشية الصبان ٨٧/٢.

(٢) أبو علي المارسي: الإيضاح ص ١٧٠، وانظر ابن يعيش ٦٢/٧.

- الأفعال الدالة على النسبة إلى اصل الفعل نحو: فسقه وكذبه، وخطأه وقبحه وجرمه.

ولعلنا أشير بعد هذا إلى أن من النحاة من حاول أن يثبت أن الأفعال المتعدية بنفسها لا تتميز عن غيرها على أساس دلالي، وكانت وسيلته إلى ذلك أن أتى بعبارة صنعها، وضع فيها فعلا لازما، وبجانبه فعلا متعديا بمعناه، ليدل على أن المعنى يمكن التعبير عنه بالمتعدى بنفسه مرة، وبالمتعدى بحرف الجر مرة أخرى، ونلاحظ أنه يعد الفعل المتعدى بحرف الجر لازما، جاء في الأشباه والنظائر للسيوطي: "الأفعال المتعدية لا تتميز عن غيرها بالمعنى، طوبى لمن صدق رسول الله وآمن به، وأحب طاعته ورغب فيها، وأراد الخير فهم به، واستطاعه وقدر عليه، ونسى عمله وزهل عنه، وخاف عذاب الله وأشفق منه، ورجى ثوابه وطمع فيه. فهذه أفعال شبه متحدة المعانى، وهى مختلفة بالمتعدى واللزم، فدل على أن الفعل المتعدى لا يتميز عن غيره"^(١). وعلى الرغم من أننا نرى المعايير الدلالية لا اطراد لها فإننا نرى أن الرجل سلك طريقا غير مستقيمة؛ لأنه اعتمد على لغة مصنوعة، وذكر أفعالا ظن بها الترادف وإن لم تكن كذلك نحو: أراد وهم، ورجى وطمع...

على أن ثمة صيفا صرفية يكثر مجئ المتعدى إلى واحد بنفسه عليها، ومنها^(٢).

- ♦ أفعال إذا كانت همزتها دالة على التعدية، وهو الغالب عليها، أو دالة على السلب نحو: أهجمت الكتاب، أو دالة على مصادفة الشئ على صفة نحو: أحمدت زيدا، أو دالة على التعريض نحو: أرهنت المتاع.
- ♦ فاعل دالة على التشارك نحو: ما شيته، والموالة نحو: واليت الصوم، أو التكثير نحو: ضاعفت الشئ.

(١) السيوطي: الأشباه والنظائر ١٦٠/٤.

(٢) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب - تحقيق محمد نور الحسن وآخرين - (بيروت ١٩٨٢) ٨٣/١ وما بعدها.

♦ فعل دالة على التعدية نحو قومت زيدا وقعدته، أو الإزالة نحو: قشرت الفاكهة، أو التكثير نحو: غلقت الأبواب، أو قبول الشئ نحو: شفعت زيدا أى : قبلت شفاعته.

♦ تفعل دالة على اتخاذ نحو توسد ثوبه، أو التدريج كتجرعت الماء.

♦ استفعل داله على الطلب أو الممارسة نحو: استغفرت الله، واستخرجت الذهب، واعتقاد صفة الشئ كاستحسننت الشئ.

والمفعول به في هذه الصورة اسم من الأسماء التى يصح ان تقع مبتدأ، وقد حددناها من قبل، مع العلم بأن ما يقع مفعولا من الأسماء التى لها الصدارة من، وما، وأى الاستفهامية، وكم استفهامية وخبرية.

وقد حدده الزمخشري بأنه هو الذى يقع عليه فعل الفاعل^(١). وكذلك فعل ابن الحاجب^(٢). قال الرضى: "قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله، يريد: ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع.... وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل إلا به فعلى تفسيره ينبغى أن تكون المجرورات في مسررت بزيد وقربت من عمرو، وبعدت من بكر وسرت من البصرة إلى الكوفة مفعولا به، ولا شك أنه يقال: إنها مفعول به لكن بواسطة حرف الجر. ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم"^(٣).

ثم قال: "والأقرب في رسم المفعول به أن يقال: هو ما يصلح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عاملة المثبت أو المجمعول مثبتا"^(٤). وما ذكره الرضى يعين على معرفة المفعول به إن ورد في جملة، فإذا أمكن أن تجعل الاسم المستخدم مع الفعل مبتدأ، ثم تصوغ من الفعل اسم مفعول تام يكون خبرا له فهو مفعول به نحو:

• ضربت زيدا

(١) الزمخشري: المفصل ص ٣٤، وانظر المبرد المقتضب ٢٩٩/٤.

(٢) ابن الحاجب: الكافية ص ٨٧، وابن هشام: قطر الندى ص ٢٠١.

(٣) الرضى: شرح الكافية ١٢٧/١.

(٤) السابق نفسه.

زيد مضروب

• فهمت المسالة

المسالة مفهومة

..... الخ

وهو ضابط مطرد إلى حد بعيد.

والمفعول به عند بعض النحاة عنصر أساسي لا يصح استخدام الفعل المتعدي دونه مذكورا أو محذوفا. وقد نص ابن السراج على ذلك بقوله: "ولا تتم هذه الأفعال المتعدية، ولا توجد إلا بوجود المفعول، لأنك إن قلت: ذكرت، ولم يكن مذكورا فهو محال، وكذلك اشتبهت وما أشبه"^(١).

وقد نص على ذلك عبد القاهر الجرجاني أيضا فقال: "... كذلك إذا عدت الفعل إلى المفعول فقلت ضرب زيد عمرا كان غرضك أن تغيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه"^(٢) وتبعهما في ذلك ابن أبي الربيع فقال: "اعلم أن الفعل الذي يتعدى إلى واحد هو كل ما يطلب بعد فاعله محلا، ولا يعقل دونه وذلك نحو ضرب، فإنه لا يعقل إلا بمضروب، وكذلك شتم وقتل لا يعقلان إلا بمفعول"^(٣).

وبعض النحاة يراه فضله يتم الكلام دونها، وقد نص على ذلك ابن عصفور فقال: "المفعول به هو كل فضلة انتصبت عن تمام الكلام"^(٤). وكان المبرد أقرب إلى القول بأنه فضله يمكن الاستغناء عنه إذا استغنيانا عن الفائدة الفرعية التي يضيفها إلى الكلام، وجعله في مرتبه ظروف الزمان والمكان والحال والتمييز وسائر المفعولات

(١) ابن السراج: الأصول ١/١٧١.

(٢) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٣) ابن أبي الربيع: السيط ١/٤١٦.

(٤) ابن عصفور: المقرب ١/١١٣.

يقول: " فإذا قلت: ضرب عبد الله زيدا" فإن شئت قلت: ضرب عبد الله، فعرفتني أنه قد كان منه ضرب، فصار بمنزله قام عبد الله، إلا أنك تعلم أن الضرب قد تعدى إلى مضروب، وأن قولك قام لم يتعد فاعله. فإذا قلت: ضرب عبد الله زيدا أعلمتني من ذلك المفعول وقد علمت أن ذلك الضرب لابد من أن يكون وقع في مكان وزمان، فإن قلت: (عندك) أوضحت المكان، فإن قلت (قائما) عرفتني الحال منك أو منه. فإن قلت (قاعدا) أبنت عن حالك أو حاله. وقد علمت أن ذلك الضرب إما أن يكون كثيرا، وإما قليلا، وإما شديدا وإما يسيرا، فإن قلت: ضربا شديدا، أو بينت فقلت: عشرين ضربة زدت في الفائدة، فإن قلت لكذا أو من أجل كذا أفدت العلة التي بسببها وقع الضرب، فكل هذا زيادة في الفوائد، وإن حذف استغنى الكلام^(١).

ورأى ابن السراج فيما نرى هو الرأي؛ لأن الفعل المتعدى يطلب مفعوله على وجه اللزوم، إذ لا يمكن ذكر الفعل المتعدى بنفسه دون تصور المفعول الذي تعدى إليه. والمبرد نفسه قد أدرك ذلك حين قال: " إلا أنك تعلم أن الضرب قد تعدى إلى مضروب" فالمفعول به إن لم يكن مذكورا كان مقدرا، أو محذوفا لأغراض بلاغية ستأتى الإشارة إليها.

وحكم المفعول به النصب، وقد قدم بعض النحاة تعليلا لذلك، فقال المجاشعي (ت ٤٧٩ هـ): " نصبوه للفرق بينه وبين الفاعل"^(٢). وقال ابن هشام: " واعلم الآن ان المفعول منصوب أبدا، والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحد والرفع ثقل، والمفعول يكون واحدا فأكثر، والنصب خفيف، فجعلوا الثقل للقليل والخفيف للكثير قصدا للتعادل"^(٣). وكلا التعليلين متهافت، ولا حاجة إليه، ولا أثر له في الاستخدام اللغوي الصحيح.

واختلفوا في ناصبة، فالبصريون على أنه الفعل. والكوفيون على أنه الفعل والفاعل جميعا. ومن الكوفيين من رأى أنه الفاعل وحده وهو هشام بن معاوية.

(١) المبرد: المقتضب ١١٦/٣.

(٢) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص ١١٩.

(٣) ابن هشام: قطر التدى ص ٢٠١.

ومنهم من رأى أنه معنى المفعولية، وهو خلف الأحمر^(١). قال الشيخ خالد الأزهرى " والكل حجة : فحجة البصريين أن أصل العمل للأفعال ، وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما، والدوران يفيد العلية. وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشئ الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر. وحجة خلف أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير القائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشئ أولى من غيرها. ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره"^(٢).

ورأى ابن الأنبارى أن قول الكوفيين ليس بصحيح ، وعلل لذلك بقوله : وذلك لأن الفاعل اسم كما أن المفعول كذلك، فإذا استويا في الاسمية، والأصل في الاسم ألا يعمل فليس عمل أحدهما في صاحبة أولى من الآخر، وإذا ثبت هذا وأجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ماله تأثير لا تأثير له فدل على أن العامل هو الفعل فقط"^(٣).

وذكر ابن أبى الربيع أن ثمة أفعالا تقتضى أن يكون فاعلها عاقلا والمفعول عاقلا أو غير عاقل، وأفعالا يكون فاعلها عاقلا وغير عاقل، أما مفعولها فلا يكون إلا عاقلا . يقول : " وذلك أن من الأفعال أفعالا يكون المرتفع بعدها عاقلا لا غير، ويكون المنصوب بها عاقلا وغير عاقل. وثم أفعال بعكس ذلك يكون منصوبا عاقلا لا غير، ويكون المرتفع بها عاقلا وغير عاقل. فمثال الأول : كرة وأحب، ورضى وما أشبهها فإن فاعل كرة وأحب ورضى لا يكون إلا عاقلا، ويكون المفعول عاقلا وغير عاقلا فتقول : كره زيد الفرس، وكره زيد عمرا، وأحب محمد خالدا، وأحب محمد الثوب... ومثال الثانى : أعجب. واسخط وارضى، فالمفعول لهذه وما أشبهها لا يكون إلا عاقلا، والفاعل يكون عاقلا وغير عاقل"^(٤).

على أن سيبويه قد أشار إلى أن الفعل يتعدى إلى غير ما هو له إيجاز أو : مجازا، يقول سيبويه : ".... ومما جاء في اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده

(١) أنظر في تفصيل هذا الخلاف ابن الأنبارى : الإنصاف ٢٩١/١، والرضى : شرح الكافية ١٢٨/١، والسيوطى : همع الهوامع ١٦٥/١.

(٢) خالد الأزهرى : شرح التصريح على التوضيح ٣٠٩/١.

(٣) ابن الأنبارى : أسرا العربية ص ٨٦.

(٤) ابن أبى الربيع : البسيط ٢٢٩/١.

(وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) ، إنما يريد أهل القرية فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هنا^(١). وقال: ".... ومن ذلك قولهم أكلت أرض كذا وكذا"، وأكلت بلدة كذا وكذا، وإنما أراد أصاب من خيرها وأكل من ذلك وشرب، وهذا الكلام كثير^(٢).

والنحاة على أن حق الفاعل أن يكون غير المفعول، إلا إذا كان المفعول ضميراً منعكساً يعود على الفاعل، أو فيه ضمير يعود عليه، أو كان الفاعل ضمير المفعول يقول ابن السراج: "وحق الفاعل أن يكون غير المفعول.... فان أردت هذا المعنى قلت: ضرب زيداً نفسه وضرب زيد نفسه، فإن لم تجسئ بالنفس فلا بد من إظهار المكنى ليقوم مقام ما هو منفصل من الفعل؛ لأن الضمير المنفصل بمنزلة الأجنبية فتقول: ضرب زيداً هو، وضرب زيد إياه^(٣).

ويمكننا الآن أن ننتقل إلى الظواهر التركيبية في هذه الصورة:

أ- المطابقة:

حكم إفراد الفعل مع فاعله في هذه الصورة، وتذكيره أو تأنيثه له، حكمه في الصورة الثانية، ولا مطابقة بين الفاعل والمفعول.

ب- التقديم والتأخير:

مرتبه المفعول به بعد الفعل والفاعل نحو قوله تعالى: (وَوَرِثَهُ سُلَيْمَانُ حَاوِثًا) ويجوز أن يتوسط المفعول به بين الفعل المتصرف والفاعل نحو قوله تعالى: (وَلَقَدْ جَاءَ آلُ فِرْعَوْنَ الْمَطَرُ). ونحو: خاف ربه عمر. أو يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل جميعاً نحو قوله عز وجل: (فَرِيقًا هَدَى) ^(٤). وقد رأى ابن أبي الربيع أن الأصل في المفعول به جواز التقديم والتوسط والتأخر^(٥). وقال سيبويه: "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى

(١) سيبويه: الكتاب ٢١٢/١.

(٢) السابق ٢١٤/١، وانظر ابن السراج: الأصول ٢٥٥/٢.

(٣) ابن السراج: الأصول ٢٤١/٢.

(٤) الفارسي: الإيضاح ص ٦٤، الزجاجي: الجمل ص ١٠، والمجاشعي ص ١١٨، وابن دحمة: قطر الندى ص ١٨٤.

(٥) ابن أبي الربيع: البسيط ٢٢٨/١.

في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما، وهو عربى جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا بهمانهم ويعينانهم^(١). وقال السيوطى: إذا قدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور نحو: (إياك نعبد وإياك نستعين)، أى: لا غيرك^(٢).

وقد تعرض للمفعول به أمور توجب تأخره أو تقدمه أو توسطه، فيجب التزام الأصل فيه بتأخيره عن الفعل والفاعل في المسائل الآتية^(٣).

- ١- إذا كانا كلاهما ضميرين نحو: أكرمته.
 - ٢- إذا كان المفعول به مصدرا مؤولا من أن والفعل أو أن ومعمولها نحو: أريد أن أكرمك، وعرفت أنك منطلق.
 - ٣- إذا لم يكن في اللفظ ما يدل على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر، نحو: ضرب موسى عيسى، أو: ضرب هذا هذا، فإن وجدت قرينة معنوية نحو: أضنت سعدى الحمى، أو لفظية نحو: ضربت موسى سلمى، أو: ضربت هذه هذا جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخره عنه لأمن اللبس، أما إذا لم يؤمن اللبس فلا بد من حفظ المرتبة.
 - ٤- إذا كان للفاعل مفسر أو كان المفعول مفسرا له نحو: ضرب القوم بعضهم بعضا، وضرب بعض القوم بعضا.
- ويجب توسطه بين الفعل والفاعل إذا كان المفعول ضميرا، وكان الفاعل اسما ظاهرا نحو: ضربنى زيد، لأنه لو قيل، ضرب زيد إياى لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله، وذلك لا يجوز^(٤). ويجب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل جميعا في مسألتين^(٥).

(١) سيوبه: الكتاب ٣٤/١.

(٢) السيوطى: همع الهوامع ١٦٦/١.

(٣) أنظر المبرد: المقتضب ١١٨/٣، والرضى: شرح الكافية ١٢٨/١، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٧٧/٢، وابن هشام: قطر ١٨٥-١٨٦، وأوضح المسالك ٣٧١/١.

(٤) ابن هشام: قطر الندى ص ١٨٥.

(٥) الفارسي: الإيضاح ٦٥/١، والرضى: شرح الكافية ١٢٨/١، وابن هشام: قطر الندى ص ١٨٦، والسيوطى: همع الهوامع ١٦٦/١.

١- إذا كان اسم استفهام، أو مضافا إلى اسم الاستفهام، أو كم الخبرية نحو: ما أردت؟ ومن ضربت؟ وأيهم ضربت، و غلام من رأيت، وكم غلام ملكت؟. هذا هو مذهب البصريين. أما الكوفيون فلا يلزمونه الصدارة، ويجوز عندهم أن تقول: تصنع ماذا؟^(١). وحكى الأخفش أنه يجوز تأخير (كم) الخبرية عن الفاعل في لغة رديئة نحو: ملكت كم غلام؟^(٢).

٢- إذا كان فعله أمر تسبقه الفاء نحو: (بل الله فاعبد)، (وربك فكبر). ثم إن المفعول في هذه الصورة قد يلزم ألا يتوسط، ويجوز أن يتقدم أو يتأخر، وذلك إذا كان الفاعل ضميرا والمفعول به اسما ظاهرا، نحو: ضربت زيدا، فيمتنع هنا التوسط؛ إذ لا يجوز أن تأتي بالضمير منفصلا وأنت قادر على أن تأتي به متصلا، ويجوز التقديم فتقول: زيدا ضربت^(٣).

وقد يلزم أيضا ألا يتأخر، ويجوز فيه التقدم والتوسط نحو: ضرب زيدا غلامه، فيمتنع هنا ضرب غلامه زيدا؛ لأن الضمير فيه يعود عندئذ على متأخر لفظا ورتبه، وهو غير جائز إلا في أبواب مخصوصة^(٤)، ويجوز زيدا ضرب غلامه. قال الرضى: "و أجازه البصرية، وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي"^(٥). فإذا توسط المفعول بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي أدى إلى جواز تأنيث الفعل نحو قال: (لقد ولد الأخیطل أم سوء)، وحضر القاضي امرأة^(٦).

(١) السيوطي: همع الهوامع ١/١٦٦.

(٢) السابق نفسه.

(٣) ابن أبي الريع: البسيط ١/٢٧٧.

(٤) السابق نفسه.

(٥) الرضى: شرح الكافية ١/١٢٩.

(٦) ابن هشام: أوضح المسالك ١/٣٥٧.

ج- الحذف

النحاة على أنه يجوز حذف الفعل مع فاعله، وذكر المنصوب وحده. إن دل على المحذوف قرينة مقالیه أو مقامية، فإن لم تكن قرينه فلا حذف، فلا يجوز مثلاً أن تقول: زيدا وأنت تريد اضرب زيدا، وليس ثمة قرينه تدل عليه^(١)؛ لأن ما يجوز تقديره لا يحصى ولا يضبط، فإن دلت على المحذوف قرينه لفظية كأن يقول شخص من أضرب؟ فتقول زيدا، أو دلت عليه قرينه مقامية كقولك لمن تأهب للسفر حاجا: مكة بإضمار تريد، وخيرا، لمن ذكر رؤيا، أى: رأيت خيراً، جاز الحذف^(٢).

وهم أيضا على أن المفعول به يجوز حذفه، وقد يمتنع، فامتناعه إذا كان مجابا به نحو: ضربت زيدا في جواب من قال: من ضربت؟ إذ هو مناط الفائدة والمقصود بالكلام^(٣). وجوازه على ضربين: أحدهما: أن يحذف اختصارا فيكون منويا مع حذفه. والثاني أن يحذف اقتصارا فلا ينوى قصدا للإطلاق والتعميم أو الإباحة، أو العناية بإثبات الفعل لفاعله كقولك: يعطى زيد ويمنع أو ينفع ويضر، وكقوله تعالى: (كُلُوا وَاشْرَبُوا)^(٤). وقد يكون الحذف قصدا للإيجاز في نحو: اسمعوا وأطيعوا، والمشكلة في نحو قوله تعالى: (وَأَن إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ، وَأَنَّهُ هُوَ أَضَعَكَ وَأَبْغَىٰ). والجهل به كقولك: ولدت فلانة وأنت لا تدري ما ولدت^(٥).
.....الخ.

د- الزيادة

أشار بعض النحاة إلى أن الباء تزداد كثيرا في المفعول مع بعض الأفعال، فقال أبو على الفارسي: "وقد تزداد في الأفعال المتعدية حروف الجر، وذلك قولك: قرأت

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١٢٥/٧.

(٢) أنظر: ابن يعيش: شرح المفصل ١٢٥/٧، والرضي: شرح الكافية ١٢٩/١، وابن هشام: شذور الذهب ص ٢١٤، وابن عقيل: شرح ابن عقيل ١٥٦/٢، والسيوطي: همع الهوامع ١٦٨/١.

(٣) الرضي: شرح الكافية ١٣١/١.

(٤) الرضي ١٣١/١، وابن عصفور: المقرب ١١٤/١، والسيوطي: همع الهوامع ١٦٧/١.

(٥) السيوطي: همع الهوامع ١٦٧/١، وأنظر: عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص ١٥٤.

بالسورة، وألقى بيده^(١). وقال السيوطي: "تزداد الباء كثيرا في مفعول عرفت ونحوه"^(٢).

الصورة الخامسة

{ جار ومجرور }
فعل + فاعل + مفعول به + ظرف

تتألف هذه الصورة من فعل يقع مسندا واسم يقع فاعلا له، أو مسندا إليه، واسم يقع مفعولا به مسرحا، وجار ومجرور يقتضيهما الفعل، أو ظرف. والفعل في هذه الصورة من حيث صيغته فعلان: أصلى الصيغة، ومنقول عن الصورة الرابعة. فأما أصلى الصيغة فنحو: عصمه منه، وفوضه إليه، وفاوضه فيه، وأوصاه به، ووهبه له، وحثه عليه... وأما المنقول عن أفعال الصورة الثالثة فبالهمزة نحو: أنجاه منه، وأحله له، وأجاءه إليه، وأعاده به، وأقدره عليه، وأولجه فيه، وأذهب عنه. وبالتضعيف نحو: حرمه عليه، وشفعه فيه، ورغبه عنه، وعوده به، وشوقه إليه، وحكمه فيه، وفرحه به وآخره عنه، وحمسه له، وعوده عليه، وأما المنقول منها عن أفعال الصورة الرابعة فبالهمزة نحو: أدراه به: وأكرهه عليه، وبالتضعيف نحو: حببه إليه، وقسمه بينهم..... الخ.

ولعلني ألفت هنا إلى أن من الأفعال المنقولة ما يجوز النقل فيه بالهمزة والتضعيف معا دون أن يتأثر المعنى كما في نحو: أنجاه ونجاه منه، وأعاده وعوده منه، وأوصاه ووصاه به، واشتمه وشتمه به، وأقدره وقدره عليه، وأمكنه ومكنه منه وأفرحه به، وقد يختلف المعنى فيكون للمنقول بالهمزة في بعض الأفعال معنى يختلف عنه إذا نقل بالتضعيف نحو: أكرهه على الأمر بمعنى قهره وغلبه عليه، وكرهه إليه: جعله كريها إليه، فضلا عن أن حرف الجر معه قد تغير فكان في الأول (على) وفي الثاني (إلى). وقد نقل الفارسي عن أبي عثمان المازني قوله: ولا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل منه^(٣). وجعل ابن السراج ذلك

(١) أبو علي الفارسي: الإيضاح ص ١٧١.

(٢) السيوطي: همع الهوامع ١/١٦٧.

(٣) أبو علي الفارسي: الإيضاح ص ١٧٦، وانظر: السهيلي: نتائج الفكر في النحو. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا (القاهرة ١٩٨٤) ص ٣٢٨.

قياسا في كل الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد فقال: والأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد كلها إذا نقلتها من فعل إلى أفعال كانت من هذا الباب، تقول: أضربت زيدا عمرا، أى: جعلت زيدا يضرب عمرا، فعمره في المعنى مفعول لزيد^(١).

على أن أغلب النحاة لم يفرد الفعل في هذه الصورة الخامسة بحديث يبرز خصائصه الصرفية والتركيبية، وعلاقته بالعناصر التركيبية الأخرى المشتركة معه في الحدث، وكل ما نجده عند هؤلاء إشارة مقتضبة إلى هذا النوع من الأفعال في معرض حديثهم عن قسم من الأفعال يتعدى إلى مفعولين، الثاني منهما مقيد بحرف الجر، ثم حذف فعل الفعل فيه النصب. وقد سبق سيبويه إلى ذلك ونقله عنه كثير من النحاة، قال: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدا درهماً، وكسوت بشرا الثياب الجياد، ومن ذلك: اخترت الرجال عبد الله، ومثل ذلك قوله جل وعز (واختار موسى قومه سبعين رجلاً) ، وسميته زيدا، وكنيت زيدا أبا عبد الله، ودعوته زيدا إذا أردت دعوته التي تجرى مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدا.... وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة فتقول: اخترت فلانا من الرجال، وسميته بفلان، كما تقول: عرفته بهذه العلامة، وأوضحته بها، وأستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل"^(٢).

وظاهر أن سيبويه فصل بين ما يتعدى بنفسه إلى مفعولين نحو: أعطى وكسا، وما يتعدى إلى أحدهما بحرف الجر وإلى الآخر بنفسه، والذي دعاه إلى الجمع بينهما في باب واحد أنه يجوز في النوعين جميعا الاقتصار على المفعول الأول. وقد أشار سيبويه أيضا إلى المنقول من الأفعال الثلاثية المتعدية بحرف الجر. بالهمزة أو التضعيف، ولفت إلى صحة أن ينقل فعل واحد يتعدى بحرف الجر بإحدى وسيلتي النقل: الهمزة أو التضعيف، فقال: "تقول: دخل وخرج وجلس،

(١) ابن السراج: الأصول ١/١٢٢.

(٢) سيبويه: الكتاب ١/٣٧-٣٨.

فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شئ من هذا قلت: أخرجته وادخله، وتقول: فزع وأفرعته، وخاف وأخفته، وجال وأجلته، وجاء وأجأته. وقد يجنى الشئ على فعلت فيشرك أفعلت، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا، وذلك قولك: فرح وفرحته، وإن شئت: أفرحته، وغرم وغرمته، وأغرمته إن شئت^(١).

ونص سيبويه أيضا على أن هذا النوع من الأفعال التي نقدمها في هذه الصورة يقتضى حرف جر لا يصح استخدامه إلا به، وفرق بين حرف جر زائد لا يقتضيه الفعل، وحرف جر لازم يحتاج إليه الفعل، قال: "وكما تقول: نبئت زيدا يقول ذاك أى عن زيد، وليست عن وعلى ههنا بمنزله الباء في (كفى بالله شهيدا)، وليس بزيد، لأن عن وعلى لا يفعل بها ذاك ولا بمن في الواجب"^(٢). وقد شرح السيرافي مقالة سيبويه بقوله: "وأما الذى يقتضيه معنى الكلام فنحو قولك: نبئت زيدا فعل كذا وكذا، نبئت عن زيد؛ لأن نبئت في معنى أخبرت. والخبر يقتضى عن في المعنى، وكذلك أمرتك الخير، الباء مقدرة؛ لأن الأمر لا يصل إلى المأمور به إلا بحرف. فأراد سيبويه أن (عن) المحذوفة في قولك: نبئت زيدا. و (على) المحذوفة في قوله: آليت حب العراق، ليستا زائدتين، وأن المعنى محوج إليهما بأن قال على وعن لم يزاذا قط ولا واحدة منهما، ولم يدخل إلا لمعنى يحوج إليه الكلام، فإذا وجدناها في شئ ثم فقدناها علمنا أنها مقدرة، كأنهم قالوا: نبئت عن زيد. ثم قالوا: نبئت زيدا، علمنا أن (عن) مقدرة. ولو لم تكن مقدرة عند حذفها كانت زائدة عند ذكرها، وهى لم تكن قط زائدة كزيادة الباء في كفى بالله. وليس أخوك بزيد. ومعنى قوله: "ولا بمن في الواجب" يريد أن "من" سبيلها في الواجب أنها تدخل لمعنى، فإذا حذففت فهى تراد كنحو قولك: اخترت الرجال زيدا ي زيد: من الرجال"^(٣). وقد نص ابن يعيش من بعد على ذلك أيضا فقال: "...

(١) السابق: ٥٥/٤.

(٢) السابق نفسه ٣٨/١.

(٣) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣٠٩/٢-٣١٠.

وليس كذلك عن في قولك: أخبرت زيدا عن عمرو؛ لأن حرف الجر هنا دخل لأن اللفظ محوج إليه، فإذا حذفته كان في تقدير الثبوت، إذ لا يصح اللفظ إلا به^(١). وقد مضى كثير من النحاة على نهج سيبويه في الإشارة المقتضبة إلى هذا النوع من الأفعال الذي يتعدى إلى مفعولين أحدهما مسرح والآخر مقيد بحرف الجر، حيث يجوز فيه حذف حرف الجر فيعمل الفعل في الاسم النصب^(٢). وقد انتهى الأمر بابن هشام إلى اعتبار هذا النوع من الأفعال قسما خاصا من أقسام الفعل في التعدى، يتعدى إلى مفعولين أحدهما مسرح من حرف جر أى مطلق منه، والثاني تارة مسرح منه وتارة مقيد به^(٣). فجعل جواز حذف حرف الجر منه أصلا يوازي تقييده به، متبعا في ذلك ابن عصفور الذي جعل هذا النوع من الأفعال قسما مستقلا من أقسام الفعل في التعدى. فقد نقل السيوطي عن ابن عصفور في شرح الجمل قوله: ".....وقسم يتعدى إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر نحو: اختار، واستغفر، وأمر، وسمى، وكنى، ودعا"^(٤). فذكر له ستة أمثلة ذكرها ابن هشام أيضا، وزاد عليها أربعة أخرى هي: صدق، بتخفيف الدال، نحو: صدقته في الوعد، وزوج نحو: (وزوجناهم بحور عين)، وكال، نحو: كلت لزيد طعامه، ووزن نحو: وزنت لزيد ماله^(٥). ثم ذكر خمسة أمثلة أخرى هي: أنبا، ونبا، واخبر، وخبر، وحدث. إذا لم يتضمن أى منها معنى اعلم وقال ابن هشام: " وإنما أصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنيين: إلى الأول بنفسها، وإلى الثاني بالباء، أو عن، نحو: أنبئهم بأسمائهم"^(٦).

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٦٢/٧.

(٢) أنظر: المبرد المقتضب ٣٢٠/٢، ابن السراج: الأصول ١٧٧/١-١٧٨، والزجاجي: الجمل ص ٢٨، والفارسي:

الإيضاح ص ١٧٠-١٧١، والمجاشعي: شرح عيون الإعراب ص ١٢٤-١٢٥ وابن يعيش: شرح المفصل

٦٣/٧، والرضي: شرح الكافية ٢٧٣/٢.

(٣) ابن هشام: شذور الذهب ص ٣٦٩.

(٤) أنظر: السيوطي: الأشباه والنظائر ٩١/٢.

(٥) ابن هشام: شذور الذهب ص ٣٦٩ وما بعدها، وأنظر: معنى اللبيب ٥٢٥/٢.

(٦) السابق ص ٣٧٦-٣٧٧.

وهذه الأمثلة هي التي تتردد في كتب النحو لا يكاد النحاة يزيّدون عليها شيئاً. وقد زاد السيرافي (عرف) إذا كان بمعنى شهرته حتى عرف به. قال " ولا يجوز حذف الباء في عرفته بزید"^(١). وزاد الرضى: يبغى، كسب، يألُو، زاد، نقص"^(٢). ثم لا نجد بعد ذلك زيادة.

وقد استدل ابن أبى الربيع على أن الأصل في هذه الأفعال جميعاً حرف الجر بثلاثة أشياء: بالكثرة عند جمهور العرب، والاطراد، والنظير^(٣).

والأفعال في هذه الصورة قسمان:

١- أفعال تقتضى كل العناصر الجميلة اقتضاء لازماً، وهى نوعان:

أ- نوع لا يستخدم ابتداءً إلا مصحوباً بكل العناصر الجميلة التى يقتضيها، فإذا حذف عنصر منها صارت الجملة غير صحيحة نحويًا، وغير دالة على معنى يحسن السكوت عليه نحو: اضطره إلى الأمر، ووصاه به، ونهاه عنه، وأمده به، وداوله بينهم.

ب- ونوع يجوز معه حذف أحد العنصرين: الثالث (المفعول به) أو الرابع (الجار و المجرور أو الظرف) أو هما معاً، وتظل الجملة صحيحة نحويًا، لكن المعنى لا يبقى على حالة، بل يتغير. فمما يؤدى فيه حذف الجار والمجرور أو الظرف إلى تغير المعنى مع بقاء الجملة صحيحة نحويًا: حده عن الأمر بمعنى: صرفه، فإذا قلت: حده كان المعنى: أقام عليه الحد. ومثله: أرادته على الأمر بمعنى حمله، وأراد الشئ بمعنى شاءه، ومنه: حاكمه إليه وحاكمه، وقسمه، ورده إليه أو عليه، ورده، وألقاه عليه أو إليه، وألقاه، وأخذه به أو عليه وأخذه، وأنهاه إليه وأنهاه، وبدله به وبدله وضربه له أو عليه وضربه.

(١) السيرافى: شرح كتاب سيبويه ٣٠٦/٢ - ٣١١.

(٢) الرضى: شرح الكافية ٢٧٣/٢

(٣) ابن أبى الربيع: البسيط ٤٢٧/١ - ٤٢٨/١، ٤٥١.

ومما يؤدي فيه حذف المفعول به إلى تغير المعنى مع بقاء الجملة صحيحة :
قدره عليه وقدر عليه ، وأحاطه به وأحاط به ، وأشهده عليه وأشهد عليه ، وكفه عنه
وكف عنه ، ورجعه إليه ورجع إليه .

وثمة أفعال يؤدي فيها حذف العنصر الرابع (الجار والمجرور أو الظرف)
إلى تغير المعنى ، فإذا حذفنا الثالث تغير المعنى ثانيا ، فنحن نقول أسلمه إليه بمعنى
دفعه إليه ، أو فوضه فيه ، فإذا قلت : أسلم فلانا كان بمعنى خذله ، فإذا انتهيت إلى
القول : أسلم فلان ، كان بمعنى انقاد ، أو دخل في الإسلام . ومنه أيضا : أظهرته عليه
بمعنى أعنته ونصرته ، أو أطلعت عليه ، ثم نقول : أظهرت الشئ بمعنى بينته ، ثم
يقال : أظهر القوم أى : ساروا في الظهيرة ، ومنه : أوحاه إليه : ألقاه ، وأوحى
بالشئ : أسرع ، وأوحى القوم : صاحوا .

وظاهر أن حذف أحد العناصر الجمالية مع هذا النوع من الأفعال يغير المعنى
فذكره لازم إذا أريد المعنى الذى يحتاج إليه .

٢- أفعال لا تقتضى غير الفاعل اقتضاء لازما ، ويجوز في العنصرين الثالث والرابع
الاقتصار على أحدهما ، أو الاستغناء عنهما معا إذا كان في المقام أو المقال ما يدل
على أحدهما ، أو عليهما معا ^(١) . ويدخل في هذا النوع الأفعال الخمسة عشر التى
ذكرها ابن هشام وترددت في كتب النحاة من قبل ومن بعد وهى : اختار -
استغفر - أمر - سمى - كنى - دعا - صدق - زوج - كال - وزن - أنبأ - نبأ - أخبر -
خبر - حدث على ألا يتضمن واحد من الأفعال الخمسة الأخيرة معنى علم .
ويدخل فيها أيضا ما زاده السيرافى والرضى : عرف بشرطه ، يبغي - يألو -
كسب ، زاد ، نقص .

ويبدو أن الأفعال في هذه الصورة تجمع بين خصائص الأفعال في كل من
الصورتين الثالثة والرابعة ، فإذا أردنا أن نختبر انطباق العلامات التى ذكرناها
للأفعال في الصورتين على الأفعال في هذه الصورة تبين لنا ما يأتى :

٢- لا يبنى من هذه الأفعال اسم مفعول تام ؛ إلا فيما يمكن فيه حذف الجار
والمجرور . ولا بد عندئذ من التنبيه إلى اختلاف المعنى في نحو : مردود ، ومردود

(١) ابن عصفور : المقرب ١/١٢١ .

إليه أو عليه، وماخوذ به أو عليه.. الخ. فإذا ورد اسم لمفعول دون المجرور في بعض الاستعمالات في نحو: معان، أو موفق، أو مفتون..... كان مقدرا، أو محذوفا لدلاله الحال أو المقال عليه، أو لغرض من الأغراض البلاغية كالجهل به..... الخ.

٢- يجوز أن تتصل بالأفعال في هذه الصورة هاء ضمير غير المصدر نحو: زيد أوصيته بعمر، والغلام وهبته له، والخير أنهيته إليه. وقد نص بعض النحاة على أن هذه العلامة تميز الفعل المعدى إلى مفعول به فأكثر^(١).

٣- يجوز أن يكون من العلامات الدالة على هذا النوع من الأفعال أن تجعل المفعول به مبتدأ، ثم تخبر عنه باسم مفعول مقيد بحرف الجر مصوغ من مصدر الفعل نحو: الأمر مفوض إليك، أو منهي عنه، أو موكول إليك، أو مقدور عليه أو له، أو محظور عليه... الخ. والفرق بين الفعل في هذه الصورة والفعل في الصورة السابقة عليها أن اسم المفعول مقيد هنا بحرف الجر، وهو غير مقيد هناك.

٤- إذا بنيت الأفعال في هذه الصورة للمفعول كان المفعول به هو النائب عن الفاعل لا الجار والمجرور. قال ابن هشام: "والمفعول به عند المحققين مقدم في النيابة على غيره وجوبا"^(٢).

ه- ترد الأفعال في هذه الصورة على الأوزان الآتية: لكنها لا تختص بها:

أ- فَعَلَ ومضارعه المفتوح العين نحو: وهبه له، ومكسورها نحو: صرفه عنه، ومضمومها نحو: أمره به، حثه عليه.

ب- فَعَلَ يَقَعْلُ نحو: أمنه على أهله.

ج- أَفَعَلَ، نحو: أنجاه منه.

د- فَعَلَ نحو: فوضه إليه، شوقه إليه.

هـ- فاعَلَ، دالا على المشاركة وغير المشاركة نحو: باراه في الأمر ونازعه فيه. وبأبعه على الأمر وجاهره به، وحاكمه إليه، راوده عليه.

و- افتعل نحو: ارتضاه له.

(١) الأشموني: شرح الأشموني ١/١٩٥.

(٢) ابن هشام: لدور الذهب ص ١٦٠.

ز- استفعل نحو: استغفرت الله من ذنبي.

٦- الأفعال في هذه الصورة تكون علاجا وغير علاج نحو: قذفه به، أولجه فيه، كفه عنه، ساقه إليه، ألقاه فيه، ضربه به أو له، أو: عليه، ونحو أدراه به، أثره عليه، رضيه له، سماه به.

٧- من الممكن رصد بعض المجالات الدالية التي تستخدم فيها هذا الأفعال ومنها:

أ- الأفعال الدالة على المنع: نحو: منعه من، نهاه عن، حرمه على، صرفه عن، عصمه من، كفه عن، حده عن، رده عن، حسره عن.

ب- الأفعال الدالة على الحتم والإجبار، نحو: حتمه على، أجبره على، طبعه على، جبله على، فرضه على، أكرهه على، أرادته على، حملته على، كتبه على، اضطره إلى.

ج- الأفعال الدالة على الإخبار، أخبره وخبره به، أنبأه ونبأه به، حدثه به أوحاه إليه، أطلعه عليه، قصه عليه، قال له، خاطبه فيه، آذنه به.

د- الأفعال الدالة على التحريض والحث، نحو: ألبه على، حثه على، حرضه على، حفزه إلى.

هـ- الأفعال الدالة على التمكين والعون نحو: مكنه من، أعانه على، أمد به، قدره على، دله على، حكمه في، أظهره على عدوه، أظفره به أو عليه. أحله له، وكله فيه، فوضه إليه، خصه به، أمره على، أيده به، أتاحه له هياه له، جهزه به.

و- الأفعال الدالة على الإبداع والتغيير نحو: أبدله به، خلطه به، كشفه عنه، لفته عنه، فتنه به.

..... الخ.

وحروف الجر التي تقتضيها الأفعال في هذه الصورة نوعان:

١- حروف جر لا يمكن استبدال غيرها بها، فهي لا تستخدم إلا مع حرف جر بعينه ومن هذه الأفعال: عصمه منه، نهاه عنه، جبله عليه، حاجة فيه، مكنه منه، ارتضاه له....

٢- حروف جر يمكن استبدال غيرها بها وهي نوعان:

أ - نوع لا يؤدي فيه استبدال حرف جر بآخر (أو بظرف) إلى تغيير المعنى . ومنه
قربه منه أو إليه أو عنده . و أبدله به أو منه . أسلمه أو سلمه له أو إليه . ووكله
في الأمر أو عليه وساقه إليه أو له

ب- ونوع يؤدي فيه إلى تغيير المعنى نحو . فتنه به أو عنه . وفرضه عليه أو له .
ولفته إليه أو عنه ، ورضيه له أو منه ، وسخره له أو عليه ورده إليه أو عليه ،
وبعثه إليه أو عليه أو منه ، وأخذه به أو عليه .

على أن من اللازم أن أشير بعد هذا إلى أن ثمة أفعالا تتعدى إلى مفعولين
كلاهما مقيد بحرف الجر، وهي نوعان: أفعال تقتضيها مقيدان نحو: ذهب به
إليه . توسل به إليه ، تشفع به إليه ، ضرب فيه بسهم ، حمل على نفسه في السير ،
شهد عليه به ، تفرق به عنه ، أجلب عليه به ، (تظاهرون عليهم بالآثم
والعدوان) ، (يفرقون به بين المرء وزوجه) وأفعال يجوز أن يستبدل
بأحدها آخر غير مقيد بحرف جر نحو رمى بحبله على غاربه . اسر إليه بالمودة .
ألقي إليه به ، أفتدى به منه ، قذف به عليه ، عاذ به منه ، أصلح له فيه .

والمتتبع لاستعمال أفعال هذه الصورة في النصوص والمعجمات اللغوية يدرك
أنه لا بد من النظر في العلاقة البرادجماتية (= الرأسية) بين أنواع الأسماء التي
تتعاقب في موقع المفعول به ، وفي موقع المجرور من كونها دالة على ذات أو معنى .
على عاقل أو غير عاقل ، على حي أو غير حي إذ الخلط فيه يؤدي إلى الوقوع في
الخطأ ، أو تغيير المعنى . وسوف أورد الآن نماذج من هذه الأفعال يؤدي فيها
استبدال مفعول به بآخر إلى اختلاف المعنى :

١- اسلم أمره إليه (فوضه) / أسلم الكتاب إليه (ناوله) .

- بعثه على الشئ (حملة عليه) / بعث عليه البلاء (أحله)

- أخذ عليه الأرض (ضيقتها) / أخذ عليه الإسراف (عابه)

- وكل الشئ أو الأمر إلى فلان (سلمه أو فوضه) / وكل فلانا إلى رأيه
(تركه ولم يعنه)

- قدر الله الأمر على فلان (جعله له وحكم عليه به) / قدر الله الرزق عليه
(ضيقه)

- عرض السيف على القوم (أراهم إياه) / عرض القوم على السيف (قتلهم).
- حمل الشئ على الشئ (أحقه به) / حمل فلانا على الأمر: (أغراه به).
- ضرب عليه حصارا أو نطاقا (حاطه به) / ضرب عليه خراجا (فرضه).
- ألقى إليه بالا (اكثرث) / ألقى إليه السلام (حياه) / ألقى إليه السمع (أصغى).

٢- أظهره على السر (أطلعه) أظهره على عدوه (أعانه ونصره).

- أخذ فلانا بذنبه (عاقبه وجازاه) / أخذ فلانا بالأمر (ألزمه به).

- جاهره بالعداره (بادأه) / جاهره بالأمر (عالنه).

- نزع يده من جيبه (أخرجها) / نزع يده من الطاعة (عصى).

- راود المرأة عن نفسها (طلب أن يفجر بها) / راوده عن الأمر (داراه).

والأصل في ترتيب العناصر اللغوية في هذه الصورة ان يذكر الفعل أولا فالفاعل فالمفعول به فالجار والمجرور أو الظرف وقد ورد الاستعمال بإعادة ترتيب بعض هذه العناصر جوازا أو جوبا. وقد تحدثنا في الصورة السابقة عن مرتبة المفعول به، وما يعرض له من أمور توجب تأخيرها عن الفعل والفاعل أو تقدمه عليهما معا أو توسطه بينهما، أو تجيز ذلك كله.

ويبقى هنا أن نتحدث عن مرتبة الجار والمجرور أو الظرف، وما يعرض له من أمور تجيز مخالفة الأصل أو توجبها. لقد نص بعض النحاة على أنه إن وجد مفعولان أحدهما مقيد بحرف الجر والآخر غير مقيد به فالأصل تقديم غير المقيد به^(١).

ولا نكاد نجد عند النحاة حديثا مفصلا عن مرتبة الجار والمجرور في هذه الصورة. فإذا تتبعنا استخدام أفعال هذه الصورة في النصوص- وبخاصة القرآن الكريم- وفي المعجمات العربية تبين لنا ما يأتي.

- ١- يمتنع توسط الجار والمجرور بين الفاعل والمفعول إذا كانا ضميرين نحو قوله تعالى : (فرحناهم إلى أمه)، (وزو جناتهم بحور محين)، - (وإدخلناهم في رحمتنا)، (فسقناهم إلى بلد مبين). لكن يجوز في هذه الحالة تقديمه على الفعل

(١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٢٧٣.

والفاعل والمفعول. نحو قوله تعالى : (وعلی الذین هادوا حرمنا کل شیء
ظهر) . ويجوز تأخيره عن هذه الثلاثة ، وهو الأصل.

٢- يجوز توسط الجار والمجرور بين الفاعل والمفعول به إذا كان كل منهما اسما
ظاهرا نحو قوله تعالى : (یوحى بعضهم إلی بعض زخرفه القول) ، أو كان
أحدهما ضميرا والآخر اسما ظاهرا نحو (یأمرکم به ایمانکم) ،
(وأوحینا إلیهم فعل الخیرات) ، (هب لی حکما) ، (قدردنا بیزکم
الموت) . ويجوز توسط الجار والمجرور بين الفعل والفاعل نحو قوله تعالى :
(فصب علیهم ربک سوطا مطایب) .

٣- وجوب التوسط أمنا للیس نحو قولک : اخترت من الرجال عشرة . قال السهيلي :
” ولو قدمت العشرة لم یحسن ، لأن المخاطب یتوهم أن المجرور في موضع النعت
للعشرة ولیس في موضع المفعول الثانی . و أيضا فإن الرجال معرفة فتقديمه أحق
بالاهتمام ”^(١).

٤- يجب تقديم الجار و المجرور على الفعل إن دخل الجار الذی یقتضیه الفعل
على ماله الصدارة كـ ” ماله ” أو ” من ” أو ” أى الاستفهامية ، نحو : بم بشرته ؟ ،
بمن زوجته ؟ ، على من حرمة ؟ فیمن رغبته ؟ ، لمن ارتضيته ؟ بم أوصيته ؟ عم
نهیته ؟ إلى من حببته ؟ على من فرضته أو : أثرته ؟ بأى شیء فرحته ؟ ولیس فى
استعمال الجار والمجرور أو الظرف في هذه الصورة ما یوجب تأخيره عن الفعل
والفاعل والمفعول.

٥- النحاة على أنه یجوز في هذه الصورة حذف المفعولين (غیر المقید بحرف الجر
والمقید به) أو أحدهما اختصارا أو اقتصارا ”^(٢) . فإن حذف أو حذف أحدهما كانا
أو كان في تقدير الثابت ”^(٣) . وهم على أن حذف حرف الجر وحده وتعدى الفعل
إلى المفعول الثانی بنفسه ونصبه إياه مقصور على السماع . یقول سیبویه :
” ولیست أستغفر الله ذنبا ، وأمرتک الخیر أكثر في كلامهم جميعا ، وإنما یتکلم بها

(١) السهيلي : نتائج الفكر ص ٢٣٠ .

(٢) ابن عصفور : المقرب ١/١٢١ .

(٣) ابن عیش : شرح المفصل ٦٧/٧ .

بعضهم... وليس كل الفعل يفعل به هذا^(١). ويقول السيرافي: "وليس كل ما كان متعديا بحرف جر جاز حذفه إلا ما كان مسموعا من العرب سماعا"^(٢). ويقول أيضا: "فكذلك ليس كل فعل يتعدى إلى مفعول بلا حرف جر، وإلى مفعول ثان بحرف جر يجوز حذف الجار من الثاني حتى يصير الفعل متعديا إلى مفعولين، ألا ترى أنا إذا قلنا: أخذت المال من زيد، لم يصلح أن تحذف (من) فتقول: أخذت زيدا المال، كما صلح أن تقول: اخترت الرجال زيدا"^(٣). على أنهم عدوا حذف حرف الجر مع المصدر المؤول من أن والفعل، أو ان ومعموليهما من الجيد. يقول المبرد: "ويقول أمرته أن يقوم يا فتى، فالمعنى: أمرته بأن يقوم إلا أنك حذفته حرف الخفض، وحذفه من (أن) جيد"^(٤).

وعلى الرغم من أن سيبويه وعددا من النحاة من بعده نبهوا إلى أن الأصل في هذه الأفعال أن تتعدى إلى الثاني بحرف الجر، ولا يجوز حذف حرف الجر منها إلا في أفعال مخصوصة سمعت عن بعض العرب^(٥)، فإن بعض النحاة جعلها قسما مستقلا من أقسام الأفعال في التعدى إلى مفعولين باطراد، حيث يتعدى فيه الفعل إلى مفعولين أولهما مسرح دائما أى: مطلق من قيد حرف الجر، والثاني منهما مسرح منه تارة، مقيد به أخرى، فجعلوا تسريح المفعول الثاني وتقييده متكافئين^(٦). وقد أشار السهيلي إلى ملحظ تركيبى عند حذف حرف الجر الذى تقتضيه هذه الأفعال، وتعدى الفعل إلى الثاني بنفسه هو: أنه يجب عندئذ تقديم المفعول الثاني الذى كان مقيدا بالحرف. قال: "فإذا حذف حرف الجر لم يكن يد من

(١) سيبويه: الكتاب ٣٨/١.

(٢) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣١٠/٢.

(٣) السيرافي شرح كتاب سيبويه ٣١٢/٢-٣١٣، وابن عصفور: المقرب ١٢١/١.

(٤) المبرد: المقتضب ٣٤/٢.

(٥) سيبويه الكتاب ٣٨/١، وابن السراج: الأصول ١٨٠/١، والزجاجي الجمل ٢٨، والسيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣٠٩/٢.

(٦) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص ١٢٤، وابن هشام: شرح ثدور الذهب ص ٢٥٢، ٢٦٩ لما بعدها.

التقديم للاسم الذى كان مجرورا نحو: اخترت الرجال عشرة، ولو قلت: اخترت عشرة قومك، أو اخترت فرسا الخيل لم يجرز^(١).

الصور السادسة

فعل + فاعل + مفعول به + مفعول به ثان

تتألف هذه الصورة من فعل يقع مسند، واسم يقع فاعلا له أو مسندا إليه، واسم يقع مفعولا به أول، واسم يقع مفعولا به ثانيا. وكلا المفعولين يقتضيهما الفعل، أو يتعدى إليهما تعديا مباشرا دون وساطة حرف الجر.

والأفعال في هذه الصورة تقسم على أسس ثلاثة: أحدهما نحوى أو تركيبى، والثانى صرفى، والثالث دلالى. واعتماد واحد منها أساسا للتقسيم لا يعنى بحال إسقاط أخويه؛ إذ لا مفر من تداخلهما أحدهما أو كليهما معه في بعض الأحيان كما سيأتى:

١ - الأساس التركيبى

تنقسم الأفعال على هذا الأساس إلى أفعال تقتضى مفعولين اقتضاء لازما واقتضاء غير لازم، فالتى تقتضيها اقتضاء غير لازم تتعدى إليهما تارة، ولا تتعدى أخرى، نحو: نقص المال ونقصته دينارا، وزاد الخير وزاده خيرا وفى القرآن الكريم (لَهُ يَنْقُصُكُمْ هُيْئًا)، (رَأَاهُمْ إِيمَانًا) ومنه بخس فلانا أو الكيل: عابه أو نقصه. وفى القرآن الكريم (وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ)، وكفاه الشئ وكفيه الشئ، وفى القرآن الكريم: (إِنَّا كُنْهِدَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ)، (فَسِيْكَفِيْكُمْ اللَّهُ) وآلت الشئ، وآله حقه، وأزكنه: علمه، وأزكنه الأمر علمه إياه سلك الطريق وسلكه غيره، وأفاد مالا وأفاد غيره مالا.... الخ.

والأفعال التى تقتضى المفعولين اقتضاء لازما فتتعدى إليهما دائما ثلاثة أقسام:

أ- ما أول مفعوليه وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل نحو: ظن، وجعل.

ب- ما أول مفعوليه فاعل في المعنى نحو: أعطى وكسا.

(١) السبلى: تنالج الفكر ص ٣٣١.

ج- ما كان ثانى مفعولية مقيدا بحرف الجر. ثم حذف فتعدى إليه.
الفعل بنفسه نحو: أمر، واستغفر.

وهذا التقسيم الذى قدمناه سبق إليه ابن هشام فقال: "السادس: ما يتعدى إلى اثنين، وقسمته قسمين: أحدهما ما يتعدى إليه تارة ولا يتعدى أخرى نحو: نقص المال، ونقصت زيدا دينارا بالتخفيف فيهما، قال تعالى: (ثم لم ينقصوكم شيئا)، وأجاز بعضهم كون شيئا مفعولا مطلقا أى: نقصا ما الثانى: ما يتعدى إليهما دائما، وقسمته ثلاثة أقسام.

أحدهما: ما ثانى مفعولية كمفعول شكر، كأمر واستغفر.....

والثانى: ما يتعدى لمفعولين أو لهما وثانيهما مبتدأ وخبر فى الأصل. وهو أفعال القلوب.... وأفعال التصيير.....^(١). وقد نص الرضى على أن ما لم يكن مفعولاه فى الأصل مبتدأ وخبرا كأعطيت زيدا درهما لا حصر له^(٢).

وثمة ملحظ تركيبى يفرق بين الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، والأفعال التى تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، إذ يجوز أن يقع موقع المفعول الثانى ظرف، أو جار ومجرور، أو جملة، إذ كان فى الأصل خبرا لمبتدأ يجوز فيه كل ما جاز أن يقع خبرا، ويجوز أن يقع موقع المفعول الاول كل ما جاز أن يقع مبتدأ فيما خلا ماله الصدارة^(٣).

وقد اختار بعض النحاة تقسيما آخر يقوم على الأساس التركيبى فقسموا الأفعال إلى قسمين: أفعال يجوز معها الاقتصار على المفعول الأول، وأفعال لا يجوز معها الاقتصار على أحد المفعولين، فالقسم الأول يشمل من الأفعال ما أول مفعولية فاعل فى المعنى كأعطى وكسا. وكان ثانى مفعولية مقيدا بحرف الجر، ثم حذف الحرف فتعدى إليه الفعل بنفسه، نحو: اختار وأمر، واستغفر. والقسم الثانى يختص بالأفعال التى تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ أو الخبر. وقد سبق سيبويه إلى هذا الاختيار، وتبعه كثير من النحاة. يقول سيبويه: "هذا باب الفاعل الذى

(١) ابن هشام: شذور الذهب من ٢٥٦-٢٥٧.

(٢) الرضى: شرح الكافية ٢/٢٧٤.

(٣) الفارسي: الإيضاح ص ١٢٣، وابن أبى الربيع: السيط ١/٤٤٣.

يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدا درهما. وكسوت بشرا الثياب الجياد. ومن ذلك: اخترت الرجال عبد الله^(١).

ويقول في موضع قال: هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: حسب عبد الله زيدا بكرا، وظن عمرو خالدا أباك، ومثل ذلك: رأى عبد الله زيدا صاحبا، ووجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ^(٢). ثم قال: "... لو قلت: خلعت زيدا، وارى زيدا، لم يجز"^(٣). وقال المبرد: "وانما امتنع ظننت زيدا حتى تذكر المفعول الثانى؛ لأنها ليست أفعالا وصلت منك إلى غيرك. إنما هو ابتداء وخبر"^(٤).

٢- الأساس الصرفى

تنقسم الأفعال على هذا الأساس إلى أفعال أصلية الصيغة، وأفعال منقولة عن الأفعال في الصورة الرابعة بالهمزة أو التضعيف، فأما أصلية الصيغة فنحو: ظن، وحسب ورغم، وخال، وراى، ووجد، وزعم، وعلم، وجعل، واتخذ، وكفى. وأما المنقول بالهمزة فكل ما أمكن نقله بالهمزة من أفعال الصورة الرابعة من هذا الباب. يقول ابن السراج: "والأفعال التى تتعدى إلى مفعول واحد كلها إذا نقلتها من فعل إلى أفعال كان من هذا الباب، تقول: أضربت زيدا عمرا، أى: جعلت زيدا يضرب عمرا"^(٥). ومن هذه الأفعال المنقولة بالهمزة: أعطى، وأنال، وآتى. يقول السهيلي: "وأما أعطيته فمنقول من عطا يعطو إذا أشار للتناول، وليس معناه الأخذ... فقالوا:

(١) سيبويه: الكتاب ٣٧/١.

(٢) السابق: ٣٩/١.

(٣) السابق: ٤١/١، وانظر: المبرد: المقتضب ٩٣/٣، ٩٥، ١٨٨، وابن السراج: الأصول ١٧٧/١، ١٨٠، والزجاجي: الجمل ٢٧، وما بعدها، السيرافى ٢٧٦/٢، ٣٠٢، ٣١٠. وابن جنى: اللمع ١٣٥.

(٤) المبرد المقتضب ٩٥/٣.

(٥) ابن السراج: الأصول ١٧٧/١، وانظر: المجاشع: شرح عيون الإعراب ص ١٢٣، وابن عيش: شرح المفصل ٦٥/٧، والرضى: شرح الكافية ٢٧٤/٢.

أعطيت زيدا درهما أى: جعلته عاطيا، و أما أنلت فمنقول من نال المتعدية وهى بمنزله عطا يعطو... وأما آتيت المال زيدا فمنقول من أتى^(١).

ومما ورد منها:

- ♦ ولقد آتينا إبراهيم رشده/ وآتينا عيسى بن مريم البينات/ وآتاه الله الملك.
- ♦ لقد أبلغتكم رسالة ربى.
- ♦ فأتبعنا بعضهم بعضا.
- ♦ فأذاقها الله لباس الجوع والخوف.
- ♦ واحلوا قومهم دار البوار.
- ♦ حتى أنسوكم ذكرى.
- ♦ إنا أعطيناك الكوثر.
- ♦ وألزمهم كلمة التقوى.
- ♦ يغشى الليل النهار.

وأما المنقول بالتضعيف فكل ما يمكن نقله بالتضعيف من الأفعال الثلاثية في الصورة الرابعة داخل في هذا الباب. يقول الرضى: وإذا دخل الهمزة أو التضعيف على الفعل فإن كان لازما صار متعديا إلى مفعول واحد، وإن كان متعديا إلى واحد تعدى إلى اثنين^(٢). وقال ابن أبى الربيع: "ومذهب سيبويه في المتعدى أن نقله بالهمزة والتضعيف على غير قياس، لا يقال منه إلا ما قالت العرب. قال رحمه الله: وليس كل فعل كأولنى، لا تقول: آخذنى درهما. والأصح من المذهب أن النقل بالتضعيف سماع في المتعدى وغير المتعدى، و أما النقل بالهمزة فسماع في المتعدى وقياس في غير المتعدى. وهذا المذهب هو ظاهر كلام سيبويه، وأبى على، وأكثر النحويين^(٣).

(١) السهلى: نتائج الفكر ص ٣٢٨.

(٢) الرضى: شرح الكافية ٢/٢٧٤، وانظر الفارسي: الإيضاح ص ٧١، وابن عيش: شرح المفصل ٦٥/٧.

(٣) ابن أبى الربيع: البسيط ٤٢١/١.

على أن من اللازم أن تنبه إلى أن النقل لا يكون إلا من فعل ثلاثى مناسب
لمعنى ما نقل إليه، فليس من المنقول مثلاً: ألهم وألفى، وليس منه بدل، بل الصيغة
فيهما فيما نرى أصلية غير منقولة.

وقد نص بعض النحاة على أن هذه الأفعال فعلين غير متصرفين هما: هب
وتعلم وسائرهما متصرف^(١).

٣- الأساس الدلالي

تقسم الأفعال على هذا الأساس إلى ثلاثة أقسام: أفعال القلوب، وأفعال
التصيير أو التحويل، وأفعال الإعطاء.

أ- أفعال القلوب

يمكن تقسيمها، اعتماداً على السيوطي^(٢)، إلى ثلاثة أقسام:

أولها: ما دل على ظن في الخبر، وهو خمسة أفعال: حجا، نحو: قد كنت أحجو
أبا عمرو أخا ثقة، وعد، (أثبتها الكوفيون وبعض البصريين، ووافقهم ابن أبي
الربيع وابن مالك نحو: فلا تعدد المولى شريكك في الغنى)، وزعم بمعنى
أعتقد، نحو زعمتني شيخاً ولست بشيخ، وجعل بمعنى اعتقد نحو:
(وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً) أى اعتقدوهم،
وهب (أثبتة الكوفيون، وابن عصفور، وابن مالك نحو: هبنى أمراً هالكا. أى
ظننى. وهى جامدة، لم يستعمل منها غير الأمر.

ثانيها: ما دل على يقين: وهو خمسة أيضاً: علم، نحو: (فإن علمتوهن
مؤمناتهن). وجد نحو: (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين)، ألفى،
بمعنى وجد، (أثبتة الكوفيون وابن مالك) نحو: فالفوه المغيث. وأنكرها
البصريون وابن عصفور، درى بمعنى علم (عدها ابن مالك، وقال أبو حيان لم
بعدها أصحابنا فيما يتعدى لاثنتين). تعلم بمعنى اعلم. كقوله: تعلم شفاء
النفس فهو عدوها (قال ابن مالك: وهى جامدة لا يستعمل منها إلا الأمر.

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٢/٢٤٤.

(٢) السيوطي: جمع الهوامع ١/٢٤٨ وما بعدها. وانظر تقسيم الرضى: شرح الكافية ٢/٢٧٧ فما بعدها.

ثالثها: ما استعمل في الأمرين جميعا: الظن واليقين، وهو أربعة أفعال: ظن (وزعم
الفراء أن الظن يكون شكا و يقينا وكذبا أيضا، واكثر البصريين ينكرون
الثالث). حسب: فمن دلالتها على الظن (ويحسبون أنهم على شئ) ومن
اليقين قوله: حسبت التقى والجود خير تجاره . خال: فمن دلالتها على
الظن إخالك ذا هوى، ومن اليقين: خلتنى لى اسم. رأى: قال تعالى
(إنهم يدرونه بعيدا) أى : يظنوننه ، (ونراه قريبا) أى: نعلمه قال
السيوطى: " وأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى قلبية، وهى المرادة حيث
قيل: أفعال القلوب"^(١).

وقد ذكر بعض النحاة لأفعال القلوب خصائص تمتاز بها عن سائر الأفعال،
منها أنها ليست أفعالا واصله منك إلى غيرك، وإنما هى: إخبار بما هجس في نفسك
من شك أو يقين^(٢). من أجل ذلك سماها بعض النحاة أفعال الهواجس^(٣). ومنها
أنك تجمع فيها بين ضميرى الفاعل والمفعول فتقول: علمتنى منطلقا، ووجدتك
فعلت كذا. ورآه عظيما^(٤). ومنها أن المتصرف منها يعلق عن العمل لفظا إذا فصل
بينها وبين مفعولها حرف نفى أو ابتداء، أو كلمة استفهام نحو: علمت ما زيد
قائم، لزيد قائم، أزيد قائم^(٥). ومنا جواز أن تسد أن وصلتها، وأن ومعمولاها مسد
مفعولها أو أحدهما على خلاف بين النحاة^(٦).

ومنها أن مفعولها الثانى هو الأول في المعنى. وقد جعل ابن يعيش هذه
الخصيصه أساسا لتقسيم الأفعال، المتعدية إلى اثنين، قسمين: أحدهما: ما يتعدى

(١) السيوطى: همع الهوامع ١٥٠/١.

(٢) المبرد: المقتضب ٤٠٣/٤.

(٣) المجاشعى: شرح عيون الإعراب ص ١٢٧.

(٤) الزمخشري: المفصل ص ٢٦٢.

(٥) الرضى: شرح الكافية ٢٨١/٢، وانظر: المبرد المقتضب ٢٩٧/٣، وابن هشام: شذور الذهب ص ٣٦٦ وما

بعدها، وابن عقيل: شرح ابن عقيل ٤٤/٢-٤٥.

(٦) ابن عصفور: المقرب ١١٨/١، والرضى: شرح الكافية ٢٨٦/٢، والسيوطى: همع الهوامع ١٥١/١.

إلى مفعولين يكون الأول منهما غير الثانى . والآخر ما يتعدى إلى مفعولين يكون الثانى منهما هو الأول فى المعنى^(١) .

وقد نبه النحاة إلى أنه لابد من مراعاة المعنى فى استخدام أفعال القلوب ، إيراد لبعضها معان لا تتجاوز بها مفعولا واحدا . قال الزمخشري : " ولها ما خلا حسبت وخلت وزعمت معان أخر لا تتجاوز عليها مفعولا واحدا ، وذلك قولك : ظننته من الظنة وهى التهمة ، وعلمته بمعنى عرفته ، ورأيته بمعنى أبصرته ، ووحدت الصالة إذا أصبتها .. " ^(٢) ، ومنها حجا ، إذا كانت بمعنى غلب فى المحاجة ، أو : قصد ، أو : رد ، أو : ساق ، أو كتم ، أو : حفظ . وحسب إن دلت على العدد والإحصاء .

ب- أفعال التصيير أو التحويل :

وهى أفعال دالة على التحويل والانتقال من حال إلى آخرى . وقد عدها بعض النحاة^(٣) . ثمانية أفعال : أصار أو صير المنقولان بالهمزة أو التضعيف من صار ، نحو : صيرت الطين خزفا ، وجعل كقوله تعالى : (فجعلناه هباء منثورا) وهب نحو قولهم : وهبى الله فداك أى صيرنى . قال السيوطى ولا يستعمل منها بمعنى صير إلا الماضى . وتأخذ كقوله تعالى : (لتأخذن علىه أجرا) ، وتأخذ كقوله تعالى : (وتأخذ الله إبراهيم خلیلا) ، وترك كقوله تعالى : (وتركنا بعضهم يومئذ يمشون فى بعض) ، ورد ، كقوله فرد شعورهن السود بيضا . ونحو (لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا) ، وضرب كقولك : ضربت الذهب سوارا . قالوا : ومنه قوله تعالى : (إن الله لا يستحيى أن يضرب مثلا ما بعوضه) .

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٦٣/٧ .

(٢) الزمخشري المفصل ٢٦١ ، وانظر : سيبويه : ٤٠/١ ، وابن السراج : الأصول ١٨٠/١ ، والسيوطى : شرح كتاب سيبويه ٣١٧/٢ ، ٣١٨ ، والزجاجى : الجمل ص ٣٠ ، وابن الأبارى أسرار العرب : ١٥٧ ، والسيوطى : همع الهوامع ١٤٨/١ .

(٣) ابن أبى الربيع : البسيط ٤٣٣/١ ، ابن عقيل ٤٠/٢ - ٤١ ، والسيوطى : همع الهوامع ١٥٠/١ .

وتشارك أفعال التحويل أفعال القلوب في أنها لا يجوز معها الاقتصار على المفعول الأول؛ لأن الثاني مناط الفائدة^(١). وتخالفها في أنها ليست إخباراً بهاجس شك أو يقين، وفي أن مفعولها الثاني ليس عين الأول لكنه منزل منزلته من جهة المعنى، وفي أنه لا يجوز فيها التعليق، كما يجوز في أفعال القلوب^(٢). وفي أنه لا تسد أن وصلتها، ولا أن ومعمولاها مسد مفعولها أو أحدهما

ج- أفعال الإعطاء

ثمة سمتان دلالتان تفترق بهما أفعال الإعطاء عن أفعال القلوب وأفعال التحويل: إحداهما أنه لا يكون المفعول الثاني معها هو الأول في المعنى، ولا منزلاً منزلته يقول المبرد: "ومما يدلك على أنهما مفعولان بائن أحدهما من صاحبه أنك لو حذفته الفعل لتعتبر، لم يقع أحد المفعولين بصاحبه، لو قلت في قولك: أعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا ثوباً: زيد درهم، أو زيد ثوب، كان محالاً^(٣). والسمة الثانية أن المفعول الأول معها يكون فاعلاً في المعنى. يقول ابن السراج: ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلاً في المعنى بالمفعول الثاني. ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيت زيدا درهما فزيد المفعول الأول، والمعنى أنك أعطيته فأخذ الدراهم^(٤)". والأفعال هنا أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول. يقول ابن يعيش: "... فأما الضرب الأول فهي أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول وتؤثر فيه نحو قولك: أعطى زيد عبد الله درهماً، وكسا محمد جعفرًا جبة، فهذه الأفعال قد أثرت إعطاء الدرهم في عبد الله، وكسوة الجبة في جعفر^(٥)". ولا حصر لهذا النوع من الأفعال^(٦).

والأصل في هذه الصورة تأخير المفعولين عن فعلهما وفاعله، ويجوز إذا أمن اللبس، أو لم يكن مانع، إعادة ترتيب هذه العناصر الأربعة، فيجوز أن يتقدم

(١) سيوبه: الكتاب ٣٩٦/١-٤٠، المبرد: المقتضب ٩٥/٣، وابن السراج: الأصول ١٨٠/١-١٨١، والسيرافي: شرح

كتاب سيوبه ٣١٥/٢، وابن جني: اللمع ١٣٥، والرضي: شرح الكافية ٢٨٦/٢ فما بعدها.

(٢) انظر الرضي: شرح الكافية ٢٨٢/٢.

(٣) المبرد: المقتضب ٤٠٤/٤.

(٤) ابن السراج: الأصول ١٧٢/١ وانظر: السيرافي ٣٠٢/٢، وابن هشام: تلخيص الذهب ٣٥٢.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٦٣/٧، وانظر: المبرد: المقتضب ٤٠٣/٤.

(٦) الرضي: شرح الكافية ٢٧٤/٢.

المفعول الأول وفاعله، وأن يتقدم المفعول الثاني على الفعل وفاعله وعلى المفعول الأول، وأن يتقدما معا، دون التزام الترتيب فيهما، على الفعل وفاعله.

يقول المجاشعي: " ويجوز التقديم والتوسط فتقول: ظننت عالما زيدا، وزيدا عالما ظننت، وزيدا ظننت عالما، وعالما ظننت زيدا"^(١). ويقول ابن أبي الربيع: " واعلم أن الفعل إذا كان متصرفا في نفسه فيجب أن يتصرف في معموله بالتقديم والتأخير فتقول: كسوت زيدا ثوبا، وزيدا كسوت ثوبا، وثوبا كسوت زيدا، وزيدا ثوبا كسوت. لا اعلم في هذا كله خلافا، وأنه لا يزال المفعولان منصوبين تقدما أو تأخرا؛ لأن الفعل طالب لها، ولطلب الفعل جئ بهما، والأصل فيهما التأخير. وإنما تقدما على جهة الاتساع"^(٢).

ويجب التزام الأصل إذا أدى التقديم إلى لبس كما في نحو: ظننت زيدا أخاك، وسميت ابني عمرا"^(٣). كذلك يجب التزام الأصل إذا كان المفعول الأول ضميرا، والثاني ظاهرا، نحو (أذا المحطينا لك الكوثر)، وظننتك زيدا، ويجب التزام الأصل أيضا إذا كان الفعل مما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وسدت الجملة مسد المفعول الثاني نحو: ظننت زيدا قام أبوه، أو سد المصدر المؤول مسد المفعولين نحو: علمت أنك منطلق. قال ابن أبي الربيع: وجميع ما يشترط في الخبر يشترط في المفعول الثاني"^(٤). والنحاة يوجبون إعمال ظن وأخواتها إن تقدمت، فإذا توسطت جاز الإعمال والإلغاء، والوجه الإعمال، وإن تأخرت جاز الإعمال والإلغاء، والوجه الإلغاء"^(٥).

ويجب تقديم المفعول الثاني على الأول إذا كان في الأول ضمير يعود على الثاني أو ما يقوم مقامه، نحو: أعطيت المال مالكة، وظننت في الدار بانيها، أو كان الثاني مضمرا والأول ظاهرا نحو: الدرهم أعطيته زيدا"^(٦). فإذا كان في الثاني ضمير

(١) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص ١٢٧، وانظر: الزجاجي: الجمل ٢٩-٣٠، وابن جني: اللمع ص ١٣٦.

(٢) ابن أبي الربيع: البسيط ٤٣٠/١، وانظر ابن عيش: شرح المفصل ٦٤/٧.

(٣) المبرد: المقتضب ٩٥/٣، وابن عيش: شرح المفصل ٦٤/٧، السيوطي: همع الهوامع ١٥١/١.

(٤) ابن أبي الربيع: البسيط ٤٤٣/١.

(٥) الزجاجي: الجمل ص ٢٩-٣٠، وابن جني: اللمع ص ١٣٦، والمجاشعي: شرح عيون الإعراب ١٣١.

(٦) ابن هشام: أوشح المسالك ٢٠/٢.

يعود على الأول نحو: أعطيت زيدا ماله، فجائز عند أغلب البصريين تقديم المفعول الثاني على الأول، وعلى الفعل. يقول أبو حيان " فإذا قلت: أعطيت درهمه زيدا جاز عند البصريين.... ومنع ذلك هشام. قال ابن عصفور: وبعض البصريين، وقال ابن كيسان: هي قبيحة"^(١).

والأصل في هذه الصورة ذكر المفعولين، ويجوز حذفهما معا، أو حذف أحدهما بقرينة مع الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر. يقول الرضى: " اعلم أن حذف المفعولين معا في باب "أعطيت" يجوز بلا قرينه دالة على تعيينهما، فتحذفهما نسيا منسيا. تقول: فلان يعطى ويكسو؛ إذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين، بخلاف مفعولى باب " علمت وظننت " فإنك لا تحذفهما معا نسيا منسيا، فلا تقول: علمت، و لا ظننت لعدم الفائدة، لأن المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن، فلا بد فائدة من ذكرهما من دون المفعولين، وأما مع قيام القرينة، فلا بأس بحذفهما نحو: من يسمع يخل، أى: يخل مسموعة صادقا. وهذا أيضا من خواص هذه الأفعال"^(٢).

وقد أضاف بعض النحاة شواهد أخرى على جواز حذف المفعولين مع هذا النوع من الأفعال لقيام القرينة على حذفهما: أحدهما ما نقله السيوطى عن ابن عصفور من استشهاده على جواز ذلك بقوله تعالى: " أعنده علم الغيب فهو يرى " أى: يعلم"^(٣). والثانى: ذكره ابن هشام، وهو قوله تعالى: (أين شركائى الذى كنتم تزعمون) أى: تزعمونهم شركاء"^(٤). وذكر الثالث ابن عقيل وهو قول الشاعر:

بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عارا على وتحسب
أى: وتحسب حبهم عارا على"^(٥).

وأما حذف أحدهما فجائز اتفاقا مع الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، إذ يجوز أن نقول: أعطيت زيدا فتقتصر على الأول وتحذف

(١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٢٧٣.

(٢) الرضى: شرح الكافية ٢/٢٧٩، وانظر ابن الانبارى: أسرار العربية ١٥٩-١٦٠.

(٣) السيوطى: همع الهوامع ١/١٥٢.

(٤) هشام: شعور الذهب ٣٧٧.

(٥) ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٢/٥٥، وانظر: السيوطى: همع الهوامع ١/١٥٢.

الثاني لقرينة، أو لغير قرينه. ويجوز أن تقول : أعطيت درهما فتقتصر على الثاني وتحذف الأول. يقول المبرد: " هذا باب الفعل الذى يتعدى الفاعل إلى مفعولين، ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت، وذلك قولك: أعطيت زيدا درهما، وكسوت زيدا ثوبا، وما أشبهه"^(١).

وأما الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ أو الخبر فغير جائز اتفاقا حذف أحدهما اقتصار"^(٢). لأنه إذا كان لابد للمبتدأ من خبر فالمفعول الأول لا ينفك عن الثانى. يقول المبرد: وإنما امتنع ظننت زيدا حتى تذكر المفعول الثانى: لأنها ليست أفعالا وصلت منك إلى غيرك، غنما هو ابتداء وخبر.... فكما لابد للابتداء من خبر، كذا لابد من مفعولها الثانى؛ لأنه خبر المبتدأ، وهو الذى تعتمد عليه بالعلم والشك"^(٣). ويقول السيرافى: " وهذان الاسمان وإن كان الاعتماد على الثانى منهما فلا بد من ذكر الأول ليعلم صاحب القصة المشكوك فيها أو المتبقية، ولا بد من ذكر الثانى؛ لأنه المعتمد عليه فى اليقين أو الشك كما كان هو المستفاد قبل دخول هذه الأفعال، فقد صح أنه لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر"^(٤).

وقد يجوز على قلة حذف أحد المفعولين اختصارا، وله شواهد من القرآن الكريم والشعر العربى القديم. يقول الرضى: "وأما حذف أحدهما دون الآخر فلا شك فى قلته مع كونهما فى الأصل مبتدأ وخبرا، وحذف المبتدأ أو الخبر مع القرينة غير قليل. وسبب القلة ههنا أن المفعولين معا كاسم واحد، إذ مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة، فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة أما حذف المفعول الأول فكما فى قوله تعالى: (ولا يحسبن الذين....) بالياء- إلى قوله: (هو خيرا لهم) أى: بخلهم هو خيرا لهم. وأما حذف المفعول الثانى فكما فى قوله:

لا تخلصنا على غرائك إنا قبل ما قد وشى بنا الأعداء

(١) المبرد: المقتضب: ٩٣/٢، وانظر: سيبويه: الكتاب ٣٧/١، وابن السراج: الأصول ١٧٢/١، والزجاجى: الجمل

ص ٢٧، وابن جنى: اللع ص ١٣٥.

(٢) السيوطى: همع الهوامع ١٥٢/١.

(٣) المبرد: المقتضب ٩٥/٢.

(٤) السيرافى: شرح كتاب سيبويه ٣١٥/٢.

أى : لا تخلنا أذله على إغرائك الملك بنا^(١). وقد أضاف ابن هشام شاهدا
آخر على حذف المفعول الثانى هو قول عنتره:

ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزله المحب المكرم
وقال "أى: فلا تظنى غيره واقعا منى، أو كائنا، فحذف المفعول الثانى"^(٢).

الصورة السابعة

فعل+فاعل+مفعول به أول+مفعول به ثان+مفعول به ثالث

تتألف هذه الصورة من فعل يقع مسندا، واسم يقع فاعلا له، أو مسندا
إليه، ومفعولات ثلاثة يقتضيها الفعل- على الأرجح- على وجه اللزوم، أو يتعدى
إليها بنفسه.

والنحاة على أنه ليس في العربية فعل أصلى الصيغة يتعدى إلى مفعولات
ثلاثة^(٣). بل هو يتعدى إليها بإحدى اثنتين: بالنقل أو التضمين.

فأما النقل فمقصود عند جمهور النحاة على فعلين من أفعال القلوب هما علم
ورأى المتعديان إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فدخلت عليهما همزة النقل أو
التعدية، فصيرت الفاعل مفعولا، فأصبح للفعل مفعولات ثلاثة نحو: أعلمت زيدا
عمرا قائما، وأريت بكرا محمدا ذا مال. وكان الأصل قبل النقل: علم زيد عمرا
قائما، ورأى بكر محمدا ذا مال، فالمفعول الأول هنا كان فاعلا قبل النقل^(٤).

وقد أورد ابن هشام شاهدا على تعدى (أرى)- منقولة بالهمزة- إلى مفعولات
ثلاثة صريحة قوله تعالى: (كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم قال: "فالهاء
والميم مفعول أول، وأعمالهم مفعول ثان، وحسرات مفعول ثالث"^(٥). وعقب خالد
الأزهري على ذلك بقوله: "وهو مبنى على أن الأعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة
البصر. قال الموضح في حواشيه: وهذا قول المعتزلة، وأما أهل السنة فيعتقدون ان

(١) الرضى: شرح الكافية ٢/٢٧٩.

(٢) ابن هشام: شذور الذهب ص ٢٧٨، وانظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٢/٥٥.

(٣) انظر: حاشية الخضرى ١/١٥٦.

(٤) انظر السيرافى ٢/٢٢٧، والزمخشري: المفصل ٢٥٢-٢٥٨، وابن يعيش ٧/٦٦.

(٥) ابن هشام: شذور الذهب ٣٧٦.

الأعمال تجسم وتوزن حقيقة: فيرى على هذا بصريه، وحسرات حال، والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث. والذي أجازوه ممكن عندنا، فإنهم إذا أبصروها حسرات فقد علموها كذلك، والذي نقوله نحن ممتنع عندهم - أه^(١).

وبعض النحاة يلحقون رأى الحلمية برأى اليقينية، ويستشهدون عليه بقوله تعالى: (إِذْ يَرْيَكُمُ اللَّهُ فِي هَٰؤُلَاءِ قَلِيلًا، وَلَوْ أَرَاكُمْ كَثِيرًا لَفُشِلْتُمْ..) فقليلًا في الأول وكثيرًا في الثاني مفعول ثالث عندهم^(٢). قال الأزهرى: " وفي هذه الأمثلة رد على ابن الخبار حيث قال: لم أظفر بفعل متعدد لثلاثة إلا وهو مبنى للمفعول"^(٣).

ويذكر النحاة أن الأخفش كان يقيس على أن أعلم وأرى في النقل بالهمزة سائر أفعال القلوب، فيقول: أظن زيد عمرا أخاك منطلقا، وأزعم، واحسب، وأخال، وأوجد. قال السيرافي: " وغيره لم يجاوز ما قالت العرب"^(٤). وقال ابن يعيش: " وهذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون أخواتهما، وهو المسموع عن العرب"^(٥). وقال ابن أبي الربيع: "..... وابطل هذا المازنى، وقال: إن النقل لا يكون في هذا إلا بالسمع"^(٦). وقال الأزهرى: " وأما بقية أخواتها وهى ظننت وأخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين، وقصروا ذلك على السماع، ومنعوا أن يقال: أظنت زيدا عمرا قائما، لأنه لم ينقل عن العرب. فالزيادة عليه ابتداء لغة. وأجازه قوم منهم طردا للباب"^(٧).

وأما التضمين فالمشهور عند النحاة أنه في أفعال خمسة تتضمن معنى (أعلم) المنقولة بالهمزة من علم، وهى: أنبأ، ونبأ، وأخبر، وخبر، وحدث تقول: انبأت

(١) خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح ٢٦٥/١.

(٢) السيوطى: همع الهوامع ١٥٩/١.

(٣) خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح ٢٦٥/١.

(٤) السيرافى: شرح كتاب سيبويه ٢٢٧/٢، وانظر: الزمشخري: المفصل ص ٢٥٧ - ٢٥٨، وابن

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٦٦/٧، وانظر الرضى: شرح الكافية ٢٢٤/٢.

(٦) ابن أبي الربيع: البسيط ٤٤٩/١.

(٧) الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح ٢٦٤/١.

زيداً عمراً فاضلاً، وكذلك تفعل بالبواقي^(١). ولم يذكر سيبويه من هذه الخمسة غير نبأ، وكذلك فعل المبرد^(٢)، وابن السراج^(٣). وذكر السيرافي الخمسة فقال: "والضرب الآخر ما كان في معنى الخبر، والتقدير فيه (عن)، وهو خمسة أفعال: نبأت، وأنبأت، وخبرت، وأخبرت، وحدثت كقولك: أخبرت أباك زيداً منطلقاً، وحدثت عمراً بكراً أخاك"^(٤). ، ثم تردد ذكرها في كتب النحو من بعده.

وعلى الرغم من أن سيبويه ذكر الفعل "نبأ" مبنياً للفاعل متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل صريحة ، وكذلك فعل النحاة من بعده فإن كل ما استشهد به نحاة العربية على تعدّيها إلى ثلاثة استخدم الفعل فيه مبنياً للمفعول ، ولم يرد قط مبنياً للفاعل . والشواهد هي: ^(٥).

يهدى إلى غرائب الأشعار	-نبئت زرعة والسفاهة كاسمها
وغاب بعلك يوماً أن تعوديني	-وما عليك إذا أخبرتني دنفا
دثموه له علينا الولاء	-أو منعتم ما تسألون فمن حد
زعموا خير أهل اليمن	-وانبئت قيساً ولم أبله كما
فأقبلت من أهلى بمصر أعودها	- وخبرت سوداء الغميم مريضه

والأرجح في هذه الأفعال أنها مضمنة معنى (اعلم) المنقول بالهمزة من علم؛ لأنها كلها دالة على الإخبار، والأخبار إعلام، فلما تضمنت معنى الإعلام تعدت إلى ثلاثة . يقول ابن يعيش: "وأما الضرب الثانى فما كان في معنى العلم وهى خمسة أفعال أخبر وأنبأ وخبر ونبأ وحدث، فهذه الأفعال الخمسة معناها الإخبار والحديث، والإخبار إعلام، فلما كانت في معنى الإعلام تعدت إلى ثلاثة مفاعيل كما يتعدى أعلم فتقول: أخبرت زيداً عمراً ذا مال...."^(٦).

(١) انظر ابن هشام: شذور الذهب ص ٢٧٦.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤١/١، والمبرد: المقتضب ١٢١/٣.

(٣) ابن السراج: الأصول ١٨٧/١.

(٤) الرضى: شرح الكافية ٢٧٥/٢، وانظر ابن هشام: شذور الذهب ٢٧٦.

(٥) انظر: الشمونى: شرح الأشمونى ١٦٧/١.

(٦) ابن يعيش: شرح المعصل ٦٦/٢، وانظر: ابن عصفور: المقرب ١٢٢/١.

وقد نص الرضى على أن هذه الأفعال ليست مما نقل بالهمزة أو التضعيف فصار متعديا إلى ثلاثة. قال: "وأما أخبر وخبر وأنبا وحدث- ولم يستعمل أحدث بمعناه- فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعديا إلى ثلاثة بعد التعدى إلى اثنين، بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى إلا خبر بكسر الباء أى: علم. وأما حدث ونبا ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من النبا والحديث، لكن هذه الأفعال الخمسة ألحقت في بعض استعمالاتها بأعلم المتعدى إلى ثلاثة. لأن الأنباء والتنبيه والأخبار والتخيير والتحديث بمعنى الإعلام، ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة إلا نبا، وألحق البواقى غيره"^(١).

على أن بعض النحاة رأى أن الفعلين أنبا ونبا منقولان بالهمزة والتضعيف من نبا فعلا ثلاثيا وإن لم ينطق به، وكذلك حدث منقول من حدث ثلاثيا بمعنى أخبر وإن لم يستعمل، وأن أخبر وخبر منقولان بالهمزة والتضعيف من خبر بمعنى علم"^(٢).

وبعض النحاة يفترض لهذه الأفعال أصلا تعود إليه قبل تضمينها معنى أعلم، فيرى أن الأصل فيها أن تتعدى إلى مفعولين كلاهما مقيد بحرف الحر، فالأصل في نحو: أنبأت زيدا عمرا قائما، أنبأت زيدا عمرا بالقيام، ثم ضمن أنبا معنى أعلم فتعدى تعدية"^(٣).

ولقد تتبع السيوطى ما ألحقه النحاة بالفعلين (أعلم) و (أرى) في التعدى إلى مفعولات ثلاثة فوصلت بإحصائه إلى تسعة عشر فعلا، قال: "المجمع على تعديته إلى ثلاثة: أعلم وأرى، وزاد سيبويه (نبا) كقوله:

ونبت قيسا ولم أبله
كما زعموا خير أهل اليمن

وزاد ابن هشام اللخمى (أنبا) و(عرف) و(أشعر) و(أدرى)، وزاد الفراء في معاينة (خبر) بالتشديد. كقوله.

* وخبرت سواء القلوب مريضه *

(١) الرضى: شرح الكافية ٢/٢٧٥.

(٢) الرضى: شرح الكافية ٢/٢٧٥. وابن أبى الربيع: البسيط ١/٤٥٢، وابن هشام: شذور الذهب ٣٦٧.

(٣) انظر ابن أبى الربيع: البسيط ١/٤٥١-٤٥٢.

وقولة * وما عليك إذا أخبرتني دنفا *

وزاد الكوفيون (حدث)، وتبعهم المتأخرون كالزمخشري، وابن مالك، وقال أبو حيان: وأكثر أصحابنا، كقوله:

* فمن حدثتموه له علينا العلا *

وزاد الحريري في شرح اللحة (علم) المنقولة بالتضعيف. قال أبو حيان: ولم توجد في لسان العرب متعددة إلى ثلاثة. وزاد ابن مالك (أرى) الحلمية كقوله تعالى: (إِذْ يَرْيَكُهُمُ اللَّهُ فَبَيَّنَّا مِنْهُمْ الْقُلُوبَ الْغَافِيَةَ) وزاد الأخفش وابن السراج (أظن) و(أحسب) و(إخال) و(أزعم)، و(أوجد) قياساً على اعلم وأرى، ولم يسمع، وزاد الجرجاني (استعطى)، وزاد بعضهم (أكسى)، فبلغت أفعال الباب تسعة عشر^(١). ثم عقب على ذلك بقوله: "والجمهور منعوا ذلك، وأولوا المستشهد به على التضمين، أو حذف حرف الجر، أو الحال"^(٢).

والمفعولات المستخدمة مع هذه الأفعال ثلاثة، أولها كان فاعلاً ثم صار بعد التعدية مفعولاً أول، والمفعولان الثاني والثالث كانا مبتدأ وخبراً. وظاهر كلام سيبويه والمبرد أنه لا يجوز الاقتصار على بعض المفعولات دون بعض. قال سيبويه: "هذا باب الفاعل منهم واحد دون الثلاثة"^(٣). وقال المبرد: "ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض؛ لأن المعنى يبطل العبارة عنه؛ لأن المفعولين ابتداء وخبر، والمفعول الأول كان فاعلاً فالزمه ذلك الفعل غيره، وصار كقولك دخل زيد في الدار، وأدخلته إياها أنا"^(٤). وقد أخذ كثير من شراح سيبويه بظاهر قوله، كما أشار إلى ذلك السيرافي، لكن السيرافي أجاز الاقتصار على المفعول الأول؛ لأنه بمنزلة الفاعل، والفاعل عنده يجوز الاقتصار عليه ورأى أن قول سيبويه لا يجوز معناه لا يحسن. يقول: "ولا يجوز الاقتصار في هذين الضربين (يقصد: المنقول والمضمن) على المفعول الأول؛ لأن المفعول الأول في هذين الضربين بمنزلة الفاعل، والفاعل يجوز

(١) السيوطي: همه الهوامع ١٥٩/١.

(٢) السابق نفسه.

(٣) سيبويه الكتاب ٤١/١.

(٤) المبرد: المقتضب ١٢٢/٣.

الاقتصار عليه. ألا ترى أن قولنا: أعلم الله زيدا عمرا منطلقا أصله: علم زيد عمرا منطلقا، وأنت لو قلت: علم زيد وسكت عليه جاز؟... وقول سيبويه: "لا يجوز أن يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة فإن معناه: لا يحسن. ألا ترى إلى قوله: لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله، ويجوز الاقتصار على الفاعل في الباب الذي قبله. وكثير من مفسري كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين ربما قالوا: لا يجوز الاقتصار على واحد من الثلاثة تلقنا من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولا تحصيل و الصحيح ما خبرتك به"^(١).

وقد أخذ بما قاله السيرافي ابن يعيش^(٢)، والرضي، وقال الرضي: "أجازه ابن السراج مطلقا"^(٣). واختاره ابن أبي الربيع^(٤). لكن السهيلي رفض الاقتصار عليه وحذف الثاني والثالث، ورأى أن كلام سيبويه ينبغي أن يحمل على ظاهرة. قال: "وعندي أن كلام سيبويه محمول على الظاهر؛ لأنك لا تزيد بقولك أعلمت زيدا أي: جعلته عالما على الإطلاق، هذا محال إنما تريد: أعلمته بهذا الحديث، فلا بد إذن من ذكر الحديث الذي أعلمته به"^(٥). وما رآه السهيلي هو الراي عندي.

وأما المفعولان الثاني والثالث فلا يجوز حذف أحدهما اقتصار باتفاق: لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر^(٦). ويجوز عندهم الاقتصار عليهما وحذف الأول. قال السيرافي: "يجوز ألا تذكر المفعول الأول، وتذكر المفعولين الآخرين فتقول أعلمت دارك طيبة، وأنت تريد: أعلمت زيدا؛ لأن زيدا ليس يتعلق بالمفعولين الآخرين، وليس يضطر الكلام إلى ذكره؛ لأنه مفعول يستغنى عنه"^(٧). وقد نص ابن

(١) السيرافي: شرح الكتاب سيبويه ٣٣١/٢.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٦٨/٢.

(٣) الرضي: شرح الكافية ٢٧٦/٢.

(٤) ابن أبي الربيع: البسيط ٤٥٠/١.

(٥) السهيلي: نتالغ الفكر ص ٣٥٠، وانظر ابن عصفور المقرب ١٢٢/١.

(٦) السيرافي: شرح الكتاب سيبويه ٢٣٠/٢، المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص ١٢٥، وابن يعيش: شرح المفصل

٦٨/٢، وابن أبي الربيع: البسيط ٤٥٠/١.

(٧) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٢٣١/٢، والمجاشعي: ١٢٥، وابن أبي الربيع ٤٥٠/١.

عصفور على جواز المفعولات الثلاثة اقتصار واختصاراً، وجوز حذف واحد أو اثنين اختصاراً لا اقتصاراً^(١).

و النحاة على أنه يجوز ان تسد أن مع صلتها وأن مع معموليها مسد المفعولين الثاني والثالث^(٢).

وقد أجاز بعض النحاة تعليق هذه الأفعال عن المفعولين الثاني والثالث. قال ابن عقيل: ويجوز التعليق عنهما فتقول: أعلمت زيدا لعمرأ قائم، ومنعه بعض النحاة. ورأى بعضهم ان يكون مقصوراً على السماع. يقول ابن أبي الربيع اختلف النحويون في التعليق عن الثاني والثالث فمنهم من منع ذلك وقال لا يجوز التعليق.... والظاهر من كلام سيبويه ان التعليق يكون في هذه الأفعال، واكثر النحويين أنها لا تعلق. وإلى هذا كان الأستاذ أبو علي يذهب والأمر عندى قريب في التعليق. والأحوط ألا يقع التعليق إلا بسماع^(٣).

وقد أورد بعض النحاة شاهداً على تعليق الفعل عن المفعولين قوله تعالى: (يَذْبُذِكُمْ أَنْكُم إِذَا مَزَقْتَهُ كُلُّ ذِمَّةٍ لَكُمْ لَفِيَ خَلْقٍ جَدِيدٍ) فجملة إنكم لفي خلق جديد سدت مسد المفعولين الثاني والثالث وجملة إذا معترضة، وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجديد^(٤).

تمثل صور تأليف الكلام كما قدمتها النماذج التركيبية الأساسية في اللغة العربية، وهي ليست قوالب صماء جامدة، بل وسيلة إنتاج لغوي يمكن بها إنتاج ما لا يحصى من الجمل العربية الصحيحة التي تتماثل تركيباً، وتختلف دلالة، وهي أساس كل صور الكلام في اللغة العربية منها تبدأ، وإليها تعود، وعنهما تمتد، ومنها تتركب. وقد أخذت نفسى في تناول لها بالحرص على بساطة الوصف ودقته، وسلامته والاستقصاء في تحليل هذه الصور، وبيان خواصها، والعلاقات التركيبية بين عناصرها. أردت لها أن تظل عربية الوجه، فلم ألجأ إلى إلباسها قناعاً أجنبياً عنها

(١) ابن عصفور: المقرب ١/١٢١، وانظر السيوطي: همع الهوامع ١/١٥٨.

(٢) الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح ١/٢٦٦، وانظر حاشية الصبان ٢/٣٩.

(٣) ابن أبي الربيع: البسيط ١/٤٥٥.

(٤) الأزهرى: شرح التصريح ١/٢٦٦، وانظر حاشية الصبان ٢/٣٩.

يوهم المعاصرة، حتى إذا فتشته لم تجده شيئاً، لكنى حرصت على إبراز مكانها ومكانتها في الدرس اللغوى العالمى بما قدمته من عرض تاريخى تتبعته فيه عناية اللغويين المحدثين بهذه الظاهرة في اللغات الإنجليزية والألمانية والفرنسية، وبينت أن عنايتهم الحقبة بها لم تظهر إلا منذ نصف قرن تقريباً، وأن هذه الظاهرة ظلت قاسماً مشتركاً في أهم النظريات اللغوية المعاصرة.

ولقد كان لابن هشام الفصل الأول في استخلاص هذه الصور من التراث النحوى قبله، وتقديمها بأيسر طريق وأخصرها، فلم يتجاوز عرضها في كتابه نصف الصفحة، ولكنه كان أشمل وصف لها في التراث النحوى كله، وأقربه إلى الدقة، لم يجتمع قبل في كتاب على النحو الذى قدمه ابن هشام. وكان له الفضل أيضاً في وضع المصطلح الدقيق لها وهو: (صور تأليف الكلام)، والعجب أن هذا المصطلح على ماله من أهمية بالغة لم يكتب له الذبوع مع أنه أقرب مصطلح إلى ما يريدته نحاة الإنجليزية بـ *Sentence Patterns* أو *Kernel Constructions* وإلى ما يريدته نحاة الألمانية بـ *Satzmuster* أو *Satzbauplane*.

وثمة ملحوظتان لافتتان للنظر في إيراد ابن هشام لهذه الصور:

أولاهما أنه اكتفى بإيراد هذه الصور متتابعة، وجاء لكل صورة بمثال، ثم مضى لا يلوى على شئ تاركاً هذه النماذج التركيبية دون تحليل واف لكل منها يعنى بالعناصر اللغوية التى تشغل المواقع المختلفة، وما يحكم ذلك من قواعد تركيبية ودلالية، ودون أن يهتم بما بين هذه العناصر اللغوية من علاقات لا بد من إدراكها لتحقيق الصحة النحوية في استخدام هذه التراكييب. وقد مضى النحاة من بعده لا يعيرون هذه الظاهرة التفاتاً تستحقه، ولم يحاول واحد منهم - حتى ابن هشام نفسه - أن يجعلها أساس التأليف النحوى في كتاب من كتبه.

ثانيهما أن ما أورده ابن هشام من صور تأليف الكلام يخالف منهجه العام في الدرس النحوى، الذى لا يقوم على دراسة الجملة في صورتها التركيبية، بل يقوم على الاهتمام بالعناصر المتماثلة في الحالة الإعرابية، أو العناصر المفردة التى لها تأثير إعرابى، وكتابه شذور الذهب خير مثل لهذا المنهج، إذ يتناول فيه المرفوعات في باب واحد، وكذلك يفعل في المنصوبات والمجرورات، وهو منهج غير مستقيم: لأنه

يقوم على تقطيع أوصال الجملة، والإغراق في الجزئيات التي لا تعين على إنتاج تركيب لغوى صحيح. فالعجب لا ينقضى من رجل يستطيع أن يرصد التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ثم لا يحفل بها، ويغرق نفسه ومن معه في جزئيات قليلة الغناء في تكوين القدرة اللغوية.

ولم يكن بد من إمعان النظر، وإعمال الفكر فيما قدمه ابن هشام من صور تأليف الكلام لتدارك ما في وصفه لهذه الصور من قصور، وإصلاح ما يقع فيه أحيانا من أخطاء منهجية، وصولا إلى صياغة محكمة لهذه الصور تكون أساسا للتحليل النحوى الشامل الذى يستعين التراث النحوى كله في جلاء جوانب كل صورة. وما قدمته من وصف لهذه الصور يختلف عن وصف ابن هشام فيما يأتى:

١- عمد ابن هشام إلى الوصف الشكلى المحض الذى يعتمد على نوع العناصر اللغوية وعددها دون وظيفتها في التركيب، ولم يلجأ إلى الوصف الوظيفى إلا في الصور المتفرعة عن الصور الثلاث الأولى. ولما رأيت ما أدى إليه هذا الوصف الشكلى من خلط واضطراب اخترت الوصف الوظيفى للصور جميعا، دون إغفال للوصف الشكلى عند التحليل، مع عناية بتقديم أمثله متنوعة تمثل الإمكانات التعبيرية المختلفة للصورة الواحدة.

٢- قام ابن هشام بالتفريع على الصورة الأولى على أساس نوع المبتدأ، فاضطر إلى ذكر صورتين غير أساسيتين هما:

١- مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر.

٢- مبتدأ ونائب فاعل سد مسد الخبر.

فضلا عن أنهما كلتيهما في الحق صورة واحدة. ثم كان وضعه للصورة الفرعية الرابعة، وهى تتألف من اسم فعل وفاعله، معينا من جهتين: أولاهما أن اسم الفعل لا يعد مبتدأ باتفاق، وقد جعله من بين الصور الفرعية للصورة الأساسية الأولى التى تتألف من مبتدأ وخبر، والثانية أنه ذكر هذه الصورة الفرعية وهى غير أساسية وترك صورتين أساسيتين شائعتين في العربية هما:

١- اسم + جار ومجرور أو ظرف

٢- اسم + جملة.

من أجل ذلك اخترت أن يكون الاعتماد على أنواع الخبر في التفريع على الصورة الأولى. وفي تفريعه على الصورة الثانية التي تتألف من (فعل واسم) وذكر صورتين فرعيتين أحدهما تتألف من فعل وفاعل، والثانية من فعل ونائب فاعل، ولا شك أن الصورة الفرعية الثانية محولة عن الصورة الثالثة التي تتألف شكلا من فعل واسمين ووظيفة من فعل وفاعل ومفعول به، ولا ندري لماذا جعل البناء للمجهول صورة فرعية هنا، وأغفله في سائر الصور الفعلية؟ لقد كانت استقامة المنهج تقضيه أن يذكر البناء للمجهول صورة فرعية فيها جميعا، أو يسقطها منها جميعا، وقد أشرنا إلى أن من خصائص الصورة الأساسية ألا تكون محولة عن غيرها، ومن ثم اخترنا إسقاط البناء للمجهول من الصور الأساسية.

٣- أقحم ابن هشام الصورة الثالثة التي تتألف من جملتين بين الصور الفعلية دون مبرر، وفي ذلك خلل مهجى لسببين: أحدهما: أن الصور الفعلية ينبغي أن ترد متتابعة لا يقع تتابعها صورة أخرى أجنبية عنها. والثاني: أن هذه الصورة الثالثة تتألف من جملتين، أو قل إن شئت من صورتين أساسيتين مرتبطتين برابط لفظي (أو دلالي)، والتركيب فرع عن غيره.

ويبدو من تفريع ابن هشام على الصورة الثالثة أنه يريد جملتين إحداهما لا تستغنى عن الأخرى، وهما كلتاهما مصدرتان بالجملة الفرعية، ولكنه لم يلتفت إلى أن من صور التركيب جملتين لا تستغنى إحداهما عن الأخرى دون أن تكون الفرعية منهما مقدمة على الأصلية مثل: جلست حيث جلس زيد، أو: إذ جلس زيد، فكان عليه إذن أن يستوفي الصور الفرعية التي تندرج تحت الصورة المؤلفة من جملتين. وينبغي أن نلفت إلى توفيق ابن هشام في عدة الجملة الشرطية مثلا مؤلفة من جملتين دون إشارة إلى الرابط الشرطي؛ لأنه جزء من الجملة الفرعية وهو عين ما يأخذ به المحدثون من اللغويين، إذ يعدون الجملة الشرطية في أبسط صورها مؤلفة من جملتين إحداهما فرعية مصدره بالرابط الشرطي. ولا يمكن أن تستقل بذاتها. والثانية أصلية يمكن أن تستقل بذاتها، لكن الحديث عن هذه الصورة المركبة من صورتين لا يجوز أن يكون وسط الحديث عن الصور الأساسية البسيطة. فكان لزاما علينا أن نسقطها من صور التأليف الأساسية.

٤- بعد أن وصل البحث إلى تحديد دقيق للصور الأساسية في العربية قام باستقراء ذلك في النصوص العربية وبخاصة القرآن المجيد لاختبار مدى اطرادها وللإطمئنان إلى أنها تمثل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ثم قدم تحليلاً شاملاً لكل صورة على حدة، يقوم على رصد العلاقات الرأسية والأفقية بين عناصر الصورة مع عناية بالظواهر التركيبية المختلفة كالمطابقة والتقديم والتأخير والحذف، وقدم عدداً من المجالات الدلالية والعلاقات الصرفية التي تميز استخدام الأفعال في الصور الفعلية فضلاً عن محاولة صادقة لضبط العلاقة بين الفعل وحرف الجر، معتمداً في كل ذلك على التراث النحوي الخالد في كل عصوره بدءاً بسيبويه، وانتهاءً بأصحاب الحواشي دون إغفال لجهد ابن هشام.

وبعد،

فلقد حرصت على أن يكون عنوان البحث (صور تأليف الكلام عند ابن هشام) على الرغم من أنني خالفت الرجل منهجاً وطريقة وصف أحيانا، وعلى الرغم من أن تحليل الصور استمد من التراث النحوي كله من قبل ابن هشام ومن بعده. اعترافاً بحق الرجل في الكشف عن هذه الظاهرة الأساسية في اللغة العربية، وقيمتها التي لا تنكر في تعليم العربية للناطقين بها، والراغبين في تعلمها من غير أهلها على سواء، وأرجو أن يكون ما قدمته في هذا البحث قد تجاوز "اكتشاف" نص قديم و"الكشف" عن جوانبه المضيئة، إلى التنمية الواجبة له، استكمالاً، وتطويراً، وضبطاً.

والله الموفق والمستعان

أهم المصادر والمراجع

أ- العربية والمعربة:

د. إبراهيم السامرائي:

- الفعل زمانه وأبنيته (بيروت ١٩٨٠)

الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥ هـ)

- شرح التصريح على التوضيح (القاهرة د.ت)

الأشمونى، نور الدين على بن محمد (ت ٩٠٠ هـ)

- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد
(القاهرة ١٩٥٥)

ابن الأنباري: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد
(ت ٥٧٧ هـ).

- الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد
(القاهرة ١٩٥٣).

- أسرا العربية. تحقيق محمد بهجة البيطار (دمشق ١٩٥٧)

البطليوسى، ابن السيد (ت ٥٢١ هـ)

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجى. تحقيق د. حمزة النشترى
(الرياض ١٩٧٩).

د. تمام حسان:

- إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا. في: أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية.
(تونس ١٩٧٨)

الجرهاني، عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ)

– دلائل الإعجاز. تحقيق محمود محمد شاكر (القاهرة ١٩٨٩)^٢

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ)

– الخصائص. تحقيق محمد علي النجار (القاهرة ١٩٥٢)

– اللع في العربية . تحقيق د. حسين محمد محمد شرف (القاهرة ١٩٧٩)

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت ٦٤٦ هـ)

– الكافية في النحو. تحقيق د. طارق نجم عبد الله (١٩٨٦)

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، بن علي بن يوسف بن

حيان (ت ٧٤٥ هـ)

– ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق د. مصطفى النحاس (القاهرة

(١٩٨٤)

الخضري، محمد الدمياطي (ت ١٢٨٧ هـ)

– حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك (القاهرة

(١٩٤٠)

ابن أبي الربيع : عبید الله بن أحمد عبید الله (ت ٦٨٨ هـ)

– البسيط في شرح جمل الزجاجي. تحقيق د. عياد بن عيد الثبتي (بيروت

(١٩٨٦)

الرضي، رضي الدين الاسترأبادي (ت ٦٨٦ هـ)

– شرح الكافية في النحو لابن الحاجب (القاهرة ١٣١٠ هـ)

الروماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤ هـ)

– معاني الحروف. تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي (القاهرة ١٩٧٣)

الزجاجي، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت ٣٤٠ هـ)

- حروف المعاني. تحقيق د. علي توفيق الحمد (بيروت ١٩٨٦)
- الإيضاح في علل النحو. تحقيق د. مازن المبارك (بيروت ١٩٧٣)
- الجمل في النحو، تحقيق د. علي توفيق الحمد، بيروت ١٩٨٦^٢

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ)

- المفصل في علم العربية (بيروت د. ت)^٢

السجاعي، أحمد (ت ١١٩٧ هـ)

- حاشية العلامة السجاعي على شرح القطر لابن هشام (القاهرة ١٣٣١ هـ)

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦ هـ)

- الأصول في النحو. تحقيق د. عبد الحسين الفتلي (بيروت ١٩٨٥)

د. سعيد بحيري:

- نظرية التبعية في التحليل النحوي (القاهرة ١٩٨٨)

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت ٥٨١ هـ)

- نتائج الفكر في النحو. تحقيق د. محمد إبراهيم البناء (القاهرة ١٩٨٤).

دي سوسير؛ فردينان

- دروس في الألسنية العامة. ترجمة صالح الفرماطدي وآخرين. (تونس ١٩٨٥)

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)

- الكتاب. تحقيق د. عبد السلام هارون (القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٧٧)

السيرافي، أبو سعيد (ت ٣٦٨ هـ)

- شرح كتاب سيبويه ج٢ حققه د. رمضان عبد التواب (القاهرة ١٩٩٠)

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ)

- الأشباه والنظائر في النحور (بيروت ١٩٨٤)

- المزهري في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق محمد جاد المولى وآخرين (بيروت ١٩٨٦)

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية (القاهرة ١٣٢٧ هـ)

الصبان، محمد بن علي (ت ١٣٠٦ هـ)

- حاشية الصبان على شرح الاشعوني على ألفية ابن مالك (القاهرة د. ت)

صلاح الدين الزعبلاني:

-حروف الجر. في : مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق يوليو ١٩٨٠ ج ٣ م ٥٥.

-الصفة الغالبة. في : مجلة اللغة العربية بدمشق . أكتوبر ١٩٧٨ ج ٤ م ٥٣.

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن علي (ت ٦٦٣ هـ)

-المقرب . تحقيق د. أحمد عبد الستار الجوارى، ود. عبد الله الجبوري (بغداد

(١٩٧١)

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (٧٦٩ هـ)

-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد

(القاهرة ١٩٧٥)

الفارسي، أبو علي علي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧ هـ)

- الإيضاح العضدي. تحقيق د. حسن شاذلة فرهود (القاهرة ١٩٦٩)

- المسائل العسكرية . تحقيق إسماعيل عمايرة (الأردن ١٩٨١ هـ)

المالقي، أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٣ هـ)

-رصف المباني في شرح حروف المعاني . تحقيق أحمد الخراط (دمشق

(١٩٧٥)

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ)

-المقتضب . تحقيق محمد عبد الخالق عضيعة (القاهرة ١٣٨٦ - ١٣٩٩ هـ)

المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال (ت ٤٧٩ هـ)

- شرح عيون الإعراب. تحقيق د. عبد الفتاح سليم (القاهرة ١٩٨٨)

د. محمود أحمد نحلة

- مدخل إلى دراسة الجملة العربية (بيروت ١٩٨٨)

المرادي، الحسن بن قسام (ت ٧٤٩ هـ)

- الجتى الدانى فى حروف المعانى . تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم

فاضل (حلب ٢٩٧٣)

ابن مضاء، أحمد عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٩٢ هـ)

- الرد على النحاة تحقيق د. شوقي ضيف (القاهرة ١٩٨٢)^١

ابن النازم، أبو عبد الله محمد بن جمال الدين محمد بن مالك

(ت ٦٨٦ هـ)

- شرح ألفيه ابن مالك. تحقيق د. عبد الحميد السيد (بيروت د.ت)

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١ هـ)

- الإعراب عن قواعد الإعراب. تحقيق: د. رشيد عبد الرحمن العبيدى

(بغداد ١٩٧٠)

- أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد

(بيروت ١٩٨٠)^٢

- الجماع الصغير فى النحو. تحقيق د. أحمد محمود الهرميل (القاهرة ١٩٨٠)

- شرح شذور الذهب. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (القاهرة د.ت)

- شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد

(بيروت ١٩٨٤)

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد

(بيروت ١٩٨٧)

ابن يعيش، موفق الدين يعيش على بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)

- شرح المفصل (المنيرية - القاهرة د.ت)


ب-الأجنبية

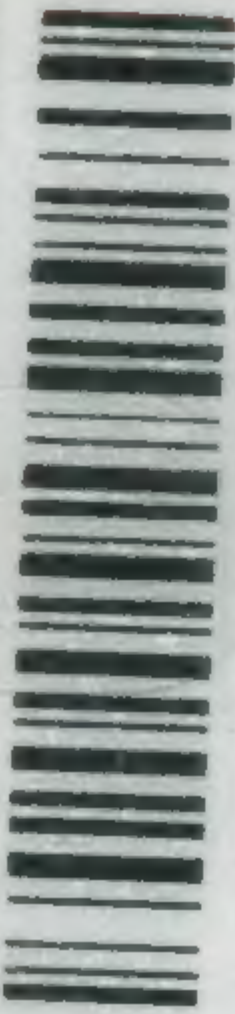
- Brinker, K. (1977) Modelle und Methoden der strukturalistischen Syntax. Koln.
- Burgschmidt, E. (1976): Sprachwissenschaftliche Termini für Anglisten . Numberg.
- Bussmann , H.(1983): Lexikon der Sprachwissenschaft.
- Chomsky, N. (1957):Syntactic Structures. The Hague.
- Engel, U. (1991): Deutsche Grammatik. Heidelberg.
- Engelen , B. (1975): Untersuchungen zu Satzbauplan und Wortfeld in der geschriebenen deutschen Sprache der Gegenwart.
- Fries, C.C. (1952): The Structure of English. New york.
- Fries C.C. (1945): Teaching and Learning English as a Foreign Language. Ann Arbor 1945.
- Grebe, P. (1973): Grammatik der deutschen Gegenwartssprache. Duden 4 Mannheim.
- Harris, Z. H. (1970):Papers in Structural and Transformational Linguistics. Holland.
- Helbig, G./ Buscha, J. (1980): Deutsche Grammatik. Leipzig.
- Helbig, G.(1981): Geschichte der neueren Sprachwissenschaft. Opladen.
- Helbig , G/ Schenkel, W. (1983): Wörterbuch zur valenz und Distribution deutscher verben. Tübingen.
- Hornby,A.S. (1968): The Advanced learner's Dictionary of Curent English.
- Lewkowicz, N.K. (1978): Topic- Comment and relative clause in Arabic. In " Reading in Arabic Linguistics. (ed. by Salman H. Al- Ani), Indiana.
- Van Lutz Gotze/ Hess- Luttich (1992): Grammatik der deustchen Sprache. München.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
نص ابن هشام - التاريخ للظاهرة - (أ- عند الأوروبيين - ب- عند العرب) - منهج ابن هشام في الوصف - العناصر المكونة للمصطلح	٧ - ٢٩
صور تأليف الكلام في العربية	٢٩
الصورة الأولى (مبتدأ + خبر)	٣٠
الصورة الثانية (فعل + فاعل)	٦٠
الصورة الثالثة (فعل + فاعل + جار ومجرور أو ظرف)	٧٠
الصورة الرابعة (فعل + فاعل + مفعول به)	٩٠
الصورة الخامسة (فعل + فاعل + مفعول به + جار ومجرور أو ظرف)	١٠٤
الصورة السادسة (فعل + فاعل + مفعول به + مفعول به ثان)	١١٦
الصورة السابعة (فعل + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثان	
+ مفعول به ثالث)	١٢٧
أهم المصادر والمراجع	١٣٨

5
6

 Bibliotheca Alexandrina



1226506